

رغم الانسحاب الإماراتي وتصاعد حرب هرمز

تحالف أوبك بلس يزيّد إنتاجه النفطي

1 طمأنة الأسواق القلقة من تداعيات إغلاق أهم ممر مائي في العالم

2 اتفاق مبدئي لرفع أهداف إنتاج النفط بنحو 188 ألف برميل يومياً

في ظل منعطف تاريخي هو الأكثر تعقيداً في تاريخ سوق النفط العالمي، كشفت مصادر مطلعة من داخل تحالف «أوبك+» عن توصيل الدول السبع الكبار في المجموعة إلى اتفاق مبدئي لرفع أهداف إنتاج النفط بنحو 188 ألف برميل يومياً لشهر يونيو المقبل.

ويأتي هذا القرار، الذي سيتم إقراره رسمياً في اجتماع «افتراضي» اليوم الأحد، كرسالة صمود سياسية من التحالف، رغم إعلان دولة الإمارات العربية المتحدة انسحابها المفاجئ من المنظمة والتحالف بشكل نهائي. ووصف خبراء اقتصاد هذه الزيادة بأنها «رمزية» بامتياز، إذ تأتي في وقت يعاني فيه الإنتاج الفعلي لدول الخليج من شلل شبه تام، مع تحول مضيق هرمز إلى منطقة معزولة، مما أدى إلى خنق الصادرات النفطية لدول الخليج.

وبحسب المصادر، فإن الزيادة الجديدة (188 ألف برميل) هي عملياً استكمال لخطط الشهر الماضي التي بلغت 206 آلاف برميل، بعد خصم الحصة الإماراتية، مما يؤكد أن الأعضاء المتبقين متمسكون بـ «النهج المعتاد» رغم التغيرات الجيوسياسية المتسارعة. وترسم البيانات الرسمية صورة قاتمة لوضع الإمدادات؛ حيث كشف تقرير «أوبك» عن انهيار متوسط

أوبك بلس: رسالة صمود وسط عواصف الجيوسياسية



وعلى الجانب الآخر، تواصلت الصادرات الإيرانية تراجعها الحاد تحت وطأة الحصار الأمريكي المشدد الذي فرض في أبريل الماضي، مما يضع سوق الطاقة العالمي أمام فجوة إمدادات غير مسبوقة، تجعل من «الحصص الورقية» التي يناقشها

إنتاج التحالف في مارس الماضي بمقدار 7.70 مليون برميل يومياً عن مستويات فبراير، مدفوعاً بتوقف الشحنات من الخليج، بالإضافة إلى تضرر البنية التحتية النفطية في روسيا جراء هجمات الطائرات المسيّرة الأوكرانية.

الجزائر، قازاخستان، وعمان. يُذكر أن الاجتماع المرتقب سيعقد عبر الإنترنت، وسيكون التركيز فيه منصباً على تأكيد وحدة الصف بين الأعضاء السبعة الكبار، ومحاولة طمأنة الأسواق القلقة من تداعيات إغلاق أهم ممر مائي في العالم.

التحالف غداً مجرد أرقام لا تجد طريقاً للنفاذ إلى الأسواق الدولية. ومع خروج الإمارات، يتقلص عدد أعضاء «أوبك+» إلى 21 دولة، إلا أن القرار الفعلي يظل محصوراً في يد «النادي الصغير» الذي سيجمع اليوم، ويضم كلا من: السعودية، روسيا، العراق، الكويت،

78% حصة المواطنين من التداولات

«الشال» الكويتيون صمام أمان السوق

خروج استثمارات أجنبية يقابله تمركز محلي قوي

قال تقرير شركة «الشال» أن التقرير الربع سنوي للشركة الكويتية للمقاصة كشف عن تحولات جوهرية في هيكلية السيولة داخل بورصة الكويت، حيث برزت المؤسسات والسيولة المحلية كأبرز المحركات للسوق، في ظل إعادة ترتيب حصص فئات المتداولين وجنسياتهم. أحكم قطاع المؤسسات والشركات قبضته على مشهد التداولات، حيث استحوذ على نصيب الأسد بنسبة 70.1% من إجمالي المبيعات. ورغم كونه الفئة الأكثر بيعاً بصافي بلغ 44.2 مليون دينار، إلا أن دوره القيادي يعكس نضج السوق وتوجهه

نحو الاستثمار المؤسسي طويل الأمد بدلاً من المضاربات الفردية. في المقابل، تراجعت حصة الأفراد إلى 27.5% من المشتريات، لكنهم سجلوا أعلى صافي شراء بين الفئات بقيمة تجاوزت 60 مليون دينار، مما يشير إلى تفاؤل المستثمر الفرد بفرص النمو. شهدت حسابات العملاء (المحافظ الاستثمارية) قفزة لافتة، حيث ارتفعت مساهمتها في السيولة من 0.8% في العام الماضي إلى 3.1% في الربع الأول من 2026. هذا النمو يعكس نشاطاً متزايداً في إدارة الثروات والبحث عن عوائد مدروسة. طالع..... ص7

الخبير العقاري محمد الصغير لـ «عالم الاقتصاد»

حل الأزمة الإسكانية يستلزم زيادة مساحات الأراضي المعروضة

كتب مساعد صالح

أوضح الخبير العقاري محمد الصغير أن العقار في الكويت لم يتأثر بسبب تداعيات الحرب، وإنما حدث تراجع في التداولات بسبب الحرب.

وبين الصغير في حوار أجرته «عالم الاقتصاد» أن هناك الكثير من الفرص العقارية يتم عرضها في المزادات والتي تعد فرصاً جيدة للشراء، إلا أنها تحمل مخاطرة بسبب التخوفات من وجود قضايا أو خلافات على العقار المعروض، وأشار إلى أن المزادات العقارية لا يقاس عليها في البيع والشراء بالنسبة للسوق العقاري. وبين أن السوق العقاري يعاني من تراجع التداولات في شهري فبراير ومارس بسبب تداعيات الحرب وكذلك التزام تلك الفترة مع حلول شهر رمضان والعيد وهي شهور تشهد في العادة نزولاً في التداولات. طالع..... ص3



الخليج يعزز تفوقه الاقتصادي عالمياً مع اتساع فجوة الحرية الاقتصادية

على مستوى العالم. وحافظت دول الخليج على موقعها المتقدم عربياً، حيث جاءت ضمن المراتب السبع الأولى، ما يعزز مكانتها كقوة اقتصادية إقليمية تقود مسار الانفتاح الاقتصادي في المنطقة، مستفيدة من بيئة تنظيمية مستقرة وسياسات داعمة للاستثمار. وأظهرت البيانات استقراراً عاماً في أداء دول المجلس بين عامي 2025 و2026، مع

سجلت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أداءً متقدماً في مؤشر الحرية الاقتصادية لعام 2026، متجاوزة المتوسط العالمي بفارق واضح، في مؤشر يعكس تسارع وتيرة الإصلاحات الاقتصادية وتعزيز بيئة الأعمال في المنطقة. وبلغ متوسط المؤشر لدول المجلس 66.9 نقطة، مقارنة مع 59.9 نقطة عالمياً، ما يعكس تفوقاً يقارب 7 نقاط، ويضع اقتصادات الخليج ضمن الأكثر انفتاحاً

تحسن طفيف في بعض الاقتصادات، ما يعكس استمرارية السياسات الاقتصادية المرنة، والتركيز على تطوير الأطر التشريعية وتعزيز كفاءة الأسواق. يعكس تحسن المؤشر قدرة دول الخليج على جذب الاستثمارات الأجنبية، مدعومة بانفتاح الأسواق وتسهيل الإجراءات التنظيمية، إلى جانب تعزيز الثقة في الأنظمة الاقتصادية والمالية، ما يدعم تدفقات رؤوس الأموال.

سؤال في محله

هل نحن أمام بداية مرحلة جديدة يقودها لاعب ثقيل ملقب بـ«الحوث» يعيد رسم ملامح المشهد الاستثماري في السوق

طالع..... ص2

أخبار عالمية

النفط يقترب من 100 دولار وسط تصاعد اضطرابات هرمز



رفع بنك باركليز توقعاته لسعر خام برنت إلى 100 دولار للبرميل خلال العام الجاري، مع احتمال تسجيل مستويات أعلى إذا استمرت الاضطرابات في مضيق هرمز لفترة أطول. وأوضح البنك أن استمرار القيود على تدفقات النفط يقاوم اختلال التوازن في السوق، بالتزامن مع تسارع السحب من المخزونات العالمية. وقدر عجز الإمدادات بنحو 6.6 مليون برميل يومياً، مرشحاً للتوسع مع استمرار التوترات. كما أشار إلى أن أي تغييرات في سياسات منظمة البلدان المصدرة للبترول، بما فيها احتمال خروج الإمارات، قد تخفف الفجوة جزئياً، لكن على حساب الطاقة الإنتاجية الفائضة واستقرار السوق مستقبلاً.

«التجارة العالمية» تقلص إنفاقها تحت ضغط تأخر السداد



تعتزم منظمة التجارة العالمية خفض نحو 10% من ميزانيتها، عبر تجميد التوظيف وتقليص العمالة المؤقتة، في ظل تزايد تأخر الدول الأعضاء عن سداد مساهماتها، وعلى رأسها الولايات المتحدة. وتأتي الخطوة وسط ضغوط ممتدة منذ سنوات، تفاقمت بفعل الرسوم الجمركية الواسعة التي أربكت التجارة الدولية. كما لا تزال المنظمة تعاني شللاً مؤسسياً منذ عام 2019 نتيجة تعطيل تعيين قضاة هيئة الاستئناف. وتظهر الوثائق أن واشنطن ضمن كبار المتأخرين في السداد، ما يزيّد الضغوط المالية ويهدد قدرة المنظمة على أداء دورها الرقابي والتنظيمي بكفاءة خلال المرحلة المقبلة.

تثبيت تصنيف قطر الائتماني رغم تداعيات الحرب الإقليمية



أبقت وكالة إس آند بي غلوبال التصنيف السيادي لقطر عند مستوى مرتفع مع نظرة مستقبلية مستقرة، رغم تداعيات الحرب على إيران وتأثيرها في قطاع الطاقة. وأكدت الوكالة أن الأصول الخارجية الضخمة، المدعومة بصندوق الثروة السيادي، تمنح الاقتصاد قدرة على امتصاص الصدمات. ورغم تعطّل جزء من الإنتاج في مجمع رأس لفان وتراجع إمدادات الغاز، توقعت انكماش الاقتصاد بنحو 5% في عام 2026. كما رجحت عودة تدريجية للتدفقات عبر مضيق هرمز لاحقاً هذا العام.



«المتداول الثقيل» الملقب بـ«الحوت» يعيد رسم ملامح المشهد الاستثماري

عودة «الهامور»

1 ترقب حذر في الأوساط الاستثمارية مع تصاعد الحديث عن عودة لاعب ثقيل ملقب بـ«الحوت»

تحسن بيئة التداول ووجود فرص استثمارية مغرية في عدد من الشركات المدرجة.

ويُجمع مراقبون على أن هذا اللاعب، إن عاد إلى ساحة التداول، فإن حضوره مرشح لإحداث أثر واضح وقوي على حركة السوق واتجاهاته، نظراً لثقله الاستثماري وقدرته على التأثير في مسار السيولة وتوجيه الاهتمام نحو أسهم بعينها.

ويبقى السؤال المطروح بين المتداولين: هل نحن أمام بداية مرحلة جديدة يقودها لاعب ثقيل يعيد رسم ملامح المشهد الاستثماري في السوق؟

التشغيلية ذات النمو، وهو ما يجعل الحديث عن عودته محط اهتمام واسع بين المتداولين.

وتدور التوقعات حول أن عودته قد تنعكس على مستويات السيولة واتجاهات المضاربات، خصوصاً أن تحركاته السابقة كثيراً ما ارتبطت بإعادة تشكيل الاهتمام داخل السوق نحو أسهم محددة تمتلك محفزات نمو. ويرى مراقبون أن عودة كبار المستثمرين إلى الواجهة عادة ما تعكس زخماً إيجابياً في السوق، خاصة مع

تشهد الأوساط الاستثمارية حالة من الترقب مع ما يُتداول عن عودة أحد أبرز المتداولين الكبار الملقب بـ«الحوت» إلى دائرة التأثير في السوق، بعد فترة غياب ليست بالقصيرة، في خطوة يراها مراقبون قد تحمل انعكاسات لافتة على حركة التداول خلال المرحلة المقبلة. ويُعرف هذا المستثمر، الملقب في الأوساط الاقتصادية بـ«الحوت»، بسجل استثماري قوي وقدرة على اقتناص الفرص في توقيتات دقيقة، إلى جانب حضوره المؤثر في الأسهم

3

المتداولون يراقبون عن كثب... هل تبدأ التحركات قبل الإعلان؟

2

عودة محتملة قد تعيد رسم خريطة الاهتمام داخل السوق

الخبير العقاري محمد الصغير لـ «عالم الاقتصاد»

العقار الكويتي لم يتأثر بتداعيات الحرب

حل الأزمة الإسكانية يستلزم زيادة مساحات الأراضي المعروضة

2

600 مليون دينار تداولات العقار في فبراير منها 72 مليوناً للمشاتل

1

كتب مساعد صالح



محمد الصغير

الرسوم على الأراضي التي تزيد ملكيتها عن 5000 متر مربع، حيث لا توجد آلية واضحة بالية الدفع كما أنه لا يوجد أي تنسيق بين الجهات بكيفية الدفع. وهناك عدم وضوح وتنسيق بين الجهات لسداد الرسوم، وكذلك الخدمات التي يتم تقديمها. كما أن هناك قرار من مجلس الوزراء الخاص بتشكيل لجنة لزيادة الضريبة، الأمر الذي سيؤدي لقيام التاجر بإنجاز معاملاته. وأضاف أن حل الأزمة الإسكانية يستلزم زيادة مساحات الأراضي المعروضة وهو أمر لم يتحقق بشكل كامل، بل إن هناك أزمة إسكانية بسبب غياب وندرة الأراضي.

في التداولات حيث بلغ 600 مليون دينار، مقارنة بتراجع كبير في شهر مارس بحوالي 100 مليون دينار. وأوضح أنه للمرة الأولى تدخل المشاتل على خط التداولات العقارية الصادرة في وزارة العدل والتي أدت إلى رفع قيمة التداول بواقع 72 مليون دينار من إجمالي حجم التداولات في شهر فبراير الماضي، كما أن تراجع التداول في شهر مارس 2026 بسبب تداعيات الحرب. وأوضح أن السوق العقاري في الكويت بحاجة إلى الاستقرار فإلى قوانين غير المستقرة تؤدي إلى غياب الاستثمارات وتردها للدخول في السوق. ومن بين تلك التشريعات الأخيرة ما يتعلق بدفع

مع حلول شهر رمضان والعيد وهي شهور تشهد في العادة نزولاً في التداولات. وحول تأثير فتح الأجواء على السوق العقاري، أشار إلى أن فتح الأجواء وعودة الطيران أمر على درجة كبيرة من الأهمية وانتظره السوق بشكل كبير خلال الفترة الماضية، وسوف تعود الأسعار مرة أخرى للانتعاش وارتفاع وتيرة التداولات، كما أن الاستقرار يؤدي إلى زيادة حجم الشراء من قبل الأفراد، وبالتالي فإن زيادة الطلب سينعش المعروض في كافة التداولات العقارية السكنية والاستثمارية والتجارية. ولفت الصغير أن شهر فبراير من العام الحالي، شهد ارتفاعاً

أوضح الخبير العقاري محمد الصغير أن العقار في الكويت لم يتأثر بسبب تداعيات الحرب، وإنما حدث تراجع في التداولات بسبب الحرب. وبين الصغير في حوار أجرته «عالم الاقتصاد» أن هناك الكثير من الفرص العقارية يتم عرضها في المزادات والتي تعد فرصاً جيدة للشراء، إلا أنها تحمل مخاطرة بسبب التخوفات من وجود قضايا أو خلافات على العقار المعروض. وأشار إلى أن المزادات العقارية لا يقاس عليها في البيع والشراء بالنسبة للسوق العقاري. وبين أن السوق العقاري يعاني من تراجع التداولات في شهري فبراير ومارس بسبب تداعيات الحرب وكذلك لتزامن تلك الفترة

المطور العقاري.. أحد الحلول

سكنية، تمثل أضخم خطة تطوير سكني في تاريخ الكويت، وتعد هذه المرحلة الركيزة الرئيسية في الخطة العشرية التي وضعتها الحكومة لحل الأزمة الإسكانية جذرياً خلال السنوات الـ 10 المقبلة. وأكد وزير الدولة لشؤون البلدية ووزير الدولة لشؤون الإسكان عبداللطيف المشاري أن الوزارة بدأت بالفعل استقبال عروض التصميم والدراسات الفنية لتلك المشاريع، على أن ترسى العقود قبل نهاية العام الحالي، تمهيداً لتعميم تجربة المطور العقاري على بقية المدن الجديدة.

شركات التطوير العقاري، حيث تلقت المؤسسة نحو 70 طلباً رسمياً من شركات محلية وخليجية ودولية متخصصة في مجال التطوير العمراني، ما يعكس الثقة الكبيرة في السوق الكويتي، وجاذبية هذا النوع من المشاريع الذي يجمع بين الربحية والاستدامة.

المرحلة الثانية: المشاريع الكبرى.. 170 ألف وحدة سكنية

أما المرحلة الثانية فتتضمن إطلاق 3 مشاريع كبرى في مناطق الصابرية، نواف الأحمد، والخيران، بإجمالي نحو 170 ألف وحدة

تطبيق فكرة المطور العقاري على مرحلتين متكاملتين، تمثلان بداية التحول الفعلي في مشروعات الرعاية السكنية بالكويت:

المرحلة الأولى: أولى الفرص الاستثمارية.. 5 آلاف وحدة سكنية

انطلقت المرحلة الأولى من خلال تخصيص 3 أراضٍ للمطورين العقاريين في مناطق المطلاع، سعد العبدالله، وجابر الأحمد، لتنفيذ 5 آلاف وحدة سكنية ضمن أولى الفرص الاستثمارية التي تطرحها المؤسسة العامة للرعاية السكنية. وقد شهد هذا الطرح إقبالا لافتاً من

34.5 مليون دينار مزادات عقارية بالربع الأول

كشفت وزارة العدل الكويتية، خلال الربع الأول من عام 2026، عن إقامة العديد من المزادات العقارية؛ بهدف فك النزاعات القضائية حولها؛ حيث تم عرض عدد من العقارات في تلك المزادات، لكن تم تأجيل معظمها لأسباب مختلفة، وتم بيع 41 عقاراً في مختلف القطاعات بقيمة إجمالية بلغت 34.5 مليون دينار، مقارنة مع تداولات قيمتها 31 مليوناً، أي بزيادة نسبتها 11.4%. وعقدت الوزارة، في شهر مارس الماضي، العديد من المزادات العقارية، لكن تم تأجيل معظمها، ويعود ذلك لعدة أسباب أهمها الوضع الإقليمي، وضبابية الصراع العسكري الدائر في المنطقة، وتم خلال الشهر بيع 7 عقارات سكنية، وعقارين

استثماريين، بقيمة إجمالية 5.4 مليون دينار، بزيادة 8.4%، مقارنة مع سعر ابتدائي بلغ 5.01 مليون، وتم بيع العقارات السكنية بقيمة 3.09 مليون دينار، بارتفاع 3.2% عن السعر الابتدائي البالغ 2.99 مليون دينار. أما عن أبرز البيعات التي تمت بالقطاع السكني خلال مارس، فقد تم بيع عقار في منطقة المسائل، مساحته 500 متر مربع، بسعر 425 ألف دينار، بارتفاع 14.8% عن السعر الابتدائي البالغ 370 ألفاً، إضافة إلى بيع عقار في صباح الناصر مساحته 500 متر مربع بسعر 303 آلاف، مقارنة بالسعر الابتدائي البالغ 292 ألفاً، أي بزيادة نسبتها 3.7%.



31% تراجعاً في مبيعات العقار في الربع الأول

أساس شهري. وسجل القطاع الاستثماري تراجعاً ملحوظاً، حيث انخفضت البيعات إلى 292 مليون دينار في الربع الأول، بتراجع 33% على أساس ربعي، وهو أدنى مستوى منذ الربع الثاني من عام 2024، ما يعكس زيادة حذر المستثمرين في ظل التوترات الإقليمية. أما القطاع التجاري، فقد شهد تذبذباً واضحاً، إذ تراجعت مبيعاته إلى 213 مليون دينار، بانخفاض 2% على أساس ربعي، مع شبه توقف للنشاط في مارس عند مستوى مليوني دينار فقط، رغم تسجيل نمو سنوي قوي بلغ 54% خلال الربع الأول.

بنسبة 8.4% مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، مدعومة بتأثير قاعدة المقارنة المنخفضة في مطلع عام 2025، خصوصاً في القطاعين السكني والتجاري. وأشار التقرير إلى أن المبيعات السكنية تراجعت بنسبة 33% على أساس ربعي بعد أن سجلت مستوى تاريخياً بلغ 591 مليون دينار في الربع الرابع من عام 2025، لكنها بقيت مرتفعة بنسبة 13.9% على أساس سنوي. كما لفت إلى أن شهر مارس شهد تراجعاً واضحاً في هذا القطاع، إذ انخفضت المبيعات إلى 91 مليون دينار، أي بنسبة 46% على

أشار تقرير متخصص إلى أن إجمالي مبيعات العقارات انخفض بنسبة 31% على أساس ربعي خلال الربع الأول، ليصل إلى 899 مليون دينار، رغم الانطلاق من مستويات أداء قوية في الربع السابق. وجاء هذا التراجع مدفوعاً بالانخفاض الحاد في مارس آذار، حيث هبطت البيعات بنسبة 72% على أساس شهري، في حين أظهرت بيانات يناير وفبراير متوسطاً شهرياً عند 377 مليون دينار، مع تسجيل ارتفاع إجمالي بنسبة 32% على أساس سنوي. ورغم ذلك، بقيت المبيعات في الربع الأول أعلى

الأزمة الإسكانية أبرز التحديات

منذ عقود طويلة، كانت الأزمة الإسكانية أحد أبرز التحديات التي تواجه الكويت، مع تراكم الطلبات لدى المؤسسة العامة للرعاية السكنية لأكثر من 103 آلاف طلب، في ظل محدودية الأراضي، وارتفاع كلفة البناء، وتزايد عدد المواطنين الباحثين عن سكن ملائم، وعلى الرغم من الجهود الحكومية المتواصلة، ظل وتيرة تسليم الوحدات السكنية أقل من حجم الطلب المتنامي، ما أدى إلى اتساع الفجوة بين العرض والطلب، وارتفاع أسعار

الأراضي والسكن الخاص ومع إدراك الحكومة لضرورة تغيير النهج التقليدي، جاء صدور القانون رقم 118 لسنة 2023 في شأن تأسيس شركات إنشاء مدن أو مناطق سكنية وتمييتها اقتصادياً، ليشكل الإطار القانوني الذي طال انتظاره، واللبنه الأولى لبناء منظومة إسكانية حديثة، تنتقل العبء من التمويل الحكومي المباشر إلى الشراكة المؤسسية المستدامة بين القطاعين العام والخاص

كواليس السوق



تسود أوساط المستثمرين خلال الفترة الحالية حالة من الترقب المشوب بالحذر، وسط أحاديث متداولة في المجالس الاقتصادية وغرف التداول عن تحركات مرتقبة تعكس ملامح مرحلة جديدة في السوق خلال 2026، يمكن رصد أبرزها في: | اعداد: حامد الدوسري

المشهد المؤسسي: تحولات استراتيجية وأداء مالي للشركات المدرجة

ملخص شامل لأهم التطورات القانونية، والمالية، والاستراتيجية المؤثرة على الشركات المدرجة في السوق المحلي، مع التركيز على نزاعات الجمعيات العمومية، وتوطين الوظائف الفنية، وتباين النتائج المالية بين الربحية والخسائر وأثر التصنيفات الائتمانية على الخصخصة.

الأداء المالي والنتائج التشغيلية



العودة للربحية وتقليص التكاليف: نجحت شركات (مثل مزايا وشمال الزور) في تحويل دفة الأداء المالي عبر خفض المصاريف التمويلية والتشغيلية.



نمو مدعوم بالشركات التابعة: ساهم الأداء القوي للشركات التابعة (كما والسكب) في تعزيز الإيرادات التشغيلية المجمعة.



ضغوط التكاليف تزيد الخسائر: تواجه بعض الشركات (مثل الأنظمة) تحديات في احتواء ارتفاع تكلفة المبيعات والمصرفيات العمومية.

الاستراتيجية والحوكمة والرقابة



سلامة الإجراءات القانونية تحت المجهر: دعاوى قضائية تطالب ببطلان جمعيات عمومية (مثل شركة زين) تعيد تسليط الضوء على أهمية الالتزام التنظيمي.



التصنيف الائتماني كبدل للخصخصة: حصول "الكويتية" على تصنيف (BB) بنظرة مستقرة يقلل من ضغوط التوجه نحو الخصخصة حالياً.



توطين الوظائف المالية والفنية: توجه مكثف لإعداد خريجي الجامعات للعمل في مجالات التحليل المالي وإدارة المخاطر والتدقيق.

2 الشركات الاستثمارية تعزز توطين الوظائف المالية والفنية

الاستثمارية، لا سيما في قطاعات التحليل المالي، وإدارة المخاطر، والتكنولوجيا المالية، والتدقيق والرقابة الداخلية. وأكدت المصادر أن هذا التوجه يأتي ضمن خطط أوسع لإعادة هيكلة الموارد البشرية داخل القطاع الاستثماري، وتعزيز الاعتماد على الكفاءات الوطنية القادرة على مواكبة التطورات المتسارعة في الأسواق المالية، إلى جانب تقليل الاعتماد على العمالة الخارجية في بعض الوظائف الحيوية.

كثفت شركات استثمارية مدرجة تحركاتها خلال الفترة الحالية لرفع نسبة العمالة الوطنية داخل هيكلها التشغيلية، من خلال تنسيق مباشر مع الهيئة العامة للقوى العاملة لتحديد احتياجاتها من الكفاءات الوطنية في التخصصات المالية والفنية والإدارية المختلفة. وبحسب مصادر مطلعة، فإن برامج التدريب الحالية تستهدف خريجي الجامعات وحديثي التخرج، حيث يجري إعدادهم وتأهيلهم للعمل في وظائف متخصصة تحتاج إليها الشركات

1 دعوى قضائية تهز عمومية شركة مدرجة

العمومية الأخيرة. وحددت المحكمة جلسة الرابع من مايو الجاري للنظر في الدعوى المقدمة، وسط ترقب من المساهمين والمتعاملين في السوق لما قد تسفر عنه القضية من تداعيات على الشركة، خصوصاً أن الحكم المحتمل قد ينعكس على عدد من القرارات الجوهرية التي تم تمريرها في الجمعية

التي تم اعتمادها خلالها. من مايو الجاري للنظر في الدعوى المقدمة، وسط ترقب من المساهمين والمتعاملين في السوق لما قد تسفر عنه القضية من تداعيات على الشركة، خصوصاً أن الحكم المحتمل قد ينعكس على عدد من القرارات الجوهرية التي تم تمريرها في الجمعية

تشهد إحدى الشركات المدرجة تطورات قانونية لافتة بعد تقدم مساهم بدعوى قضائية يطالب فيها ببطلان انعقاد الجمعية العمومية الأخيرة، مستنداً إلى وجود شبهات قانونية تتعلق بعدم اكتمال بعض الشروط والإجراءات المنظمة لانعقاد الجمعية، الأمر الذي فتح باب التساؤلات حول سلامة القرارات

8 أرباح تشغيلية قوية تدعم جاذبية سهم مدرج

تمكنت شركة مدرجة من تحقيق نمو قوي في الأرباح التشغيلية والإيرادات خلال الربع الأول من العام الحالي، مدعومة بالأداء الإيجابي لعدد من الشركات التابعة التي ساهمت بشكل مباشر في تعزيز النتائج المالية للمجموعة. وقالت مصادر مالية إن التحسن الملحوظ في الإيرادات التشغيلية عزز من جاذبية السهم لدى المستثمرين، خاصة مع تحسن مؤشرات الربحية وارتفاع قدرة الشركة على تحقيق تدفقات نقدية مستقرة تدعم توسعاتها المستقبلية. وأضافت المصادر أن السوق بدأ ينظر إلى السهم باعتباره من الأسهم التشغيلية القادرة على تحقيق نمو مستدام، في ظل استمرار الشركات التابعة في تحقيق نتائج إيجابية وتحسن البيئة التشغيلية للقطاع الذي تعمل فيه الشركة.

9 خسائر متزايدة تضغط على شركة مدرجة

سجلت شركة مدرجة ارتفاعاً ملحوظاً في خسائرها خلال الربع الأول من العام الحالي، متأثرة بزيادة تكلفة المبيعات وارتفاع المصروفات العمومية والإدارية، إلى جانب تراجع إيرادات الفوائد بصورة أثرت على نتائجها المالية. وبحسب مصادر متابعة، فإن الضغوط التشغيلية التي تواجهها الشركة لا تزال مستمرة، وسط توقعات بأن تشهد الفترات المقبلة مزيداً من التحديات في حال عدم نجاح الإدارة في احتواء ارتفاع التكاليف وتحسين مستويات الإيرادات التشغيلية. وأشارت المصادر إلى أن استمرار الخسائر قد يدفع الشركة إلى مراجعة خططها التشغيلية والتمويلية خلال المرحلة المقبلة، خاصة مع تزايد الضغوط على هوامش الربحية وتراجع قدرة بعض الأنشطة على تحقيق عوائد مجدية.

5 تصنيف ائتماني يبعد خصخصة شركة مدرجة

وتشير التقديرات إلى أن الشركة تركز حالياً على تعزيز كفاءتها التشغيلية وتحسين جودة أصولها واستثماراتها، مستفيدة من الاستقرار النسبي في بيئة الأعمال، الأمر الذي قد يمنحها مساحة زمنية أطول لإعادة ترتيب أولوياتها الاستراتيجية بعيداً عن ضغوط الخصخصة.

ويرى مراقبون أن حصول الشركة على هذا التصنيف يقلل من احتمالات المضي في ملف الخصخصة خلال المرحلة الحالية، خاصة في ظل نجاح الإدارة في إدارة الالتزامات المالية وتوفير مصادر تمويل مستقرة تدعم استمرارية أعمال الشركة دون الحاجة إلى تسريع خطوات التخرج أو الخصخصة.

حصلت شركة استثمارية مدرجة تعثرت خصخصتها أكثر من مرة على تصنيف ائتماني طويل الأجل عند مستوى BB مع نظرة مستقبلية مستقرة، في خطوة تعكس متانة مركزها المالي وقدرتها على المحافظة على مستويات جيدة من السيولة والحدود الائتمانية غير المستخدمة.

6 تغييرات مفاجئة لإعادة هيكلة شركتين مدرجتين

وبحسب مصادر السوق، فإن الإدارات الجديدة تعمل على مراجعة شاملة للمصروفات التشغيلية وإعادة هيكلة الإدارات المختلفة، إلى جانب وضع خطط تطوير تستهدف رفع إنتاجية الموظفين وتحسين بيئة العمل وتطوير القدرات الفنية والإدارية للعاملين. وأضافت المصادر أن التحركات الحالية تهدف أيضاً إلى تعزيز جاذبية السهمين داخل السوق، عبر تحسين المؤشرات المالية ورفع كفاءة التشغيل، بما ينعكس على ثقة المستثمرين وأداء الأسهم خلال المراحل المقبلة.

شهدت شركتان مدرجتان تغييرات متسارعة ومفاجئة في هيكلهما الإداري والتنظيمية خلال الفترة الأخيرة، في إطار تحركات تستهدف إعادة ترتيب الأوضاع الداخلية وتعزيز الكفاءة التشغيلية ورفع مستويات الأداء المالي والتشغيلي.

7 انخفاض الأعباء يعيد شركة مدرجة إلى الربحية

وأظهرت المؤشرات المالية تحسناً واضحاً في الأداء بعد نجاح الإدارة في خفض عدد من المصروفات التشغيلية والتمويلية، الأمر الذي انعكس بشكل مباشر على صافي الأرباح وأعاد الشركة إلى المسار الإيجابي بعد فترة من الضغوط المالية.

نجحت شركة مدرجة في الخروج من دائرة الخسائر والعودة مجدداً إلى تحقيق الأرباح خلال الربع الأول من العام الحالي، مستفيدة من تراجع الأعباء والتكاليف التي أثقلت نتائجها المالية خلال الفترات السابقة.

3 خفض التمويل يرفع أرباح شركة مدرجة

استفادت شركة مدرجة من نمو صافي الربح التشغيلي وتراجع تكاليف التمويل خلال الفترة الأخيرة، ما انعكس بصورة مباشرة على ارتفاع أرباحها وتحسن مؤشرات الأداء المالي في ميزانيتها الفصلية. وأكدت مصادر مالية أن الشركة نجحت في إعادة ترتيب التزاماتها التمويلية بصورة أكثر كفاءة، بالتزامن مع رفع مستوى الاستثمارات في البنية التحتية لأنشطتها التشغيلية، وهو ما ساهم في تعزيز قدرتها على تحقيق نمو مستدام في الإيرادات والأرباح. وأضافت المصادر أن التحسن المالي الذي سجلته الشركة عزز ثقة المستثمرين في قدرتها على مواصلة النمو خلال الفترات المقبلة، خاصة مع استمرار التركيز على تطوير الأعمال وتحسين كفاءة التشغيل.

4 شركات تابعة غير مدرجة تدعم شركة في السوق

ساهم الأداء القوي لشركات غير مدرجة تابعة لإحدى الشركات المدرجة في تعزيز الإيرادات التشغيلية للمجموعة، حيث استفادت الشركة الأم من تحسن ربحية تلك الشركات وانعكاسها الإيجابي على النتائج المالية المجمعة. وتمكنت الشركة المدرجة من توزيع أرباح نقدية عن عام 2025، في خطوة اعتبرها مراقبون مؤشراً على تحسن مركزها المالي ونجاحها في استعادة ثقة المساهمين بعد فترة من التحديات التشغيلية والمالية. وترى أوساط استثمارية أن استمرار الشركات التابعة في تحقيق نتائج إيجابية قد يمنح الشركة المدرجة قدرة أكبر على التوسع وتحسين أدائها داخل السوق، إلى جانب تعزيز جاذبية السهم لدى المستثمرين الباحثين عن التوزيعات والعوائد التشغيلية المستقرة.

وسط تحديات جيوسياسية وبيئة عالية التقلب

بورصة الكويت تحقق صافي ربح 5.99 مليون دينار في الربع الأول

ارتفعت حصة المستثمرين المؤسسيين إلى 73.28% بينما رفع المستثمرين الدوليين بما في ذلك الخليجيين حصتهم إلى 21.60% من إجمالي التداولات في السوق

1



محمد سعود العصيمي



بدر ناصر الخرافي

منظومة أدوات السوق الكويتي، إذ تنتقل بورصة الكويت من مرحلة سوق الأسهم إلى مرحلة السوق المتعدد الأصول، بما يوسع الخيارات أمام شرائح متنوعة من المستثمرين، ويفتح آفاقاً جديدة للتمويل أمام الشركات والمؤسسات. وأكد أن هذه المبادرة تأتي من استراتيجية واضحة ترى في تعدد فئات الأصول ركيزة لبناء سوق مال واضح يضاهي نظراءه في الأسواق الدولية الناشئة.

كما أكد أن الخرافي إلى أن بورصة الكويت تتطلع إلى إطلاق صناديق المؤشرات المتداولة (ETFs) خلال الفترة المقبلة، مؤكداً أن البورصة قد أتمت بنجاح جميع الاختبارات التقنية والتشغيلية اللازمة، في انتظار منح هيئة أسواق المال الاعتماد الرقابي. وأوضح أن هذا المنتج الاستثماري سيتيح للمستثمرين أداة مرنة لتنويع محافظهم، مما

بما في ذلك الخليجيين بنسبة 8.92% خلال الربع الأول لتشكل 21.60% من إجمالي التداولات، مقابل 78.40% للمستثمرين المحليين. كما ارتفعت حصة تداول المستثمرين المؤسسيين بنسبة 7.20% لتبلغ 73.28% من إجمالي التداولات في السوق، في حين شكلت تداولات المستثمرين الأفراد 26.72% من إجمالي التداولات في السوق، ما يعكس التحول النوعي في تركيبة السوق ومستويات التدبذب.

تطوير المنتجات وتعميق السوق

وفي إطار تنفيذ استراتيجية تطوير السوق، أشار الخرافي إلى أن تدشين منصة تداول السندات والصكوك في مطلع أبريل 2026 يمثل بداية مرحلة نوعية جديدة في تطور

شهري بين الأسواق الخليجية، بما يعكس متانة السوق الكويتي وقدرته على امتصاص الصدمات الجيوسياسية في المنطقة والحفاظ على توازنه، مدعوماً بقاعدة مستثمرين أكثر تنوعاً وعمقاً.

تعزيز هيكل السوق وجاذبيته الاستثمارية

وأضاف الخرافي: «واصلت البورصة العمل بتنسيق وثيق مع هيئة أسواق المال لضمان الامتثال الكامل للتوجيهات الرقابية، وتعزيز استقرار وكفاءة منظومة السوق، بما يرسخ الثقة ويحد من المخاطر، وذلك في إطار التزامها المؤسسي الصارم بأعلى معايير الحوكمة وإدارة المخاطر واستمرارية الأعمال.»

وأشار الخرافي إلى أن مؤشرات هيكل السوق تواصل التحسن، حيث ارتفعت حصة تداول المستثمرين الدوليين

أفضل المعايير العالمية.»

استقرار نسبي يعزز ثقة المستثمرين

ومع تصاعد التوترات الجيوسياسية في مطلع شهر مارس، وما صاحبها من ارتفاع في مستويات عدم اليقين، إلى جانب التأثيرات على إمدادات الطاقة وتكاليفها ومسارات التجارة الدولية، أظهر السوق قدرة واضحة على التكيف وامتصاص الصدمات. وتابع الخرافي: «سجل مؤشر السوق العام تراجعاً محدوداً بنسبة 1.82% خلال شهر مارس، والذي يعد أقل تراجع

لمليون دينار كويتي خلال الربع الأول من عام 2026، فيما بلغت الإيرادات التشغيلية 10.15 مليون دينار كويتي، في تأكيد مباشر على صلابتها نموذج أعمال الشركة، وقدرتها على توليد إيرادات مستدامة، والحفاظ على كفاءة تشغيلية وانضباط مالي بالرغم من التحديات.»

وفي هذا السياق، واصل سوق المال الكويتي الاستفادة من الإصلاحات الهيكلية وتطوير البنية المؤسسية، والتي أسهمت في تعزيز كفاءته ومرونته. وقد أتاحت هذا التراكم في الجهود تحقيق مستويات متقدمة من الاستقرار المؤسسي والعمق التشغيلي، ما دعم قدرة السوق على التفاعل بكفاءة مع المتغيرات الإقليمية والدولية.

وأضاف: «يعكس هذا الأداء مرونة بورصة الكويت وقدرتها على الحفاظ على زخمها الاستراتيجي، وخاصة في ظل التحديات الجيوسياسية التي شهدتها شهر مارس، حيث سجل السوق أحد أكثر مستويات الأداء استقراراً على مستوى أسواق دول مجلس التعاون الخليجي. ويأتي ذلك نتيجة لإستراتيجية تنموية طويلة الأجل ركزت على تطوير البنية التحتية للسوق، وتعزيز الأطر التنظيمية، وترسيخ منظومة حوكمة تتماشى مع

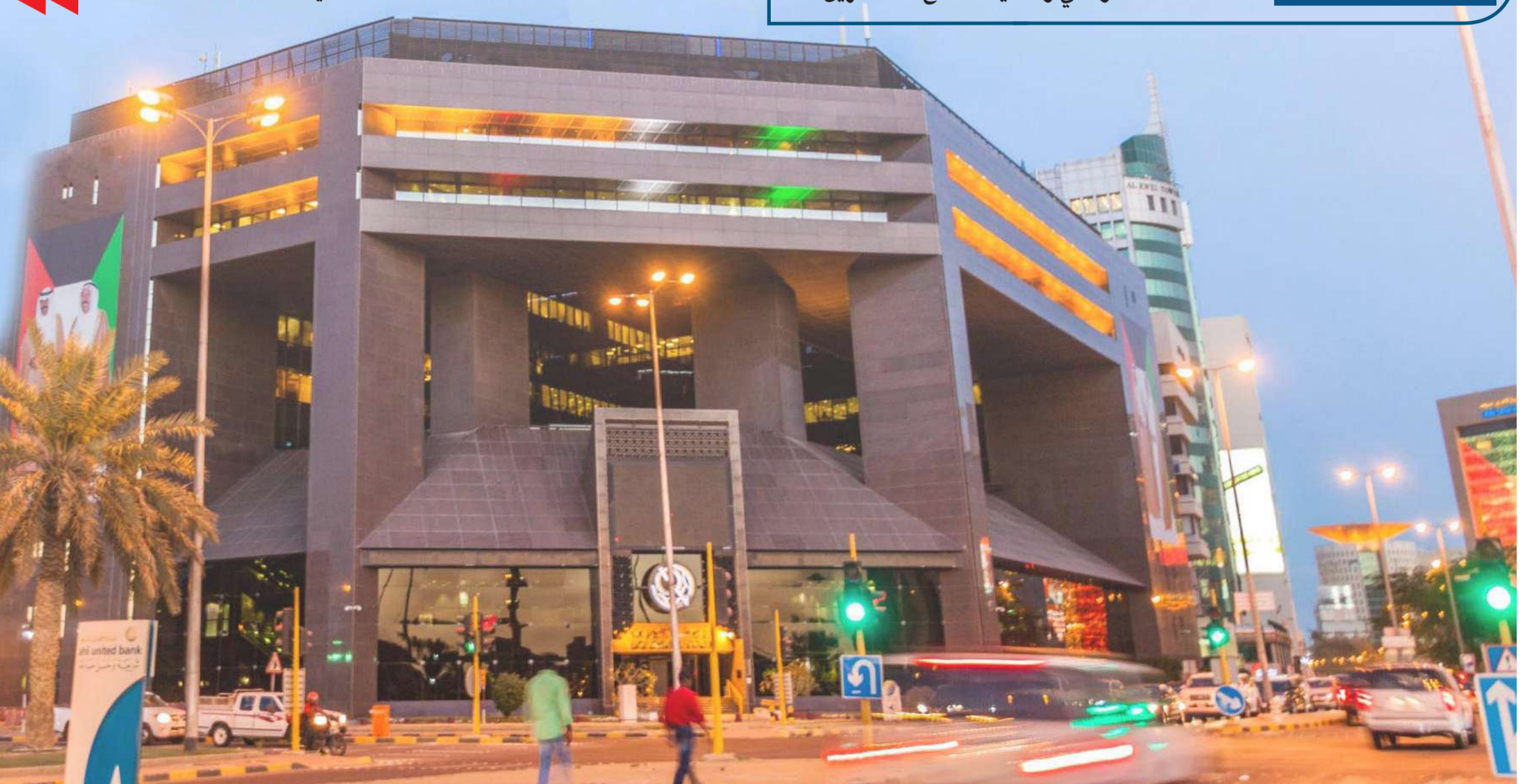
عقدت شركة بورصة الكويت للأوراق المالية اجتماعاً لمجلس إدارتها يوم الخميس الموافق 30 أبريل 2026، وأعلنت عن نتائجها المالية لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في 31 مارس 2026، حيث سجلت الشركة صافي ربح بلغ 5.99 مليون دينار كويتي. كما حققت الشركة إجمالي إيرادات تشغيلية بلغ 10.15 مليون دينار كويتي خلال الفترة نفسها، فيما بلغت الأرباح التشغيلية 7.31 مليون دينار كويتي. ذلك وبلغت ربحية السهم 29.82 فلساً للفترة المنتهية في 31 مارس 2026. هذا وبلغ إجمالي أصول بورصة الكويت نحو 145.24 مليون دينار كويتي، في حين بلغت حقوق المساهمين العائدة لمساهمي الشركة الأم 85.26 مليون دينار كويتي كما في 31 مارس 2026.

أداء مرن في بيئة عالية التقلب

تعليقا على النتائج، قال رئيس مجلس إدارة شركة بورصة الكويت للأوراق المالية بدر ناصر الخرافي: «على الرغم من التوترات الجيوسياسية الإقليمية وحالة عدم اليقين الاقتصادية، حققت بورصة الكويت صافي ربح بلغ 5.99

دعم القيادة واستمرارية الأداء

أعرب رئيس مجلس الإدارة عن تقديره للقيادة الرشيدة، مؤكداً أن: «الدعم المستمر والتوجيهات الحكيمة كان لهما دور محوري في ترسيخ الثقة وتعزيز متانة سوق المال الكويتي، وهو ما انعكس على استمرارية العمليات، وانتظام التداول، وقدرة السوق على أداء دوره بكفاءة في خدمة الاقتصاد الوطني وحماية مصالح المستثمرين.»



2 إيرادات تشغيلية بلغت 10.15 مليون دينار وأرباح تشغيلية 7.31 مليون دينار بربحية سهم 29.82 فلساً

3 رغم التوترات الإقليمية، بورصة الكويت تمتص الصدمات الجيوسياسية بكفاءة تشغيلية



سُيُسهَم في استقطاب شريحة أوسع من المستثمرين. وكشف الخرافي عن أن بورصة الكويت تواصل العمل على مشروع الترقية الكاملة لنظام التداول، الذي يعد من أبرز مشاريع تطوير البنية التحتية الجارية حالياً،

مشيراً إلى أن هذا المشروع الاستراتيجي يمتد على مراحل متتالية خلال الفترة القادمة. وأوضح أن نظام التداول الجديد سيمثل منصة تقنية متقدمة تدعم إطلاق المشتقات المالية مستقبلاً، وتسهم في تعزيز تنافسية السوق ومواءمته مع الأسواق العالمية.

أداء تشغيلي مستقر ونمو في نشاط التداول

يعكس أداء سوق المال الكويتي خلال الربع الأول من عام 2026 استقراراً في مستويات النشاط، مدعوماً بتطورات تشغيلية وهيكلية عززت من كفاءة السوق. كما شهدت وتيرة التداول انتظاماً

ملحوظاً، في ظل استمرار تنفيذ مبادرات تطوير البنية التحتية، بما أسهم في دعم بيئة تداول أكثر كفاءة وشفافية. تعليقا على ذلك، قال الرئيس التنفيذي لبورصة الكويت، محمد سعود العصيمي: «شهد الربع الأول من عام 2026 أداءً مستقراً لنشاط التداول، حيث بلغ إجمالي قيمة التداول 3.72 مليار دينار كويتي، بمتوسط يومي قدره 66.44 مليون دينار كويتي. كما ارتفع عدد صفقات الأجنبي المنفذة خلال الربع الأول بنسبة 30.38% على أساس سنوي، نتيجة للتطورات المستمرة في البنية التحتية، والتي أسهمت في تعزيز كفاءة السوق وتحسين موثوقية عمليات التسوية لكافة المشاركين فيه.»

واصلت بورصة الكويت تنفيذ مبادرات برنامج تطوير السوق، حيث استكملت خلال الربع الأول من عام 2026 كافة المتطلبات التنظيمية اللازمة لإطلاق أدوات الدخل الثابت (السندات والصكوك)، والتي كُتلت بنيل الموافقات الرقابية والتشريعية في مطلع أبريل 2026. وشكلت هذه الخطوة تحولا نوعياً يستهدف إثراء الخيارات الاستثمارية، وفتح آفاق تمويلية واعدة للمُصدرين والمستثمرين على حد سواء.

استمرت بورصة الكويت بتعزيز جاذبية السوق خلال الربع الأول من عام 2026، حيث شهدت هذه الفترة محطة بارزة تمثلت في إدراج شركة ترولي للتجارة العامة ضمن السوق «الأول»، ليرتفع بذلك إجمالي عدد الشركات المدرجة في البورصة إلى 141 شركة. ويعكس هذا الإدراج الثقة المتنامية في سوق المال الكويتي وقدرته على استقطاب كيانات

تشغيلية نوعية تساهم في زيادة القيمة السوقية وتعميق السيولة. وفي هذا الصدد، قال العصيمي: «إن إدراج شركة ترولي في مارس 2026، وتحديداً في ظل الظروف والتوترات الجيوسياسية التي تشهدها المنطقة، يبعث برسالة جوهرية حول مرونة بيئة الأعمال في دولة الكويت. كما يبرهن هذا الإدراج على متانة الاقتصاد الوطني وسوق المال الكويتي وقوة أساسياتهم، مؤكداً كفاءة المؤسسات المالية والمنظومة الرقابية في ضمان استدامة الأعمال واستقرار الأداء المالي رغم التحديات الجيوسياسية، وهو ما يعزز من مكانة البورصة كواجهة استثمارية إقليمية رائدة.»

ويعكس هذا الزخم استمرار التقدم في تطوير هيكل السوق والارتقاء بمعاييره، لا سيما في أعقاب المراجعة السنوية التي أسفرت عن ترقية عدد من الشركات إلى السوق «الأول»، مما ساهم في تعميق الشريحة القيادية ورفع جودة الأصول المدرجة. وقد استقرت القيمة السوقية الإجمالية بنهاية الربع الأول عند نحو 50.48 مليار دينار كويتي، ما يعكس متانة القاعدة الرأسمالية للسوق وقدرته على الحفاظ على مستويات أداء تشغيلي متماسك.

أظهر السوق قدرة لافتة على امتصاص الضغوط ومواكبة المتغيرات العالمية والمحلية بوتيرة مستقرة، حيث أغلق مؤشر السوق «العام» الربع الأول من عام 2026 عند مستوى 8,416.5 نقطة، مسجلاً تراجعاً بنسبة 5.51% منذ بداية العام، فيما أغلق مؤشر السوق «الأول» عند 9,009.2 نقطة، أي بانخفاض قدره 5.15%.

وشدد العصيمي على أن بورصة الكويت أثبتت، كفاءة ومرونة منظومتها التقنية والتشغيلية في ظل التوترات الجيوسياسية، وذلك عبر تفعيل خطط إدارة المخاطر وفق أفضل الممارسات العالمية، بما يضمن استدامة العمليات وحماية مصالح المستثمرين. كما أكد أن هذه الجاهزية العالية في التعامل مع الظروف الاستثنائية تعكس مستوى الانضباط المهني للسوق، وتساهم في تهيئة بيئة استثمارية متكاملة تدعم ترسيخ مكانة الكويت كمركز مالي إقليمي رائد.

الالتزام المؤسسي

تؤكد بورصة الكويت مواصلة أداء دورها الوطني والاقتصادي بمسؤولية ومرونة، وبالتنسيق الوثيق مع منظومة سوق المال، انطلاقاً من إيمانها بأن استقرار سوق المال يُعد ركيزة أساسية لتعزيز الثقة في الاقتصاد الوطني.

ويعكس استمرار عمليات التداول بكفاءة وشفافية، رغم الأوضاع الإقليمية الراهنة، متانة البنية المؤسسية وقدرتها على استمرارية الأعمال، حيث تعمل البورصة بالتعاون مع هيئة أسواق المال، والشركة الكويتية للمقاصة، وكافة الجهات ذات الصلة، على تعزيز كفاءة السوق وترسيخ أعلى معايير الشفافية والحوكمة عبر مختلف فئات الأصول.

كما تواصل البورصة تطوير بنيتها التحتية وأنظمتها التقنية، بما يعزز موثوقية وكفاءة خدمات التداول ويدعم تنوع مع مستهدفات رؤية الكويت 2035.

نظرة مستقبلية

اختتم الخرافي تصريحه قائلاً: «تواصل بورصة الكويت تنفيذ استراتيجيتها بثقة عالية، مع تركيز واضح على تعظيم القيمة طويلة الأجل للمساهمين، وتعزيز تنافسية السوق، وتوسيع قاعدة المستثمرين، وتطوير المنتجات والخدمات. وتؤمن بورصة الكويت بأنها في موقع قوي يمكنها من الاستفادة من الفرص المستقبلية، بما يسهم في ترسيخ مكانة دولة الكويت كمركز مالي إقليمي، ويواكب أهداف رؤية الكويت 2035.»

اختتم الخرافي تصريحه قائلاً: «تواصل بورصة الكويت تنفيذ استراتيجيتها بثقة عالية، مع تركيز واضح على تعظيم القيمة طويلة الأجل للمساهمين، وتعزيز تنافسية السوق، وتوسيع قاعدة المستثمرين، وتطوير



نتائج 40 يوماً من توقف الملاحة

«الشال»: الجميع خسر والحل في الوحدة الخليجية

2 خطر فرض أتاوات بمليارات الدولارات على السفن المارة بالمضيق

1 مضيق هرمز شبه مغلق ومرور السفن انخفض بنسبة 95%



3 تماسك الجبهة الداخلية هو السلاح الأقوى للدول الصغيرة والغنية

4 روسيا هي المستفيد الأكبر وأوروبا أصبحت تحت رحمتها طاقياً

حقيقي، وبلا مناعة حقيقية تحميهم من شرور الخارج. لدى دول المجلس كل الموارد والعقول لتخلق منها قوة إقليمية عظمى أقوى من كل جيرانها، وكل ما يحتاجه الأمر هو بحث حقيقي وحل لكل ما يسبب مخاوفها من بعضها البعض، وتبنى مشروع وحدوي يعظم كل عناصر القوة لديها، ويترك هامشاً واسعاً لاستقلالية مكوناتها، حينها لن يجرؤ أحد على اعتبارها «طوفة هيبطة».

وعلى المستوى الداخلي، لا بد من قناعة لا تتغير في وقت الأزمات، وهي أن القوة الحقيقية لدولة صغيرة وغنية تثير أطماع الطامعين فيها، هي تماسك جبهتها الداخلية. ومع الأزمة الحالية بانث مؤشرات، بقصد أو بقله وعي داخلي، مؤذية ومماثلة لما حدث في ثمانينات القرن الفائت، لابد من وأدها، ولا بد من التأكيد على أن كل مواطن، مهما كان انتماءه الأدنى من المواطنة، هو مواطن شريف ومخلص لوطنه وليس عليه إطلاقاً أن يثبت ذلك. فالخيانة، أو الشك فيها، حالة شخصية، تحدث من أي فئة، والاختصاص في الفصل فيها هو للسلطة القضائية فقط، عدا عن ذلك هي دعوة طوعية لتفتيت الجبهة الداخلية.

فمعها، أصبحت حرب أوكرانيا منسية، وأطلقت يد روسيا فيها، ومعها تفكك أو يكاد حلف الناتو، ومعها أصبحت أوروبا تحت رحمة روسيا لسد حاجتها من النفط والغاز بأسعار وكميات مضاعفة ما جعل مركزها المالي مأموناً لحقبة قادمة وطويلة من الزمن.

أهم دروس ما مضى من الحرب، هو ضرورة اقتناع دول مجلس التعاون الخليجي بأن الحماية الحقيقية لترابهم الوطني وناسهم لن تأتي من الخارج، وأن خلاصة إنجازات مجلس التعاون الخليجي بعد 46 عاماً لا تزال بلا مردود إيجابي

وحساب الربح فيها غائب تماماً، والمنتصر فيها هو الأقل خسارة، وتظل خسارة فادحة، ودفع ثمنها كل دول العالم، وثاني أكبر الخاسرين منها دول مجلس التعاون الخليجي التي أقحمت ظملاً فيها. ولأن مدى وقف الحرب قصير ولا يتعدى أسبوعين، لذلك سيظل حجم الجهول فيما سوف يأتي واسعاً جداً، وهو أهم أعداء القرار الاقتصادي الرشيد.

وإضافة إلى خسائره المحققة والمحتملة، فقد الغرب شاملاً الولايات المتحدة الأمريكية الكثير من قوته التفاوضية مقابل ثاني ألد خصومه، فأكبر الرابحين منها هو روسيا،

الأمنيا ونحو 30-40% من النيتروجين، إضافة إلى الهيليوم وبضائع أخرى، ووفقاً لـ أكسفورد إيكونوميكس، انخفض عدد السفن التي حملتها من خلال المضيق بنحو 95% ما بين فبراير ومارس، أو من معدل 126 سفينة يومياً، إلى معدل 6 سفن يومياً. وإن طبق مشروع فرض أتاوة بحدود 2 مليون دولار أمريكي على مرور 120 سفينة يومياً من المضيق، ذلك يعني زيادة مستدامة في تكاليف النقل بحدود 88 مليار دولار أمريكي سنوياً، وتظل احتمالات فرض تلك الأتاوة ضئيلة.

حرب لم يتحقق أي هدف لأي من أطرافها،

قال التقرير الإسيوعي لشركة الشال للاستشارات الاقتصادية أنه بعد حرب مدمرة استغرقت 40 يوماً، كلفت الكثير من الأرواح البريئة، وتعطلت معها إمدادات ضرورية لسلع مثل النفط والغاز والأسمدة، وهددت اقتصاد العالم بولوج حقبة من الركود التضخمي، توصلت أطرافها إلى اتفاق لوقف نصف هش، وقصير الأمد لوقف إطلاق النار. نصف هش لأن أطرافها لم يعودوا يتحملوا كارثية تكاليفها عليهم وعلى العالم، وهو ما يرجح صعوبة العودة إلى المواجهة، ونصف هش لأنه مدى وقفها قصير الأمد ولأن بدئها من الأساس لم يحكمه حد أدنى من مدخلات العقل والمنطق، ما يرجح خطأ الحسابات من جديد والعودة إلى الحرب. مطالبات أطرافها حالياً، هي نفس المطالبات التي أعلن وزير الخارجية العماني، وفي حالة اختراق غير مسبوقة، أنه تم التوافق على معظمها قبل بدء تلك الحرب العبثية المأساوية، زادت الحرب تعقيد وتكلفة بإضافة عامل إغلاق مضيق هرمز ما أشرك العالم أجمع في تكاليف لن تعوض ميكراً حتى يعاد فتحه، إن تم فتحه. من مضيق هرمز، كان يمر 20% من النفط والغاز العالمي و33% من اليوريا و25% من

رغم التحديات.. 86 شركة مدرجة تقرر توزيع أرباح نقدية وأسهم منحة على مساهميها

تباين قطاعات البورصة يرسم ملامح عام 2025

6 قطاع الاتصالات يتصدر المشهد بأعلى ارتفاع في القيمة المطلقة بنمو بلغ 154.7 مليون دينار

5 انخفاض طفيف في إجمالي أرباح الشركات المدرجة بنسبة 6.4% رغم استقرار عدد الربحين

2024، أي بارتفاع بنحو 10.3 مليون دينار كويتي أو بنسبة 0.6%. أما أكبر انخفاض في مستوى الأرباح فكان من نصيب قطاع الصناعة، إذ بلغت

فقد حقق قطاع البنوك أكبر مساهمة في أرباح كل الشركات بنحو 65.6% من إجماليها، ببلوغ أرباحه الصافية نحو 1.671 مليار دينار كويتي مقابل نحو 1.660 مليار دينار كويتي حققها في عام

قطاع الاتصالات بارتفاع أرباحه بقيمة 154.7 مليون دينار كويتي أو بنسبة 79.5%، لتصل إلى نحو 349.3 مليون دينار كويتي، مقابل نحو 194.6 مليون دينار كويتي، أما من جانب المساهمة النسبية،

ربحيتها، فيما حققت 3 قطاعات انخفاضاً في مستوى ربحيتها، وقطاعان انتقلا من الربحية إلى الخسائر، وقطاع وحيد عمق من خسائره. أفضل القطاعات أداءً من حيث ارتفاع القيمة المطلقة، كان

دينار كويتي، بانخفاض بلغ نحو 6.4% عن مستوى أرباح نفس الشركات لعام 2024 والبالغ نحو 2.722 مليار دينار كويتي. وحققت 7 قطاعات من أصل 13 قطاعاً نشاطاً ارتفاعاً في مستوى

أعلنت 135 شركة أو نحو 96.4% من إجمالي عدد الشركات المدرجة في بورصة الكويت البالغ عددها 140 شركة نتائج أعمالها لعام 2025. وحققت تلك الشركات صافي أرباح بنحو 2.547 مليار



7 هيمنة مصرفية مستمرة: قطاع البنوك يستحوذ على 65.6% من إجمالي أرباح البورصة

8

تحسن أداء 66.7% من الشركات المعلنة بزيادة أرباح أو تقليص خسائر مقارنة بالعام الفائت

القطاعات	عدد الشركات المعلنة	أرباح الشركات المدرجة ألف د.ك		التغير		نسبة من الإجمالي	
		2025	2024	%	ألف دينار كويتي	2025	2024
1 الطاقة	5	30,982	23,862	29.8%	7,120	0.9%	1.2%
2 المواد الأساسية	2	9,141	15,479	40.9%	6,338	0.6%	0.4%
3 الصناعة	20	174,147	155,702	211.8%	329,850	5.7%	6.8%
4 السلع الاستهلاكية	2	8,512	9,583	11.2%	1,071	0.4%	0.3%
5 الرعاية الصحية	1	16,245	704	2407.8%	16,949	0.0%	0.6%
6 الخدمات الاستهلاكية	11	111,906	89,541	25.0%	22,365	3.3%	4.4%
7 الاتصالات	4	349,251	194,568	79.5%	154,683	7.1%	13.7%
8 المنافع	1	15,028	9,211	63.2%	5,817	0.3%	0.6%
9 البنوك	9	1,670,675	1,660,423	0.6%	10,252	61.0%	65.6%
10 التأمين	8	88,009	83,343	5.6%	4,666	3.1%	3.5%
11 العقار	27	121,412	161,916	25.0%	40,504	5.9%	4.8%
12 الخدمات المالية	44	332,984	318,001	4.7%	14,983	11.7%	13.1%
13 التكنولوجيا	1	577	45	1167.9%	531	0.0%	0.0%
إجمالي السوق	135	2,546,932	2,722,287	6.4%	175,355	100%	100%

خسائره نحو 174.1 مليون دينار كويتي، نزولاً من مستوى أرباح موجبة بنحو 155.7 مليون دينار كويتي كان قد حققها في عام 2024، أي بانخفاض مطلق بنحو 329.8 مليون دينار كويتي ما يعني أنه السبب الرئيسي في التأثير السلبي على نتائج أداء البورصة لعام 2025. ويعود ذلك إلى تسجيل شركة «أجيليتي» للمخازن العمومية خسائر بقيمة 294.2 مليون دينار كويتي، وهي خسارة غير متكررة وغير نقدية نتجت عن إعادة تقييم العمليات غير المستمرة، مقابل أرباح بلغت 62.6 مليون دينار كويتي في الفترة ذاتها من عام 2024.

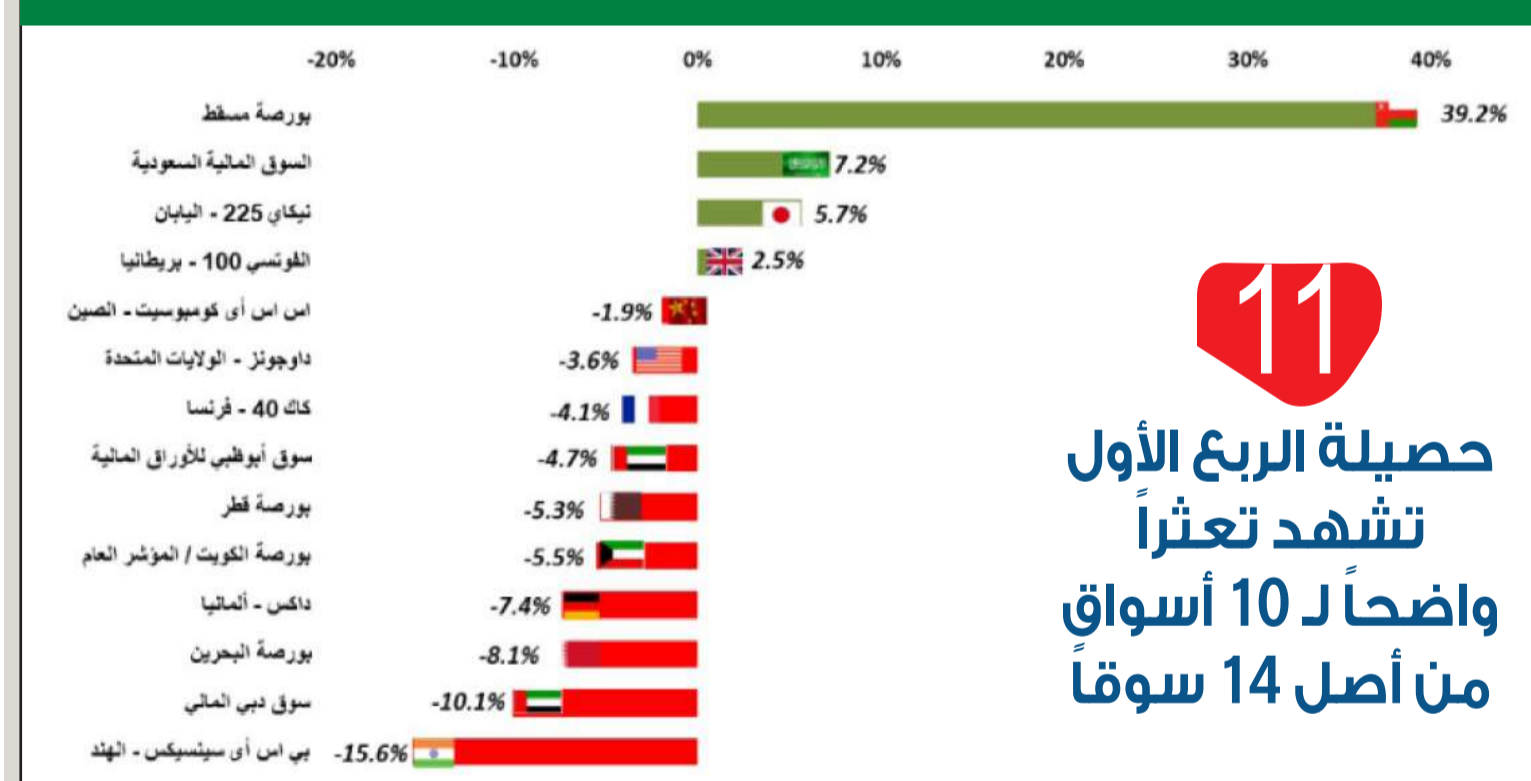
بورصة مسقط تكتسح الأسواق العالمية بنمو استثنائي يلامس 39.2% منذ بداية العام

زلزال جيوسياسي يضرب 12 سوقاً في مارس وماسقط تتصدر الرابحين بنسبة 39.2%

9 بورصة الكويت تسجل أقل تراجع في شهر مارس بنسبة بلغت 1.8% فقط

10 التوترات تدفع 12 سوقاً مالياً نحو المنطقة الحمراء خلال شهر مارس

أداء أسواق مالية منتقاة نهاية مارس 2026 مقارنة بنهاية عام 2025



11 حصيلة الربع الأول تشهد تعثراً واضحاً لـ 10 أسواق من أصل 14 سوقاً

وبلغ عدد الشركات الرابحة 113 شركة والخاسرة 22 شركة، مقابل العدد ذاته للعيونة نفسها عن عام 2024. وحققت 90 شركة تقدماً في أدائها، وضمنت تلك الشركات زادت 75 شركة مستوى أرباحها، و15 شركة إما انتقلت من الخسائر إلى الربحية أو خفضت مستوى خسائرها، أي أن 66.7% من الشركات التي أعلنت نتائجها حققت تقدماً في الأداء، وكان عدد الشركات التي حققت تقدماً في أدائها من نفس العينة 82 شركة في عام 2024. وبلغ عدد الشركات التي تراجع أداؤها العام الفائت 45 شركة، ضمنها 16 شركة زادت من خسائرها أو انتقلت من الربحية إلى الخسائر، و29 شركة انخفضت ربحيتها، مقابل 53 شركة حققت تراجعاً في أدائها ضمن العينة ذاتها لعام 2024.

وفي قائمة أعلى الشركات تحقيقاً للأرباح، حققت عشر شركات أعلى قيمة أرباح بنحو 2.018 مليار دينار كويتي أو نحو 79.2% من إجمالي الأرباح المطلقة لكل الشركات التي أعلنت عن نتائجها، أو نحو 65.8% من جملة الشركات الرابحة. تصدرها «بيت التمويل الكويتي» بنحو 632.1 مليون دينار كويتي، وجاء «بنك الكويت الوطني» في المرتبة الثانية بنحو 575.6 مليون دينار كويتي، وحققت «شركة الاتصالات المتكاملة (زين)» المرتبة الثالثة بنحو 238.5 مليون دينار كويتي، بينما احتل «البنك التجاري الكويتي» المرتبة الرابعة بنحو 121.2 مليون دينار كويتي.

وعلى النقيض، حققت عشر شركات أعلى خسائر مطلقة بنحو 508.2 مليون دينار كويتي، من ضمنها سجلت شركة «أجيليتي» للمخازن العمومية أعلى مستوى للخسائر المطلقة بنحو 294.2 مليون دينار كويتي كما أسلفنا، تلتها «الشركة الوطنية العقارية» بنحو 72.4 مليون دينار كويتي. ومن جهة أخرى، أعلنت 86 شركة عن رغبتها توزيع أرباح، من ضمنها 54 شركة أعلنت عن توزيع أرباح نقدية فقط و12 شركة أعلنت عن توزيع أسهم منحة فقط، و20 شركة أعلنت عن رغبتها في توزيع مختلط ما بين أرباح نقدية وأسهم منحة، بينما أعلنت 49 شركة عن رغبتها بعدم توزيع أرباح.

سوقين رابحين

كان أداء شهر مارس سالباً لمعظم أسواق العينة، وذلك بسبب التطور

مارس بنحو 1.8%، لتكون بذلك مجمل خسائرها منذ بداية العام نحو 5.5%.

بين نقبضين

توقعنا لأداء شهر أبريل يراوح بين نقبضين، إما ارتفاع كبير لمؤشرات معظم أسواق العينة، أو انخفاض كبير لها، والأمر لا يتعلق بأداء الشركات، وإنما بما يحدث بعد مهلة الأسبوعين لوقف القتال في إقليمنا، فالمكاسب سوف تكون كبيرة إن تم التوصل إلى حل دائم، أو حتى هدنة مفاوضات طويلة، والعكس تماماً صحيح.

12

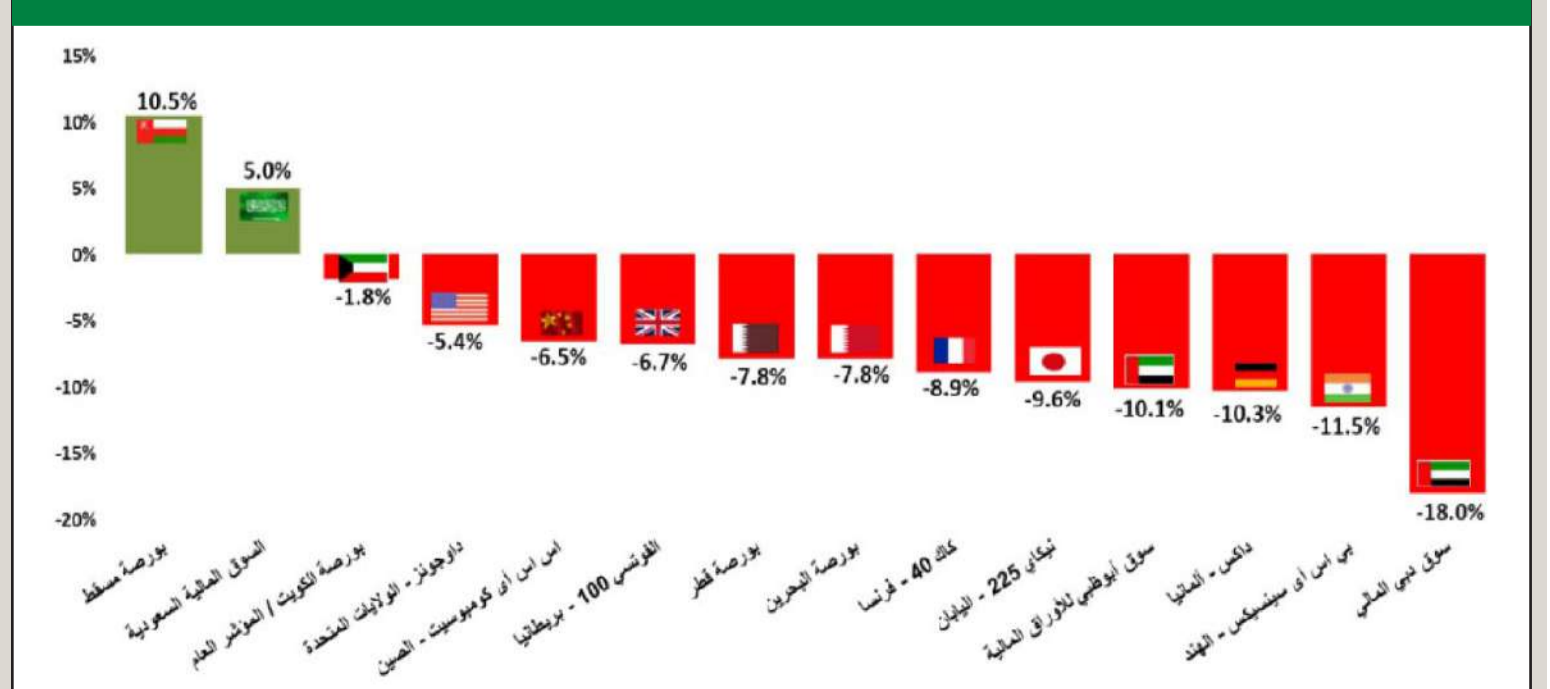
سوق دبي المالي يتصدر الخاسرين في مارس بتراجع حاد بلغت نسبته 18.0%

كانت من نصيب السوق السعودي بتحقيقه نحو 5.0%، ليصبح ثاني أكبر الرابحين وبنحو 7.2% الخاسر الأكبر في شهر مارس كان سوق دبي بفقدان مؤشره نحو 18.0%، أي تلاشت مكاسبه منذ بداية العام وانتقل إلى المنطقة السالبة بخسائر بنحو 10.1% ثاني أكبر الخاسرين كان السوق الهندي بفقدان مؤشره نحو 11.5%، لتصبح مجمل خسائره خلال الربع الأول من العام الجاري نحو 15.6%، أي ثاني أكبر الخاسرين. تلاهما في الانخفاض، السوق الألماني بنحو 10.3%، سوق أبوظبي بنحو 10.1%، ومن ثم السوق الياباني والفرنسي بنحو 9.6% و8.9%، على التوالي، ويتبعهما في خسائر شهر مارس، بورصتا البحرين وقطر بنحو 7.8% لكل منهما، يلحقهما السوق البريطاني بخسائر بنحو 6.7%، ليصبح أقل الرابحين منذ بداية العام بنحو 2.5%. أما السوق الصيني فقد سجل خسائر بنحو 6.5%، يليه مؤشر داو جونز للولايات المتحدة بنحو 5.4%، وبورصة الكويت التي حققت أقل الخسائر في شهر

14 سوقاً خسائر مقارنة بمستويات مؤشرات نهاية العام الفائت. أكبر الرابحين في شهر مارس كانت بورصة مسقط التي كسب مؤشرها نحو 10.5%، أي ما زالت أكبر الرابحين منذ بداية العام بمكاسب استثنائية بنحو 39.2%. والمكاسب الأخرى في شهر مارس

السلبي للأحداث الجيوسياسية في المنطقة، حيث بلغ عدد الأسواق الخاسرة 12 سوقاً مقابل سوقين رابحين مقارنة مع نهاية شهر فبراير. ومن ناحية أخرى، وشهدت حصيلة الربع الأول من العام الجاري تفوق الأداء السلبي أيضاً، إذ حققت فيه 10 أسواق من أصل

أداء أسواق مالية منتقاة نهاية مارس 2026



السيولة المحلية تقود السوق بصافي شراء يتجاوز 105 ملايين دينار

المؤسسات تسيطر على 70% من تداولات بورصة الكويت

14 تراجع مساهمة الأفراد في السيولة إلى 27.5% مع تسجيل صافي شراء بقيمة 60.155 مليون دينار

13 قطاع المؤسسات والشركات يرفع حصته السوقية إلى 70.1% من المبيعات متصدراً قائمة أكبر المتعاملين في البورصة

التعاون الخليجي، مقارنة بنحو 87.3% للكويتيين، 11.4% للمتداولين من الجنسيات الأخرى و1.3% للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي في مارس 2025. أي أن بورصة الكويت ظلت بورصة محلية حيث كان النصيب الأكبر للمستثمر المحلي، وما زال إقبال المستثمرين الآخرين من خارج دول مجلس التعاون الخليجي يفوق إقبال نظرائهم من داخل دول المجلس. وارتفع عدد حسابات التداول النشطة بنحو 0.9% ما بين نهاية ديسمبر 2025 ونهاية مارس 2026، مقارنة بانخفاض بنسبة 5.3-% ما بين نهاية ديسمبر 2024 ونهاية مارس 2025. وبلغ عدد حسابات التداول النشطة في نهاية مارس 2026 نحو 48,078 حساباً أي ما نسبته 10.3% من إجمالي الحسابات، مقارنة بنحو 48,675 حساباً في نهاية فبراير 2026 أي ما نسبته 10.4% من إجمالي الحسابات من الشهر ذاته، أي بانخفاض بنسبة 1.2-% بين الشهرين.



أصدرت الشركة الكويتية للمقاصة تقريرها «حجم التداول للسوق الرسمي للفترة 2026/01/01 إلى 2026/03/31»، والمنشور على الموقع الإلكتروني لبورصة الكويت وفقاً لجنسية وفترة المتداولين. وأفاد التقرير إلى أن قطاع المؤسسات والشركات ما زال أكبر المتعاملين فيها ونصيبه إلى ارتفاع، فقد استحوذ على 70.1% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (63.7% للفترة ذاتها 2025) و68.9% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (65.6% للفترة ذاتها 2025). وقد باع هذا القطاع أسهماً بقيمة 2.697 مليار دينار كويتي في حين اشترى أسهماً بقيمة 2.653 مليار دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته الأكثر بيعاً وبنحو 44.249 مليون دينار كويتي.

وثاني أكبر المساهمين في سيولة السوق هو قطاع الأفراد ونصيبه إلى انخفاض، إذ استحوذوا على 27.5% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (33.1% للفترة ذاتها 2025) و25.9% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (34.7% للفترة ذاتها 2025). وقد اشترى المستثمرون الأفراد أسهماً بقيمة 1.059 مليار دينار كويتي، بينما باعوا أسهماً بقيمة 998.410 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاتهم الأكثر شراءً وبنحو 60.155 مليون دينار كويتي.

وثالث المساهمين هو قطاع حسابات العملاء (المحافظ) ونصيبه إلى ارتفاع، فقد استحوذ على 3.1% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (0.8% للفترة ذاتها 2025) و3.1% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (1.0% للفترة ذاتها 2025). وقد اشترى هذا القطاع أسهماً بقيمة 119.621 مليون دينار كويتي في حين باع أسهماً بقيمة 119.424 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته شراءً وبنحو 196.9 ألف دينار كويتي.

15 المستثمرون الكويتيون يستحوذون على 79.8% من مشتريات السوق بصافي تدفقات إيجابية بلغت 105.656 مليون دينار

وبلغت نسبة حصة المستثمرين الآخرين من إجمالي قيمة الأسهم المباعة نحو 20.5% (9.9% للفترة ذاتها 2025) و1.8% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة نحو 1.4% للفترة ذاتها 2025) أي ما قيمته 69.715 مليون دينار كويتي، ليبلغ صافي تداولاتهم بيعاً وبنحو 23.947 مليون دينار كويتي. وتغير التوزيع النسبي بين الجنسيات عن سابقه إذ أصبح نحو 78.4% للكويتيين، 19.5% للمتداولين من الجنسيات الأخرى و2.1% للمتداولين من دول مجلس

استمرار كونها بورصة محلية، فقد كان المستثمرون الكويتيون أكبر المتعاملين فيها، إذ اشترى أسهماً بقيمة 3.072 مليار دينار كويتي مستحوذين بذلك على 79.8% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (85.7% للفترة ذاتها 2025)، في حين باعوا أسهماً بقيمة 2.966 مليار دينار كويتي مستحوذين بذلك على 77.0% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (89.0% للفترة ذاتها 2025)، ليبلغ صافي تداولاتهم نحو 105.656 مليون دينار كويتي. وبلغت نسبة حصة المستثمرين من دول مجلس التعاون الخليجي

دينار كويتي. وآخر المساهمين في سيولة السوق هو قطاع صناديق الاستثمار، فقد استحوذ على 0.9% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (0.5% للفترة ذاتها 2025) و0.5% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (0.6% للفترة ذاتها 2025). وقد باع هذا القطاع أسهماً بقيمة 35.118 مليون دينار كويتي، في حين اشترى أسهماً بقيمة 19.015 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته بيعاً وبنحو 16.103 مليون دينار كويتي. ومن خصائص بورصة الكويت

ارتفع جماعي للمؤشرات بقيادة «مؤشر الشال» بورصة الكويت تستعيد نشاطها

ارتفاع جماعي للمؤشرات بقيادة «مؤشر الشال»

بورصة الكويت تستعيد نشاطها

17 مؤشر الشال يحقق مكاسب أسبوعية ليصل إلى مستوى 709.0 نقطة

16 انتعاش السيولة وحركة التداول ونمن ملحوظ في قيم وكميات الأسهم المبرمة خلال الأسبوع

التغير %	الأسبوع الثالث عشر 2026/04/02	الأسبوع الرابع عشر 2026/04/09	البيان
	5	5	عدد أيام التداول
1.7%	697.3	709.0	مؤشر الشال (قيم 29 شركة)
2.0%	8,483.9	8,651.8	مؤشر السوق العام
	317,930,137	360,931,073	قيمة الأسهم المتداولة (د.ك)
13.5%	63,586,027	72,186,215	المعدل اليومي (د.ك)
	1,031,518,759	1,384,439,620	كمية الأسهم المتداولة (أسهم)
34.2%	206,303,752	276,887,924	المعدل اليومي (أسهم)
	88,469	93,311	عدد الصفقات
5.5%	17,694	18,662	المعدل اليومي لعدد الصفقات

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع أكثر نشاطاً مختلطاً، حيث ارتفع مؤشر كل من قيمة الأسهم المتداولة، كمية الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المبرمة، وكذلك ارتفعت قيمة المؤشر العام (مؤشر الشال). وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 709.0 نقطة، بارتفاع بلغت قيمته 11.7 نقطة ونسبته 1.7% عن إقبال الأسبوع الماضي، بينما ظل منخفضاً بنحو 28.6 نقطة أي ما يعادل 3.9-% عن إقبال نهاية عام 2025.



توضيح الجداول التالية التغيرات التي طرأت على أداء مؤشرات التداول خلال الأسبوع الفائت:

النسبة من الإجمالي قيمة تداول السوق	قيمة التداول دينار كويتي	البيان الشركات
13.2%	47,688,140	بيت التمويل الكويتي
8.3%	30,108,625	بنك الكويت الوطني
7.6%	27,558,188	الشركة الوطنية للتنظيف
6.9%	24,759,133	مجموعة جي اف اتش المالية (ش.م.ب)
3.7%	13,258,448	بنك وربة
39.7%	143,372,534	الإجمالي
النسبة من الإجمالي قيمة تداول السوق	قيمة التداول دينار كويتي	البيان القطاعات
32.4%	116,875,904	قطاع البنوك
25.9%	93,467,234	قطاع الخدمات المالية
14.6%	52,583,664	قطاع الصناعة
10.5%	37,956,765	قطاع العقار
8.0%	28,862,359	قطاع الخدمات الاستهلاكية

18

**بورصة الكويت تحافظ
على هويتها المحلية
بنسبة 78.4% للمواطنين
مقابل 21.6% للمستثمرين
الأجانب ومواطني دول
التعاون**

جدول مؤشر الشمال لعدد 29 شركة مدرجة في بورصة الكويت

اسم الشركة	يوم الخميس 2026/04/09	يوم الخميس 2026/04/02	الفرق %	إقبال 2025	الفرق %
1 بنك الكويت الوطني	820.7	806.4	1.8	903.2	(9.1)
2 بنك الخليج	325.7	326.9	(0.4)	352.6	(7.6)
3 البنك التجاري الكويتي	538.1	522.2	3.0	583.5	(7.8)
4 البنك الأهلي الكويتي	249.8	245.7	1.7	245.7	1.7
5 بنك الكويت الدولي	370.2	365.1	1.4	347.4	6.6
6 بنك برقان	357.9	351.2	1.9	361.3	(0.9)
7 بيت التمويل الكويتي	4,526.4	4,419.7	2.4	4,402.9	2.8
قطاع البنوك	890.1	873.3	1.9	927.0	(4.0)
8 شركة التسهيلات التجارية	209.3	212.9	(1.7)	208.6	0.3
9 شركة الاستشارات المالية الدولية	1,519.2	1,404.7	8.2	1,778.8	(14.6)
10 شركة الاستثمارات الوطنية	315.8	317.1	(0.4)	380.0	(16.9)
11 شركة مشاريع الكويت القابضة	266.4	267.4	(0.4)	275.0	(3.1)
12 شركة الساحل للتنمية والاستثمار	81.5	78.6	3.7	93.1	(12.5)
قطاع الاستثمار	316.6	309.2	2.4	351.1	(9.8)
13 شركة الكويت للتأمين	153.0	154.1	(0.7)	140.0	9.3
14 مجموعة الخليج للتأمين	685.4	685.4	0.0	720.1	(4.8)
15 الشركة الأهلية للتأمين	340.7	325.7	4.6	363.3	(6.2)
16 شركة وربة للتأمين	219.4	218.2	0.5	220.7	(0.6)
قطاع التأمين	295.3	292.1	1.1	300.2	(1.6)
17 شركة عقارات الكويت	724.3	719.9	0.6	840.2	(13.8)
18 شركة العقارات المتحدة	633.6	638.5	(0.8)	650.8	(2.6)
19 الشركة الوطنية العقارية	295.4	285.3	3.5	291.4	1.4
20 شركة الصالحية العقارية	1,893.1	1,874.4	1.0	1,827.7	3.6
قطاع العقار	478.4	474.9	0.7	507.1	(5.7)
21 مجموعة الصناعات الوطنية (القابضة)	384.8	373.7	3.0	473.4	(18.7)
22 شركة أسمنت الكويت	607.5	583.4	4.1	640.7	(5.2)
23 شركة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية	794.6	793.4	0.2	839.3	(5.3)
قطاع الصناعة	396.1	387.9	2.1	445.5	(11.1)
24 شركة السينما الكويتية الوطنية	817.9	809.8	1.0	941.6	(13.1)
25 شركة أجيليتي للمخازن العمومية	1,028.4	997.3	3.1	1,098.5	(6.4)
26 شركة الاتصالات المتنقلة	1,040.6	1,059.3	(1.8)	881.4	18.1
27 شركة سنرجي القابضة	104.0	94.9	9.6	107.9	(3.6)
قطاع الخدمات	874.5	878.6	(0.5)	808.3	8.2
28 شركة نقل وتجارة المواشي	77.2	72.5	6.5	90.8	(15.0)
قطاع الأغذية	433.5	432.3	0.3	436.8	(0.8)
29 شركة أم القيوين للاستثمارات العامة	941.8	949.2	(0.8)	1,000.7	(5.9)
الشركات غير الكويتية	193.6	194.0	(0.2)	196.6	(1.5)
مؤشر الشمال	709.0	697.3	1.7	737.6	(3.9)

مؤشر الشمال هو عبارة عن مؤشر قيمة، يعتمد على القيمة السوقية المرجحة بنسبة 100% وفقاً لصيغ مؤسسة التمويل الدولية، والقيمة الأساسية للمؤشر هي 100 (كما في 1 أغسطس 1990).

الاستدامة في صميم أعمالنا: من الاستراتيجية إلى الأثر

بنك الكويت الوطني يصدر تقرير الاستدامة لعام 2025

1 يعكس التقدم الملحوظ الذي حققه البنك في تعزيز ريادته بالتمويل المستدام والخدمات المصرفية المسؤولة

2 نمو محفظة الأصول المستدامة لدى «الوطني» بنسبة 23% على أساس سنوي إلى 6.11 مليار دولار

يمثل إضافة بارزة للبنية التحتية الترفيهية والسياحية في الكويت. كما تزامن ذلك مع تنفيذ مشروع إنشاء مبنى مواقف سيارات متعدد الأدوار ضمن مشروع تطوير منطقة شرق، وذلك بالتعاون مع بلدية الكويت وشركة الشعب الوطنية العقارية، إلى جانب إنشاء حديقة عامة، بما يعكس التزام البنك بتطوير البيئة الحضرية، وتحسين جودة الحياة، ودعم النمو المستدام، وخلق قيمة اجتماعية ملموسة. وفيما يتعلق بتوطين الوظائف، واصل بنك الكويت الوطني تركيزه على استقطاب وتطوير الكفاءات الوطنية والاحتفاظ بها، حيث ارتفع معدل التوظيف إلى 77.4% بنهاية العام، بما ينسجم مع متطلبات بنك الكويت المركزي.

كما عزز البنك دعمه لرواد الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، في إطار التزامه بدعم تنويع الاقتصاد الكويتي، حيث سجلت محفظة تمويل هذا القطاع نمواً بنسبة 5.43% على أساس سنوي، ما يعكس استمرار الطلب ودور البنك في تمكين نمو القطاع الخاص.

وبالتوازي مع ذلك، واصل البنك جهوده في تعزيز الشمول المالي، من خلال توسيع نطاق الخدمات المصرفية المصممة خصيصاً للفئات المختلفة من العملاء. وارتفع عدد الحسابات ضمن شريحة «العامل» إلى 125,850 حساباً بنهاية العام، مسجلاً نمواً بنسبة 14.3% على أساس سنوي، بما يعزز إتاحة الوصول إلى الخدمات المالية بشكل أكثر شمولاً.

كما واصل بنك الكويت الوطني الاستثمار في نشر الثقافة المالية وبناء القدرات، حيث شهد برنامج «Bankee» - أحد أبرز مبادرات البنك الهادفة إلى تعزيز الوعي المالي لدى طلبة المدارس في الكويت توسعاً ملحوظاً خلال عام 2025، مستفيداً منه 53,098 طالباً وطالبة، إلى جانب 11,321 معلماً ومعلمة.

مستوى المجموعة، وشغلن 27.2% من المناصب الإدارية. وفي عام 2025، عزز البنك هذا التوجه من خلال إنشاء مجلس للتنوع والشمول على مستوى المجموعة، بما يدعم الحوكمة ويعزز المساواة ويضمن دمج أولويات التنوع والشمول ضمن التوجهات الاستراتيجية للمؤسسة. وشملت التطويرات أيضاً تحديث أنظمة المشتريات من خلال دمج SharePoint و OpenText، ما أسهم في أتمتة إدارة الفواتير وسير العمل، إلى جانب رقمنة عمليات الموافقات الائتمانية ومراقبة الاستثناءات، الأمر الذي ساهم في تعزيز الحوكمة والكفاءة التشغيلية.

كما واصل البنك في عام 2025 دفع مسيرة التحول الرقمي من خلال تقديمه للعديد من المبادرات مثل أتمتة الرقم السري والعددية الرقمية، بما يعزز المعاملات غير النقدية، ويرفع الكفاءة التشغيلية، ويساهم في تقليل استخدام الورق، بما ينسجم مع رؤية الكويت للاقتصاد الرقمي. وفي السياق ذاته، واصل بنك وياي - أول بنك رقمي تأسس في الكويت - توسيع نطاق ممارساته الصديقة للبيئة، حيث أصبحت أكثر من 80% من بطاقاته مصنوعة من مواد معاد تدويرها، كما تم تحويل بطاقة «وياي أورا» مسبقة الدفع إلى بطاقة رقمية بالكامل، بما يلغي استخدام الورق والتغليف البلاستيكي.

الاستثمار في مجتمعاتنا

في إطار ركيزة الاستثمار في مجتمعاتنا، واصل بنك الكويت الوطني ترسيخ دوره كشريك رئيسي في دعم التنمية المستدامة، من خلال مساهماته المستمرة في مجموعة واسعة من المبادرات المجتمعية.

وشهد العام اكتمال وافتتاح مشروع تطوير الواجهة البحرية في الشويخ، الذي

والتشييد من المجلس الأمريكي للأبنية الخضراء.

وإلى جانب التقدم المحرز في خفض الانبعاثات، حقق البنك خلال عام 2025 خفضاً في استهلاك المياه بنسبة 11.6% مقارنة ببط الأساس الخاص به لعام 2021، إلى جانب تحسين كفاءة الطاقة والمياه في جميع مواقع البنك التشغيلية، بما يشمل المقر الرئيسي وشبكة الفروع، عبر أنظمة إدارة المباني، وتحسين أنظمة التكييف، وتحديث أنظمة تدوير المياه، واستخدام حلول الطاقة الشمسية، بما عزز الأداء البيئي والكفاءة التشغيلية عبر مختلف مواقع.

كما واصل البنك تقديم أسعار تفضيلية على قروض السيارات الكهربائية لدعم خيارات المستهلكين الأكثر استدامة.

الاستفادة من قدراتنا

ضمن ركيزة الاستفادة من قدراتنا، استمر بنك الكويت الوطني في التوسع التدريجي بتطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي عبر وظائفه الأساسية لتعزيز الكفاءة التشغيلية والابتكار، وهو ما توج بحصوله على جائزة التميز في الذكاء الاصطناعي خلال قمة مايكروسوفت للذكاء الاصطناعي التي أقيمت في الكويت.

كما أتاح البنك للعملاء إمكانية فتح الحسابات بالكامل عبر القنوات الرقمية باستخدام تطبيق هويتي وتقنية التعرف على الوجه، دون الحاجة إلى زيارة الفروع، وذلك من أجل توفير تجربة مصرفية أكثر سهولة ودعمًا للشمول المالي.

كما سجل الوطني تقدماً ملحوظاً في تمكين كوادره البشرية وتعزيز التنوع والشمول. فقد شكلت النساء نسبة 42.4% من إجمالي القوى العاملة على

المالية مع المسؤولية البيئية. وواصل «الوطني» خلال عام 2025 تعزيز شراكته في مبادرة الشراكة من أجل المحاسبة المالية للكريون (PCAF)، من خلال دمج بيانات كثافة الانبعاثات لتحسين بطاقات تقييم ESG والتقييمات على مستوى الجهات المقترضة، وتعزيز منهجيته في احتساب خط الأساس للانبعاثات الممولة المطلقة.

الخدمات المصرفية المسؤولة

في إطار ركيزة الخدمات المصرفية المسؤولة، واصل بنك الكويت الوطني توسيع نطاق التمويل المستدام، حيث بلغ إجمالي الأصول المستدامة المتراكمة 6.11 مليار دولار أمريكي حتى 31 ديسمبر 2025.

كما نشر البنك أول تقرير لتخصيص وأثر السندات الخضراء التي أصدرها البنك في منتصف عام 2024، والذي أظهر تخصيص 625.44 مليون دولار أمريكي لتمويل مشاريع خضراء وتحقيق فوائد بيئية ملموسة، حيث ساهم أول إصدارات البنك من السندات الخضراء في تمويل 18 مشروعاً أخضر في مناطق الشرق الأوسط وأوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا والمحيط الهادئ.

ومن إنجازات «الوطني» خلال عام 2025 في مجال الخدمات المصرفية المسؤولة، إبرامه أول اتفاقية قرض أخضر على مستوى الكويت، قدم من خلالها تمويل بقيمة 25 مليون دينار كويتي لصالح شركة المباني - إحدى أكبر شركات التطوير العقاري في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا - وذلك لدعم مشروع (S3) في مدينة صباح الأحمد، المتوافق مع مبادئ القروض الخضراء الصادرة عن رابطة سوق القروض لعام 2023، والذي يستهدف الحصول على شهادة LEED الذهبية في البناء

خفضاً فعلياً للانبعاثات التشغيلية من النطاقين 1 و2 بنسبة 37.35%، في مؤشر واضح على تسارع وتيرة تنفيذ استراتيجيته الهادفة إلى تحقيق الحياد الكربوني بحلول عام 2060.

وأفاد البنك في تقريره للاستدامة عن عام 2025 بتعزيزه مستويات الإفصاح والشفافية من خلال نشر أول تقرير لفريق العمل المعني بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ (TCFD) في أبريل 2025، إلى جانب نشر أول تقرير لتخصيص وأثر السندات الخضراء في مايو 2025 عقب إصدار «الوطني» لأول سندات خضراء له في منتصف عام 2024.

الحوكمة من أجل المرونة

أحرز بنك الكويت الوطني تقدماً جوهرياً في ركيزة الحوكمة من أجل المرونة خلال عام 2025، من خلال تطبيق بطاقة تقييم المخاطر البيئية والاجتماعية والمؤسسية على جميع محافظ الإقراض غير الموجهة للأفراد والتي تم تعميمها على مستوى المجموعة في أكتوبر 2025، بما يضمن دمج اعتبارات الاستدامة ضمن قرارات الائتمان والمواءمة مع المعايير العالمية للخدمات المصرفية المسؤولة.

كما طوّر البنك إطاراً مستقلاً لإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية والمؤسسية يشمل مخاطر التغيير المناخي، مع دمج الاعتبارات المناخية بالكامل ضمن عمليات إدارة المخاطر والتخطيط الرأسمالي. واستخدم البنك نموذجاً خاصاً لاختبارات الضغط المعدلة وفقاً للعوامل المناخية، إلى جانب تحليلات مستندة إلى إطار عمل شبكة البنوك المركزية والجهات الرقابية للتخصيص المالي (NGFS) لتقييم المخاطر المناخية بشكل نصف سنوي كجزء من إطار عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP)، بما يعزز مرونة المرونة

تماشياً مع دوره الريادي ونهجه المؤسسي نحو دمج الاستدامة بشكل كامل في صميم أعماله التجارية وعملياته التشغيلية، أصدر بنك الكويت الوطني تقريره العاشر للاستدامة تحت عنوان: «الاستدامة في صميم أعمالنا: من الاستراتيجية إلى الأثر»، مُجدداً التزامه بتحقيق أثر فعلي طويل الأمد في مجالات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، بما يعزز مرونة أعماله ويرسخ ريادته في القطاع المصرفي.

ويعكس التقرير التقدم الملحوظ الذي حققه البنك خلال عام 2025 في تعزيز ريادته في التمويل المستدام والخدمات المصرفية المسؤولة، من خلال تطوير أطر الحوكمة، وتعزيز الشفافية المناخية، وتوسيع نطاق الحلول التمويلية المستدامة، ورفع كفاءة إدارة الموارد، بما يتماشى مع أفضل المعايير والممارسات العالمية.

ويستند التقرير في محاوره إلى 4 ركائز رئيسية تشكل أطر استراتيجية الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية للبنك، حيث يتضمن تفاصيل ما تم إنجازه في كل من الركائز الـ 4، والتي تتكون من (الحوكمة من أجل المرونة، والخدمات المصرفية المسؤولة، والاستفادة من قدراتنا، والاستثمار في مجتمعاتنا)، والقضايا الجوهرية المتعلقة بكل ركيزة، إلى جانب المبادرات التي نفذها «الوطني» في كل منها.

وأوضح التقرير أن محفظة بنك الكويت الوطني من الأصول المستدامة سجلت نمواً بنسبة 23% على أساس سنوي لتصل إلى 6.11 مليار دولار أمريكي في نهاية ديسمبر 2025، مدعومة بمجموعة متنوعة من المنتجات المرتبطة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، وذلك ضمن مسار البنك نحو تحقيق هدفه بالوصول إلى 10 مليارات دولار من الأصول المستدامة بحلول عام 2030. كما أشار التقرير إلى أن «الوطني» حقق

تعزيز أعمق لدمج مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية

استراتيجية البنك خلال الفترة المقبلة تعزيزاً أعمق لدمج مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية ضمن مختلف أنشطته الأساسية، مع التركيز على دعم الابتكار، وتحفيز النمو الشامل، وترسيخ ممارسات الحوكمة الرشيدة. وفي هذا الإطار، يمثل إطلاق نظام مركزي لإدارة بيانات الاستدامة خطوة محورية في المرحلة المقبلة، بما يضمن توحيد ودقة وشفافية التقارير عبر جميع مواقع المجموعة. المصالح.

وتعكس هذه الإنجازات تسارع وتيرة أداء بنك الكويت الوطني في مجالات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، وهو ما يتجلى في التحسن المستمر في تصنيفاته ضمن أبرز مؤشرات التقييم العالمية، إلى جانب حصوله على عدة جوائز من مؤسستي «يوروموني» و«جلوبال فاينانس» كأفضل بنك في الكويت في مجال الاستدامة والتمويل المستدام لعام 2025. واستناداً إلى هذا الزخم، ستشهد

بنك الكويت الوطني في مجالات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، وهو ما يتجلى في التحسن المستمر في تصنيفاته ضمن أبرز مؤشرات التقييم العالمية، إلى جانب حصوله على عدة جوائز من مؤسستي «يوروموني» و«جلوبال فاينانس» كأفضل بنك في الكويت في مجال الاستدامة والتمويل المستدام لعام 2025. واستناداً إلى هذا الزخم، ستشهد

جوائز وتصنيفات للاستدامة حصدها «الوطني» في 2025

S&P Global Ratings

سؤل بنك الكويت الوطني درجة 40 من 100 ضمن تصنيف S&P Global في مجال الاستدامة

MSCI ESG RATINGS

تصنيف بنك الكويت الوطني بدرجة "A" ضمن تقييمات MSCI للاستدامة

CDP

حصل بنك الكويت الوطني على تصنيف "C" لعام 2025 ضمن فئة التغير المناخي في تقييم CDP

SUSTAINALYTICS

سؤل البنك درجة 19.4 (مخاطر منخفضة) وهو تتحسن ملحوظ مقارنة بدرجة 7.12 (مخاطر متوسطة)، بحسب تصنيفات Sustainalytics

EUROMONEY AWARDS FOR EXCELLENCE

حصل بنك الكويت الوطني على جائزة أفضل بنك في مجال ESG على مستوى الكويت لعام 2025 من Euromoney

GLOBAL FINANCE

نال بنك الكويت الوطني جائزة أفضل بنك للتمويل المستدام في الكويت لعام 2025 من Global Finance

أبرز الأحداث البيئية والاجتماعية والحوكمة لعام 2025



تم تطبيق تقييم مخاطر ESG على 100% من محافظ غير الأفراد



تقييم مخاطر المناخ ضمن إطار ICAAP



42.4% من القوى العاملة من النساء



تحقيق معدل توظيف للوظائف (تكوين) بنحو 77.4%



استثمار 9.402 مليار دينار كويتي في مجال التنمية المجتمعية



بلغ حجم الأصول المستدامة إلى 6.11 مليار دولار أمريكي



نشر أول تقرير لفريق العمل المعني بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ TCFD



ميكلة أول قرض أخضر في الكويت



خفض الانبعاثات التشغيلية بنسبة 37.35%



فتح الحسابات بالكامل عبر القنوات الرقمية

أطلق برنامجاً تدريبياً نوعياً للمعينين الجدد في مركز الاتصال

بيت التمويل يواصل الاستثمار في المواهب الوطنية الشابة



علي عزران



محمد المسلم

البرنامج التدريبي ثرياً ومتنوعاً، بحيث لا يقتصر هدفه على إعداد الموظفين الجدد للعمل في مركز الاتصال فحسب، بل يمتد أثره لدعمهم في مسيرتهم المهنية في القطاع المصرفي، ورفع كفاءتهم، وصقل مهاراتهم ومعارفهم المصرفية على المدى الطويل.

وأوضح أن البرنامج يضع الموظفين الجدد على الطريق الصحيح لأداء مهامهم على أكمل وجه، من خلال استخدام أحدث التقنيات والبرامج المتوافقة مع المعايير العالمية للتكنولوجيا المصرفية. وأكد عزران أن بيت التمويل الكويتي حرص على أن يكون

المنتجات المصرفية، بما في ذلك الحسابات والبطاقات والودائع. وأضاف عزران أن البرنامج تضمن اختبارات وتقييمات متنوعة لقياس مدى جاهزية المتدربين للوظيفة، بما يمنحهم الثقة والقدرة على التعامل مع استفسارات العملاء وتحديات العمل بسهولة وكفاءة.

عزران، أن البرنامج التدريبي تناول مختلف جوانب عمل مركز الاتصال والخدمات المقدمة للعملاء، متضمناً شرحاً وافياً لمفاهيم خدمة العملاء وشرايئهم، وآلية التعامل مع طلبات واستفسارات العملاء باحترافية. كما شمل البرنامج مقدمة تعريفية حول فلسفة الصيرفة الإسلامية والتعريف

الجدد لتعزيز التواصل مع زملائهم والاستفادة من خبراتهم العملية، الأمر الذي يجعل التدريب أكثر فاعلية وارتباطاً ببيئة العمل. وأشار المسلم إلى أن بيت التمويل الكويتي يؤمن بأن نجاحه في تحقيق أهدافه الاستراتيجية وتعزيز مكانته الرائدة يعتمد بالدرجة الأولى على كفاءة وتميز موارده البشرية، ومواصلة الاستثمار فيها. وأشار إلى أن البنك يولي اهتماماً كبيراً بدعم الموظفين وتنمية خبراتهم من خلال رؤية شاملة وبيئة عمل محفزة، لافتاً إلى أن البنك يعمل وفق استراتيجية واضحة لتوفير أفضل البرامج التدريبية المتخصصة وفق أرقى المعايير العالمية، إلى جانب الاستفادة من المنصات الرقمية الاحترافية في التدريب وتطوير المهارات، بما ينعكس إيجاباً على رفع مؤشرات الأداء وتحسين الكفاءة التشغيلية.

فلسفة الصيرفة الإسلامية

ومن جانبه، أوضح المدير التنفيذي لقنوات مركز الاتصال في بيت التمويل الكويتي، علي

أطلق بيت التمويل الكويتي برنامجاً تدريبياً متكاملًا ونوعياً لتأهيل مجموعة من المعينين الجدد، بهدف إعدادهم لبدء مهام عملهم في مركز الاتصال والتعامل مع العملاء وفق أعلى معايير جودة الخدمة. ويأتي هذا البرنامج تأكيداً لحرص البنك على الاستثمار في المواهب الوطنية الشابة، ورفع كفاءتهم المهنية لمواكبة متطلبات العمل، وتعزيز التنافسية في مجال خدمة العملاء، بما يرسخ قيادة البنك في تقديم أرقى الخدمات والحلول المصرفية التي تعزز تجربة العميل. وبهذه المناسبة، أوضح المدير التنفيذي لإدارة المواهب في بيت التمويل الكويتي، محمد المسلم، أن البرنامج التدريبي امتد لنحو ثلاثة أشهر، واستفادت منه ثلاث دفعات من الموظفين الجدد بإجمالي 50 موظفاً.

وأضاف أن البرنامج قدمه مدربون معتمدون من كوادر بيت التمويل الكويتي، يتمتعون بخبرة واسعة في العمل المصرفي، ما يتيح فرصة متميزة للمعينين

عقدت مؤتمر المحللين عن نتائج الربع الأول 2026

مجموعة البنك الأهلي الكويتي... تنفيذ منضبط للخطط لخلق قيمة مضافة بشكل مستدام



د. عبدالعزيز جواد:

سنركز بشكل أكبر على جودة الأرباح وتسريع خدماتنا الرقمية وتعزيز القيمة المضافة المقدمة للعملاء



شياماك سوناوالا:

نموذج أعمالنا المتنوع يضعنا في موقع جيد للحفاظ على الأداء وتحقيق قيمة مضافة للمساهمين على المدى الطويل



جيل جان فان دير تول:

مجموعة البنك الأهلي الكويتي مع تركيز واضح على حماية حقوق المساهمين

عقدت مجموعة البنك الأهلي الكويتي مؤتمر المحللين عن نتائج الربع الأول 2026 بمشاركة الرئيس التنفيذي للمجموعة جيل جان فان دير تول، والرئيس المالي للمجموعة شياماك سوناوالا، ورئيس التخطيط الاستراتيجي والمتابعة الدكتور عبدالعزيز جواد، ومساعد مدير عام إدارة التخطيط الاستراتيجي والمتابعة أسامة عز الدين، لشرح المؤشرات المالية المسجلة خلال الربع الأول 2026، والخطط الاستراتيجية المستقبلية للمجموعة. وبهذه المناسبة، أثنى الرئيس التنفيذي للمجموعة جيل جان فان دير تول، على الجهود المستمرة لبنك الكويت المركزي في الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي، وسط حالة عدم اليقين المتزايدة إقليمياً، وبالقرارات التنظيمية المنسقة في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، بحيث عززت هذه الإجراءات الثقة وأثبتت مرونة القطاع المصرفي. وأضاف أن البنك الأهلي الكويتي شهد بيئة تشغيلية أكثر تحدياً خلال الربع الأول من العام 2026، مدفوعة بالتغيرات الجيوسياسية الإقليمية المستمرة، والتقلبات في أسواق الطاقة، والحذر في بيئة الأعمال، مشيراً إلى أنه بالرغم من هذه الظروف، ظلت الأساسيات الاقتصادية الكلية في الكويت قوية بشكل عام، مدعومة بديناميكيات مالية مستقرة، وقطاع مصرفي منظم بشكل جيد، وسهولة كافية في القطاع. وفي هذا السياق، أفاد أن أولويات المجموعة ظلت متمحورة حول الحفاظ على قوة الميزانية العمومية، والالتزام بإدارة المخاطر بشكل منضبط، ودعم العملاء بشكل متسق.

وذكر فان دير تول «سجلنا بداية قوية للعام، حيث ارتفع صافي الربح العائد للمساهمين بنسبة 15.7% على أساس سنوي من 15.7 مليون دينار إلى 18.2 مليون دينار، مع ارتفاع ربحية السهم بنسبة 20% من 5 فلس إلى 6 فلس، مما يعكس مرونة أعمالنا الأساسية وتكامل تنفيذ العمليات في كيانات المجموعة». ونوه إلى ارتفاع إجمالي الأصول بنسبة 5.2% مقارنة بشهر ديسمبر 2025، ليصل إلى 7.3 مليار دينار، مدفوعاً بحفظه القروض والتي نمت بنسبة

أكبر في توظيف رأس المال. وأضاف «تعزيزت القاعدة الرأسمالية بشكل أكبر، حيث بلغت نسبة كفاية رأس المال 17.90%، ونسبة الشريحة الأولى من معدل كفاية رأس المال 12.36%، وهي معدلات تفوق الحد الأدنى للمتطلبات الرقابية، وارتفع إجمالي الإيرادات التشغيلية بنسبة 13.0% على أساس سنوي إلى 57 مليون دينار كويتي، مدفوعاً بشكل أساسي بنمو بنسبة 17.8% في صافي إيرادات الفوائد، وقد أتى ذلك مدفوعاً بإدارة الفعالة للأصول والالتزامات، والانضباط في عملية التسعير، وتحسين مزيج التمويل المعزز بهيكل التزامات مطوّر».

أساسياتنا ومرونة نموذج أعمالنا. وتظل المجموعة في وضع جيد، مدعومة بميزانية عمومية قوية وقاعدة رأسمالية متينة، مما يتيح تنفيذ منضبط مع خلق قيمة مضافة بشكل مستدام. من ناحيته، قال الرئيس المالي للمجموعة شياماك سوناوالا «شهد الربع الأول تحسناً في الأرباح على أساس سنوي، مدفوعاً بارتفاع صافي إيرادات الفوائد، وتحسن تكلفة التمويل، وانخفاض مخصصات الائتمان. تزامناً مع الاستمرار في الارتقاء بقطاعات أعمالنا الرئيسية، وقد تحسن العائد على متوسط حقوق المساهمين بمقدار 113 نقطة أساس ليصل إلى 9.23%، مما يعكس تعزيز الربحية وتحقيق كفاءة

واعتبر فان دير تول أن القوة المؤسسية للبنك تعتبر المحرك الرئيسي لهذا النمو، المدعومة بفريق قيادي ذي خبرة وقوة عاملة ذات كفاءة عالية، لافتاً إلى استحواد الكويتيين على نحو 73% من المناصب القيادية، بينما تشكل النساء نحو 40% من القوة العاملة، ومشهداً على الاستمرار بالاستثمار في الكوادر وتعزيز الثقافة القائمة على الأداء لضمان استمرارية التنفيذ عبر المجموعة. واختتم فان دير تول «بالطلع إلى المستقبل، وبينما لا تزال البيئة الإقليمية متغيرة، تظل مجموعة البنك الأهلي الكويتي ثابتة في نهجها، مع تركيز واضح على حماية حقوق المساهمين. إن أداءنا في الربع الأول يؤكد صلابته

رأس المال 12.36%، مما يظهر الاحتفاظ بهوامش مريحة أعلى من المتطلبات الرقابية وتدعم نمو الميزانية العمومية في المستقبل. وأوضح فان دير تول أن أداء الربع الأول عكس نتيجة متوازنة، تجمع بين نمو الأرباح، والتوسع في الميزانية العمومية بشكل منضبط، وجودة الأصول المستقرة، والرسملة المعززة ضمن بيئة تشغيلية متغيرة. وأفاد «ظلت تصنيفاتنا الائتمانية دون تغيير بشكل متزامن، حيث ثبتت وكالة «فيتش» تصنيفنا عند الدرجة A كما ثبتت وكالة موديز تصنيفنا عند الدرجة A2، وكلاهما بنظرة مستقبلية مستقرة، مما يعكس استمرارية قوة ميزانيتنا العمومية وثبات أدائنا المالي».

4.9%، في وقت نمت ورائع العملاء بنسبة 7.1%، مما عزز مركز المجموعة القوي والممول جيداً. وأكد فان دير تول أن هذا النمو أتى مدفوعاً بنهج منضبط في عمليات منح الائتمان، مع الاستمرار في التركيز على التسهيلات الائتمانية ذات الجودة العالية، بما يتماشى مع إطار العائد مقابل المخاطر الخاص بالمجموعة، كاشفاً أنه نتيجة لذلك، تحسنت جودة الأصول بحيث انخفضت نسبة القروض المتعثرة إلى 1.32% من 1.38% في الفترة نفسها من العام الماضي. وظلت رسملة البنك قوية، حيث بلغت نسبة إجمالي كفاية رأس المال 17.90%، ونسبة الشريحة الأولى من معدل كفاية



موسم أرباح استثنائي وانخفاض النفط يعززان شهية المخاطرة ويطيلان موجة الصعود للأسبوع السادس

وول ستريت تواصل التحليق.. ستاندرد آند بورز وناسداك عند قمم تاريخية

نسبة الشركات المتفوقة على التوقعات تتجاوز 80% وتعكس قوة الاقتصاد

2

قطاع الذكاء الاصطناعي في صدارة اهتمام المستثمرين مع ترقب العوائد الفعلية

1

كبير على استهلاك الطاقة. ويؤدي هذا الانخفاض أيضاً إلى تحسين القدرة الشرائية للمستهلكين، ما ينعكس إيجابياً على الإنفاق الاستهلاكي، وهو أحد المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي. لذلك، يشكل النفط عنصراً مهماً في دعم التوازن الاقتصادي بشكل عام.

أداء الشركات الكبرى

ارتفعت أسهم شركة أبل. بعد إعلانها توقعات قوية للمبيعات، مدعومة بالطلب المرتفع على منتجاتها الجديدة، بما في ذلك آيفون 17 وأجهزة ماك بوك. ويعكس هذا الأداء استمرار قوة الطلب الاستهلاكي، رغم التحديات الاقتصادية، كما يشير إلى قدرة الشركات الكبرى على الابتكار والحفاظ على حصتها السوقية. وتلعب هذه الشركات دوراً محورياً في دعم المؤشرات الرئيسية، نظراً لوزنها الكبير داخل السوق، ما يجعل نتائجها ذات تأثير مباشر على اتجاهات التداول.

توازن السوق

تعكس تحركات السوق توازناً بين التفاؤل والحذر، حيث يستفيد المستثمرون من العوامل الإيجابية مثل قوة الأرباح وانخفاض التكاليف، لكنهم يراقبون في الوقت نفسه المخاطر المحتملة مثل التباطؤ الاقتصادي أو التوترات الجيوسياسية. ويؤدي هذا التوازن إلى تحركات مدروسة، بدلاً من الاندفاع المفرط، حيث يفضل المستثمرون بناء مراكز تدريجية بدلاً من اتخاذ قرارات مفاجئة. كما أن هذا السلوك يعكس نضجاً في التعامل مع الأسواق، خصوصاً بعد التجارب السابقة مع التقلبات الحادة.

تأثير السياسات النقدية

تبقى السياسات النقدية عاملاً حاسماً في تحديد اتجاه السوق، حيث تؤثر قرارات الفائدة على تدفقات السيولة وتكلفة التمويل، ويتربح المستثمرون أي إشارات من الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بشأن توجهاته المستقبلية، خاصة فيما يتعلق بمسار أسعار الفائدة. فخفض الفائدة قد يدعم الأسواق عبر تعزيز السيولة، في حين أن الإبقاء عليها مرتفعة قد يحد من الزخم الصعودي. كما أن توقعات التضخم تلعب دوراً مهماً في توجيه هذه السياسات، ما يجعل العلاقة بين السياسة النقدية والأسواق وثيقة ومباشرة.

نظرة مستقبلية

تشير التوقعات إلى استمرار الأداء الإيجابي للأسواق، مدعوماً بقوة الأرباح وتحسن المؤشرات الاقتصادية، إضافة إلى استمرار الاستثمارات في القطاعات المستقبلية مثل التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي. ومع ذلك، تبقى التقلبات واردة، خصوصاً في ظل التحديات العالمية مثل التوترات الجيوسياسية وتغير السياسات الاقتصادية، وقد تشهد الأسواق فترات من التصحيح الطبيعي بعد موجات الصعود، وهو ما يعتبر جزءاً صحياً من دورة السوق.

زخم قوي مدعوم بعوامل أساسية متينة

في المجمل، تعكس تحركات وول ستريت حالة من الزخم القوي المدعوم بعوامل أساسية متينة، في مقدمتها أرباح الشركات والتطورات التكنولوجية، إلى جانب تحسن البيئة الاقتصادية بشكل عام. ومن المرجح أن تستمر هذه الموجة الصعودية، لكن مع ضرورة مراقبة المخاطر المحتملة التي قد تؤثر على الاتجاه العام، مثل التغيرات في السياسات النقدية أو تباطؤ الاقتصاد العالمي. ويظل السوق في حالة توازن ديناميكي بين التفاؤل والحذر، ما يجعله عرضة لتحركات متباينة في المدى القصير، مع بقاء الاتجاه العام إيجابياً في الوقت الحالي.



هيمنة الذكاء الاصطناعي

برز قطاع الذكاء الاصطناعي كأحد المحركات الرئيسية للأسواق خلال الأسبوع، حيث أعلنت خمس شركات كبرى في هذا المجال عن نتائجها. وركز المستثمرون بشكل خاص على توقيت بدء تحقيق العوائد من الاستثمارات

الضخمة في هذه التكنولوجيا، والتي تعتبر من أبرز الاتجاهات المستقبلية في الاقتصاد العالمي. ويعكس هذا الاهتمام حجم التوقعات المرتفعة لهذا القطاع، رغم التحديات المرتبطة بتحقيق الربحية على المدى القصير.

بيانات اقتصادية سلبية مثل تباطؤ النمو أو ارتفاع معدلات البطالة، أو في حال حدوث تغير مفاجئ في السياسات النقدية. لذلك، فإن استمرار الزخم مهون بقدرة الاقتصاد على الحفاظ على توازنه الحالي دون صدمات مفاجئة.

يظهر قوة أكبر من المتوقع. وأضاف أن شهر أبريل كان ثاني أفضل أداء للمؤشر منذ عام 1950، وهو ما يعزز من ثقة المستثمرين في استمرار الاتجاه الصعودي.

زخم مستمر

أشار ديتريك إلى أن الزخم الصعودي قد يستمر خلال شهر مايو، خاصة في ظل استمرار العوامل الداعمة مثل قوة الأرباح واستقرار الاقتصاد، إلى جانب تحسن ثقة المستثمرين وارتفاع مستويات السيولة في الأسواق. كما أن استمرار تدفق الاستثمارات نحو الأسهم، خصوصاً في قطاعات التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، يعزز من احتمالات مواصلة هذا الاتجاه، ومع ذلك، تبقى الأسواق عرضة للتقلبات، خصوصاً في حال ظهور والشركات الصناعية التقليدية، ويشير هذا التباين إلى أن المستثمرين يركزون بشكل أكبر على الشركات ذات النمو المرتفع، بينما يبدون حذراً تجاه القطاعات الأكثر حساسية للتباطؤ الاقتصادي.

دور أسعار النفط

ساهم انخفاض أسعار النفط في دعم الأسواق، حيث أدى إلى تقليل الضغوط التضخمية وتحسين توقعات الأرباح، خاصة في ظل تراجع تكاليف الإنتاج والنقل. كما أن تراجع تكاليف الطاقة يعزز من هوامش الربح للشركات، خصوصاً في القطاعات الصناعية والخدمية التي تعتمد بشكل

نتائج تفوق التوقعات

أظهرت البيانات أن 83% من الشركات التي أعلنت نتائجها تجاوزت توقعات الأرباح، بينما سجلت 78% منها إيرادات أعلى من المتوقع، وهو ما يعكس قوة الأداء التشغيلي، ويشير هذا المستوى المرتفع من التفوق على التوقعات إلى أن السوق ربما كانت متحفظة في تقديراتها السابقة، أو أن الشركات نجحت في تجاوز التحديات بشكل أفضل من المتوقع.

تصريحات إيجابية

قال راين ديتريك، كبير استراتيجيي السوق في كارسون جروب، إن أداء الأسواق يعكس أسبوعاً قوياً آخر للمستثمرين، مشيراً إلى أن موسم الأرباح

ارتفع المؤشران الأمريكيان ستاندرد آند بورز 500 وناسداك خلال تعاملات الجمعة، ليغلقا عند مستويات قياسية جديدة، في استمرار واضح لموجة الصعود التي تسيطر على الأسواق منذ عدة أسابيع. وجاء هذا الأداء مدعوماً بمجموعة من العوامل الإيجابية، في مقدمتها قوة أرباح الشركات، إلى جانب تراجع أسعار النفط الخام، وهو ما ساهم في تخفيف الضغوط التضخمية وتعزيز شهية المستثمرين نحو الأصول ذات المخاطر الأعلى. ويعكس هذا الصعود حالة من الثقة المتزايدة في الاقتصاد الأمريكي، رغم التحديات العالمية المستمرة.

موجة صعود ممتدة

سجل المؤشران ارتفاعهما الأسبوعي السادس على التوالي، في أطول سلسلة من المكاسب منذ أكتوبر 2024، ما يشير إلى استقرار نسبي في اتجاه السوق نحو الصعود. وتأتي هذه السلسلة في وقت تتزايد فيه رهانات المستثمرين على استمرار الزخم الإيجابي، مدفوعاً بتحسين نتائج الشركات ومرونة الاقتصاد الأمريكي. كما يعكس هذا الأداء قدرة السوق على تجاوز التحديات قصيرة الأجل، والتركيز على العوامل الأساسية التي تدعم النمو.

موسم أرباح قوي

شهدت الأسواق أسبوعاً حافلاً بإعلانات أرباح الشركات، حيث أعلنت شركات تمثل أكثر من خمسي القيمة السوقية لمؤشر ستاندرد آند بورز 500 عن نتائجها. وأظهرت هذه النتائج أداءً قوياً فاق التوقعات في معظم الحالات، ما عزز من ثقة المستثمرين في قدرة الشركات على تحقيق نمو مستدام. كما أن هذه النتائج تعكس تحسناً في كفاءة التشغيل، وقدرة الشركات على التكيف مع التغيرات الاقتصادية.

قفزة في التوقعات

يتوقع المحللون الآن نمواً إجمالياً في أرباح الربع الأول بنسبة 27.8% على أساس سنوي، وفقاً لبيانات مجموعة بورصات لندن، وهو ما يمثل ارتفاعاً كبيراً مقارنة بالتقديرات السابقة. ويعكس هذا التعديل الصعودي في التوقعات تحسناً واسع النطاق في أداء الشركات، خاصة في القطاعات المرتبطة بالتكنولوجيا والخدمات. كما يعد هذا النمو الأعلى منذ نهاية عام 2021، ما يعزز من جاذبية السوق للمستثمرين.

جدول بأداء أهم 15 شركة أميركية

اسم	السعر	عالي	منخفض	التغيير %	التغيير %	الحجم	وقت
شركة بوينج	227.38	231.51	227.26	-1.65	-0.72%	3.49M	01/05
مجموعة شيفرون	190.63	194.09	189.75	-2.68	-1.39%	10.44M	01/05
شركة كاتربيلر	889.67	905.00	879.58	-0.44	-0.05%	2.38M	01/05
مجموعة مايكروسوفت	414.44	417.11	410.44	+6.66	+1.63%	31.37M	01/05
شركة والت ديزني	103.08	104.83	102.97	-0.67	-0.65%	5.96M	01/05
شركة سيسكو سيستمز	91.85	92.92	91.16	+0.35	+0.38%	16.1M	01/05
مجموعة غولدمان ساكس إنك	923.71	935.78	912.14	-0.06	-0.01%	1.36M	01/05
جي بي مورغان تشيس وشركاه	312.47	316.08	311.83	-0.76	-0.24%	6.14M	01/05
شركة كوكا كولا	78.58	79.64	78.04	-0.18	-0.23%	12.61M	01/05
شركة ماكдонаلدز	286.64	295.58	286.36	-6.95	-2.37%	3.76M	01/05
شركة ميرك اند كو	112.16	114.54	111.88	+2.98	+2.73%	11.95M	01/05
مجموعة 3 إم	142.50	147.32	142.20	-4.02	-2.74%	2.76M	01/05
أبل	280.14	287.22	278.37	+8.79	+3.24%	79.92M	01/05
شركة أمازون دوت كوم	268.26	273.32	262.74	+3.20	+1.21%	50.83M	01/05
شركة أمجين	329.82	337.00	324.63	-16.43	-4.75%	3.82M	01/05

دروس الأزمة تتكرر والحكومات أمام اختبار الكفاءة

صدمة الطاقة ليست مبرراً للدعم العشوائي

تجربة 2022 تثبت قدرة المستهلكين على التكيف عند وجود الحوافز المناسبة

الدعم غير الموجه يضعف كفاءة السوق ويقوض حوافز خفض الاستهلاك



بشكل كبير على ثقة الجمهور، وهو ما يتطلب شفافية في اتخاذ القرار ووضوحاً في شرح التحديات التي تواجه الاقتصاد، خاصة في أوقات الأزمات. فعندما يدرك المواطنون طبيعة الأزمة وأسبابها الحقيقية، يصبحون أكثر استعداداً لتحمل التكاليف والتكيف مع الإجراءات المطلوبة، حتى وإن كانت مؤلمة على المدى القصير. كما أن بناء هذه الثقة لا يقتصر على الخطاب الرسمي، بل يعتمد أيضاً على اتساق السياسات وتجنب التناقض في القرارات، إضافة إلى ضمان توزيع الأعباء بشكل عادل بين الفئات المختلفة، وفي المقابل، فإن غياب الشفافية أو اللجوء إلى حلول شعبية قد يؤدي إلى تآكل الثقة، ما يضعف فعالية السياسات ويزيد من صعوبة إدارة الأزمة.

حلول أكثر كفاءة

يقترح التحليل بدائل أكثر فعالية، مثل تقديم دعم نقدي مؤقت وموجه للأسر ذات الدخل المنخفض، إلى جانب تطبيق خصومات عامة على فواتير الطاقة تعتمد على مستويات الاستهلاك السابقة، كما حدث في ألمانيا عام 2023، وقد نجح هذا النموذج في تحقيق توازن بين الحفاظ على حوافز الترشيد وخفض التضخم، ما يجعله نموذجاً قابلاً للتكرار.

تقاسم الأعباء

يشدد التحليل على أهمية توزيع الخسائر بشكل عادل بين دافعي الضرائب الحاليين والمستقبليين، من خلال أدوات مثل ضريبة التضامن المؤقتة. ويساعد هذا النهج على تخفيف العبء عن الفئات الأكثر تضرراً، دون تحميل الاقتصاد ككل تكاليف مفرطة، كما يعزز الثقة في السياسات الحكومية.

تحديات المرحلة المقبلة

مع اقتراب فصل الشتاء في أوروبا، تتزايد التحديات المرتبطة بتأمين إمدادات الطاقة بأسعار معقولة، ما يجعل من الضروري تبني سياسات فعالة ومستدامة، وتزداد أهمية المرونة في تصميم هذه السياسات، بحيث يمكن تعديلها وفقاً لتطورات الأزمة.

أهمية الثقة العامة

يؤكد التحليل أن نجاح السياسات الحكومية يعتمد

بداً من تشويها عبر الدعم غير المدروس.

أهداف السياسات الفعالة

يحدد التحليل أربعة أهداف رئيسية ينبغي أن توجه السياسات الحكومية في مواجهة صدمات الطاقة. أولاً، تجنب الدعم الشامل الذي يقوض حوافز ترشيد الاستهلاك. ثانياً، توجيه الدعم إلى الأسر ذات الدخل المنخفض. ثالثاً، تقليل التأثيرات التضخمية عبر تصميم الدعم بشكل ذكي. رابعاً، الحد من التكلفة على دافعي الضرائب الآخرين. وتشكل هذه المبادئ إطاراً متكاملاً لتحقيق التوازن بين العدالة والكفاءة.

نقد المقترحات الحالية

رغم أهمية بعض المقترحات، مثل التعريف الاجتماعي للطاقة التي تستهدف الأسر ذات الدخل المنخفض، إلا أن التحليل يشير إلى وجود عيوب فيها، مثل عدم قدرتها على خفض التضخم المقاس، أو خلق فجوات بين المستفيدين وغير المستفيدين. كما قد تؤدي إلى شعور بعدم العدالة لدى بعض الفئات، وهو ما يضعف قبولها سياسياً.

العدالة الاجتماعية، ويضمن استخدام الموارد بشكل أكثر كفاءة.

حالة المملكة المتحدة

في حالة دولة مستوردة للطاقة مثل المملكة المتحدة، لا يمكن تجنب تأثير ارتفاع الأسعار، لكن يمكن إدارة هذا التأثير بشكل أكثر عدالة. ويشير جايلز إلى أن أفضل ما يمكن للحكومة فعله هو توزيع الخسائر بطريقة متوازنة بين الفئات المختلفة، مع الاعتراف بأن الأزمة ستفرض تكاليف على الجميع. وقد يكون اللجوء إلى الاقتراض خياراً لتخفيف الصدمة، لكنه لا يلغي التكلفة، بل يؤجلها إلى المستقبل.

دروس من أزمة 2022

تظهر التجربة السابقة خلال أزمة الطاقة في 2022 أن المستهلكين قادرون على التكيف مع ارتفاع الأسعار، بشرط وجود الحوافز المناسبة. فقد نجحت العديد من الأسر في تقليل استهلاكها أو البحث عن بدائل، ما ساهم في الحد من التأثيرات السلبية. ويؤكد هذا الدرس أهمية الحفاظ على إشارات الأسعار الحقيقية،

خلل في الحوافز

أحد أبرز مخاطر الدعم الشامل لأسعار الطاقة هو أنه يضعف الحوافز لدى المستهلكين لتقليل استهلاكهم، وهو ما يتعارض مع الهدف الأساسي في أوقات نقص المعروض. فعندما تبقى الأسعار منخفضة بشكل مصطنع، لا يشعر المستهلك بالحاجة إلى تغيير سلوكه، ما يؤدي إلى استمرار الطلب المرتفع وزيادة الضغوط على السوق، وبالتالي، فإن هذه السياسات قد تؤدي إلى نتائج عكسية، حيث تطيل أمد الأزمة بدلاً من احتوائها.

تفاوت الأثر الاجتماعي

لا تتوزع آثار ارتفاع أسعار الطاقة بشكل متساو بين جميع فئات المجتمع، إذ تتحمل الأسر ذات الدخل المنخفض العبء الأكبر، نظراً لاعتمادها الكبير على الطاقة في الإنفاق الأساسي. ولذلك، يؤكد التحليل أن السياسات الفعالة يجب أن تركز على هذه الفئة تحديداً، بدلاً من تقديم دعم شامل يستفيد منه الجميع، بما في ذلك الفئات الأكثر قدرة، ويعزز هذا التوجه

تشهد الأسواق العالمية صدمة طاقة جديدة نتيجة إغلاق مضيق هرمز، أحد أهم الممرات الاستراتيجية لنقل النفط والغاز، ما أدى إلى ارتفاع أسعار الوقود والكهرباء والغاز على مستوى العالم. هذه التطورات أعادت إلى الأذهان أزمات الطاقة السابقة، لكنها تأتي هذه المرة في سياق اقتصادي أكثر تعقيداً، حيث لا تزال العديد من الاقتصادات تتعافى من آثار التضخم المرتفع والسياسات النقدية المتشددة. وفي هذا الإطار، يرى كريس جايلز في تحليل نشرته صحيفة فايننشال تايمز أن هذه الصدمة، رغم قسوتها، لا ينبغي أن تدفع الحكومات إلى تبني سياسات دعم غير فعالة تعيد إنتاج أخطاء الماضي.

ضغط على المستهلكين

مع ارتفاع أسعار الطاقة، يتعرض المستهلكون لضغوط كبيرة، خاصة في ظل ارتفاع تكاليف المعيشة، ما يدفعهم إلى مطالبة الحكومات بالتدخل لتخفيف الأعباء. وغالباً ما تستجيب الحكومات لهذه الضغوط عبر إجراءات سريعة مثل خفض الضرائب على الوقود أو تقديم دعم شامل للأسعار. إلا أن هذه الإجراءات، رغم شعبيتها، لا تعالج المشكلة الأساسية، بل قد تؤدي إلى تفاقمها عبر تشجيع الاستهلاك بدل الحد منه، وهو ما يتعارض مع الحاجة إلى التكيف مع انخفاض المعروض العالمي من الطاقة.

سياسات قصيرة النظر

تشير فايننشال تايمز إلى أن العديد من الدول تجاهلت تحذيرات المؤسسات متعددة الأطراف التي دعت إلى أن يكون دعم الطاقة مؤقتاً وموجهاً، وبدلاً من ذلك، اختارت هذه الدول حلولاً سريعة تعتمد على دعم واسع النطاق أو تخفيضات ضريبية عامة، ما أدى إلى استنزاف الموارد المالية دون تحقيق كفاءة اقتصادية حقيقية. ويعكس هذا التوجه غلبة الاعتبارات السياسية قصيرة الأجل على حساب السياسات الاقتصادية الرشيدة.

نهج أكثر ذكاءً

في النهاية، تؤكد فايننشال تايمز أن صدمة الطاقة الحالية لا تبرر العودة إلى السياسات غير الفعالة التي أثبتت محدودية تأثيرها في السابق، بل تستدعي تبني نهج أكثر ذكاءً يوازن بين دعم الفئات الأكثر تضرراً والحفاظ على كفاءة السوق. ومع تكرار الأزمات، يصبح التعلم من التجارب السابقة ضرورة وليس خياراً، لضمان استقرار الاقتصاد وتعزيز ثقة المواطنين في مؤسساتهم. كما أن نجاح هذا النهج يعتمد على القدرة على تحقيق توازن دقيق بين الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية، بما يضمن تقليل الأضرار على المدى القصير، دون خلق أعباء إضافية على المدى الطويل، وهو ما يمثل التحدي الحقيقي أمام صناع القرار في المرحلة المقبلة.

3 دعوات لفرض ضريبة تضامن مؤقتة لتوزيع الخسائر بين الأجيال وتعزيز الاستقرار المالي

4 الأسر منخفضة الدخل تتحمل العبء الأكبر ما يستدعي سياسات أكثر عدالة وأستهدافاً

5 الحكومات تلجأ إلى حلول سريعة عبر خفض الضرائب والدعم الشامل رغم تحذيرات المؤسسات الدولية

6 إغلاق مضيق هرمز يعيد العالم إلى صدمة طاقة جديدة وسط ضغوط تضخمية متصاعدة

سباق عالمي للبحث عن نسخة محسنة من الأرض عصر ذهبي جديد لاستكشاف الفضاء



1 اكتشاف آلاف الكواكب الخارجية يكشف تنوعاً مذهلاً في العوالم الكونية

2 جدل علمي محتدم حول مؤشرات الحياة خارج الأرض في ظل تطور أدوات الرصد

سباق القوى العظمى

يتجدد التنافس بين الولايات المتحدة والصين في مجال الفضاء، حيث تسعى كل منهما لتحقيق إنجازات نوعية تعزز مكانتها العلمية والتكنولوجية والجيوسياسية. وبينما تعتمد NASA على نموذج التعاون الدولي عبر شركات مع وكالات فضاء وشركات خاصة، تتبع China National Space Administration نهجاً أكثر استقلالية قائماً على بناء قدرات محلية متكاملة. وقد أدى هذا التباين إلى ظهور نموذجين مختلفين لإدارة سباق الفضاء الحديث. وفي حين يساهم هذا التنافس في تسريع الابتكار وتطوير التقنيات، فإنه يثير أيضاً مخاوف من انتقال التوترات الجيوسياسية إلى الفضاء، خصوصاً مع ازدياد أهمية المواقع الاستراتيجية مثل القطب الجنوبي للقمر، ما يجعل التعاون الدولي عنصراً حاسماً لتجنب الصدام.

وتبرز الولايات المتحدة والصين كأكبر المستثمرين في هذا المجال، حيث تسعى كل منهما إلى تحقيق الريادة الفضائية. كما أن دخول شركات يقودها المليارديرات، مثل شركات السياحة الفضائية، ساهم في تسريع الابتكار وفتح آفاق جديدة. ولم يعد الاستثمار في الفضاء مجرد إنفاق علمي، بل أصبح ينظر إليه كفرصة اقتصادية استراتيجية.

كما تسعى إلى فهم كيفية تشكل الأنظمة الكوكبية، ومدى اختلافها أو تشابهها مع نظامنا الشمسي، وهو ما يحمل دلالات مهمة لمستقبل كوكب الأرض نفسه.

قفزة تكنولوجية

لم يكن هذا التقدم ممكناً لولا القفزة التكنولوجية الكبيرة التي شهدتها قطاع الفضاء خلال العقود الأخيرة. فقد تطورت الصواريخ بشكل ملحوظ، وأصبحت أكثر كفاءة وأقل تكلفة، خاصة مع دخول شركات خاصة إلى هذا المجال. كما ساهم الذكاء الاصطناعي في تحسين تحليل البيانات الفلكية، بينما لعبت الروبوتات دوراً حاسماً في تنفيذ المهام المعقدة. إلى جانب ذلك، أصبحت التلسكوبات أكثر تطوراً، سواء تلك الموجودة في الفضاء أو على سطح الأرض، ما سمح برصد تفاصيل لم يكن من الممكن تخيلها في السابق.

مهمة بلاتو

في هذا السياق، تستعد وكالة الفضاء الأوروبية لإطلاق مهمة «بلاتو»، وهي واحدة من أكثر المبادرات العلمية طموحاً في مجال البحث عن الكواكب الخارجية. ويتميز هذا القمر الاصطناعي بامتلاكه 26 كاميرا عالية الدقة، ما يتيح له مراقبة آلاف النجوم والكواكب في آن واحد. وتهدف المهمة إلى تحديد كواكب صخرية شبيهة بالأرض تدور في مناطق صالحة للحياة، حيث يمكن أن توجد المياه السائلة.

دور تلسكوب جيمس ويب

يمثل تلسكوب جيمس ويب نقلة نوعية في هذا المجال، حيث يتيح للعلماء تحليل الضوء الصادر من الكواكب الخارجية بدقة عالية. ومن خلال التحليل الطيفي، يمكن تحديد مكونات الغلاف الجوي لهذه الكواكب، مثل وجود الأكسجين أو الميثان، وهي مؤشرات محتملة على وجود حياة. كما يتميز التلسكوب بموقعه البعيد عن الأرض، ما يقلل من تأثير الإشعاع الحراري ويزيد من دقة القياسات.

اقتصاد فضائي واعد

تشير التقديرات إلى أن الاقتصاد الفضائي سيشهد نمواً كبيراً خلال العقود المقبلة، حيث تتوقع شركة PwC أن تتجاوز الإيرادات التراكمية مئات المليارات من الدولارات. وتشمل هذه الأنشطة التعدين الفضائي، والسياحة، والاتصالات، والنقل. ويعكس هذا التوجه تحول الفضاء من مجال استكشاف علمي بحث إلى قطاع اقتصادي متكامل، ما يزيد من حدة التنافس بين الدول والشركات.

تمويل متزايد

بالتوازي مع هذه التطورات، شهد تمويل برامج الفضاء نمواً مستمراً، سواء من الحكومات أو القطاع الخاص.

تحديات المسافات الكونية

رغم كل هذه الإنجازات، تبقى المسافات الكونية تحدياً هائلاً. فحتى أقرب

تنوع مذهل للعوالم

أظهرت الاكتشافات الحديثة أن الكواكب الخارجية تتمتع بتنوع مذهل، يفوق بكثير ما كان متوقعاً. فبعضها مغلف بالمياه، وبعضها الآخر شديد الحرارة أو البرودة، وهناك كواكب تدور حول أكثر من نجم. هذا التنوع يوسع فهمنا لطبيعة الكواكب، ويزيد من احتمالات وجود بيئات قابلة للحياة، حتى وإن كانت تختلف جذرياً عن الأرض.

الجدل حول الحياة خارج الأرض

رغم التقدم في الرصد، لا يزال الجدل قائماً حول وجود حياة خارج الأرض. ويعد كوكب "18b-K2" مثلاً بارزاً، حيث أظهرت بعض الدراسات إشارات قد تدل على نشاط بيولوجي، بينما شكك آخرون في هذه النتائج. ويعكس هذا الجدل تعقيد المهمة، حيث يصعب التمييز بين الإشارات الحيوية وغير الحيوية.

العودة إلى القمر

في الوقت نفسه، تعود الأنظار إلى القمر، حيث تخطط ناسا لإطلاق بعثات مأهولة بشكل منتظم، تمهيداً لإنشاء قاعدة دائمة. ويتركز الاهتمام على القطب الجنوبي، الذي يُعتقد أنه يحتوي على

ما يعزز فرضية وجود أشكال بدائية من الحياة. ورغم أن هذه النتائج لا تزال محل جدل، فإنها تعيد الزهرة إلى دائرة الاهتمام العلمي كموقع محتمل للبحث عن الحياة خارج الأرض.

موارد مائية. غير أن تحقيق هذا الهدف يتطلب التغلب على تحديات تقنية ومالية كبيرة.

دور الروبوتات

مع التطور السريع في الذكاء الاصطناعي، أصبحت الروبوتات أكثر قدرة على تنفيذ مهام معقدة في البيئات الفضائية القاسية، مثل جمع العينات، وبناء الهياكل، وإجراء التجارب العلمية. ويترجم هذا التقدم تساؤلات متزايدة حول جدوى إرسال البشر في بعض المهمات، خاصة أن الروبوتات أقل تكلفة ولا تتعرض للمخاطر البشرية. ويرى بعض العلماء أن الاعتماد على الأنظمة الآلية قد يكون الخيار الأكثر كفاءة في المدى القريب، خصوصاً في البيئات الخطرة أو البعيدة جداً. ومع ذلك، لا يزال للعنصر البشري دور مهم في اتخاذ القرارات المعقدة والتعامل مع الحالات غير المتوقعة، ما يشير إلى أن المستقبل قد يشهد تكاملاً بين البشر والروبوتات بدلاً من استبدال أحدهما بالآخر.

البحث عن الحياة في الزهرة

رغم قسوة بيئة كوكب الزهرة، التي تتميز بدرجات حرارة وضغط شديدين على سطحه، تشير بعض الدراسات إلى إمكانية وجود ظروف أكثر اعتدالاً في طبقاته العليا من الغلاف الجوي. وقد أثار رصد غازات مثل الفوسفين، التي ترتبط على الأرض بالنشاط البيولوجي، اهتمام العلماء بإمكانية وجود حياة ميكروبية في تلك الطبقات. كما أظهرت أبحاث حديثة أن بعض الجزيئات العضوية يمكن أن تبقى مستقرة في بيئة حمضية،

عوالم أخرى محتملة

تشمل المواقع الأخرى الواعدة للبحث عن الحياة أقمار المشتري وزحل، مثل أوروبا وإنسيلادوس، حيث يُعتقد بوجود محيطات سائلة تحت طبقات سميكة من الجليد. وتوفر هذه البيئات شروطاً قد تكون مناسبة لنشوء الحياة، مثل وجود الماء والطاقة الكيميائية. وقد كشفت بعثات سابقة عن مؤشرات مثل أعمدة بخار الماء والمواد العضوية، ما يعزز فرضية وجود بيئات قابلة للحياة. وتخطط وكالات الفضاء لإرسال بعثات متقدمة لدراسة هذه العوالم خلال العقود المقبلة، في محاولة لفهم طبيعتها بشكل أعمق، وربما العثور على أدلة مباشرة على الحياة.

زيغ معقد من الطموح العلمي والتنافس الدولي

في النهاية، يعكس استكشاف الفضاء مزيجاً معقداً من الطموح العلمي والتنافس الدولي، إلى جانب فرص اقتصادية متزايدة قد تعيد تشكيل الاقتصاد العالمي في المستقبل. فالتقدم التكنولوجي السريع، والتوسع في الاستثمار، والاهتمام المتزايد بالموارد الفضائية، كلها عوامل تدفع البشرية نحو مرحلة جديدة من الاستكشاف. ومع استمرار هذه الجهود، تقترب البشرية أكثر من تحقيق حلمها القديم في اكتشاف عوالم جديدة.

موارد القمر

تتمثل إحدى نقاط التوتر المحتملة في موارد القمر، مثل الهيليوم، والمياه، التي قد تتحول إلى عناصر استراتيجية في الاقتصاد الفضائي المستقبلي. فالهيليوم، يُنظر إليه كمصدر محتمل للطاقة في مفاعلات الاندماج النووي، بينما تمثل المياه مورداً أساسياً لدعم الحياة وإنتاج الوقود في المهمات الفضائية. وقد يؤدي استغلال هذه الموارد إلى تغيير موازين القوى الاقتصادية، خاصة إذا تمكنت دولة أو تحالف من تأمين مواقع غنية بها. كما أن غياب إطار قانوني دولي واضح لتنظيم استخراج الموارد الفضائية يزيد من احتمالات التنافس الحاد، وربما النزاعات، في حال تحولت هذه الموارد إلى مصدر ربح فعلي في العقود المقبلة.



3 مهمة «بلاتو» الأوروبية تقود البحث المنهجي عن كواكب شبيهة بالأرض خارج النظام الشمسي

4 سباق أميركي-صيني يتصاعد للسيطرة على القمر وبناء اقتصاد فضائي جديد

5 الروبوتات والذكاء الاصطناعي يعيدان طرح سؤال: هل يحتاج البشر إلى السفر إلى الفضاء؟

6 تلسكوب جيمس ويب يفتح نافذة غير مسبوقة لتحليل الغلاف الجوي للكواكب البعيدة

7 قفزة تكنولوجية في الصواريخ والذكاء الاصطناعي تعيد رسم حدود الممكن في استكشاف الفضاء

برنت يستقر فوق 108 دولارات للبرميل

النفط يعزز مكاسبه الأسبوعية رغم التقلبات

1 تراجع جلسة الجمعة لا يلغي المكاسب الأسبوعية

شهدت أسعار النفط العالمية خلال الأسبوع الأخير حالة من التقلبات الحادة، إلا أن الاتجاه العام بقي صعودياً مدعوماً بعوامل جيوسياسية قوية ومخاوف مستمرة بشأن الإمدادات. فقد تراجعت الأسعار في جلسة الجمعة بشكل ملحوظ بعد أنباء عن تحركات دبلوماسية بين إيران والولايات المتحدة، إلا أن هذا التراجع جاء في إطار تصحيح طبيعي بعد موجة ارتفاعات قوية خلال الأسبوع. ويعكس هذا الأداء قدرة السوق على استيعاب الصدمات المؤقتة، مع استمرار التركيز على العوامل الأساسية المرتبطة بالإمدادات العالمية، خصوصاً في ظل بيئة سياسية معقدة. كما أن تفاعل المستثمرين السريع مع الأخبار يعكس حساسية السوق العالية لأي تطورات مفاجئة، ما يزيد من حدة التذبذب اليومي ويعزز من الطابع المضاربي في بعض الجلسات.

مكاسب أسبوعية

رغم الضغوط التي شهدتها الأسعار في نهاية الأسبوع، إلا أن النفط حقق مكاسب أسبوعية واضحة، حيث حافظ خام برنت على مستوى فوق 108 دولارات للبرميل، فيما سجل خام غرب تكساس الوسيط ارتفاعاً قوياً بنحو 8%، ويعكس هذا الأداء ثقة المستثمرين باستمرار نقص المعروض النسبي، خاصة مع استمرار القيود على الإمدادات من بعض المناطق الرئيسية. كما ساهمت عمليات التحوط التي يقوم بها المستثمرون في تعزيز الأسعار، وسط توقعات بأن تظل السوق

تأثير سياسي مباشر

التطورات السياسية كانت العامل الأكثر تأثيراً على حركة الأسعار خلال الأسبوع، حيث أدت أنباء المقترح الإيراني للتفاوض مع الولايات المتحدة إلى تهدئة مؤقتة في السوق. هذا التطور دفع بعض المستثمرين إلى تقليص مراكزهم، تحسباً لاحتمال تراجع المخاطر الجيوسياسية. ومع ذلك، فإن غياب وضوح الرؤية بشأن نتائج هذه المفاوضات جعل الأسواق تتعامل بحذر، ما حدّ من تأثير هذا الخبر على الاتجاه العام للأسعار. كما أن الأسواق تدرك أن أي اتفاق محتمل قد يستغرق وقتاً طويلاً، ما يبقي حالة عدم اليقين قائمة ويحد من التفاؤل المفرط.

تصعيد عسكري

التصعيد العسكري في المنطقة لعب دوراً كبيراً في دعم أسعار النفط، حيث أدى إلى زيادة حالة عدم اليقين في الأسواق. وقد دفعت هذه التطورات المستثمرين إلى تسعير المخاطر بشكل أكبر، ما انعكس على ارتفاع الأسعار خلال معظم جلسات الأسبوع. كما أن احتمالات توسع النزاع أو استمراره لفترة أطول تزيد من المخاوف بشأن الإمدادات، وتدفع الأسعار نحو مزيد من الارتفاع، خاصة في ظل محدودية البدا

تحركات دبلوماسية

في المقابل، شهدت الساحة السياسية تحركات دبلوماسية تهدف إلى احتواء الأزمة، حيث سعت إيران إلى تقديم مقترحات للتفاوض عبر وسطاء إقليميين. وقد انعكست هذه الخطوات بشكل فوري على الأسواق، حيث أدت إلى تراجع الأسعار مؤقتاً. إلا أن هذه التحركات لم تصل بعد إلى مرحلة تؤثر بشكل جذري على السوق، في ظل استمرار التوترات وغياب اتفاق واضح بين الأطراف المعنية. كما أن التجارب السابقة تشير إلى أن المسارات التفاوضية غالباً ما تكون طويلة ومعقدة، ما يقلل من تأثيرها الفوري على الأسواق.

ترقب الأسواق

تعيش الأسواق حالة من الترقب الحذر، حيث يراقب المستثمرون عن كثب أي تطورات جديدة قد تؤثر على الأسعار، وتبقى السيناريوهات مفتوحة بين احتمال التصعيد العسكري أو التوصل إلى حلول دبلوماسية، وهو ما يجعل التوقعات غير مستقرة. كما أن حجم التداولات يعكس حالة التردد في اتخاذ قرارات استثمارية كبيرة، في انتظار وضوح الصورة بشكل أكبر، ويؤدي هذا الترقب إلى تقلبات سريعة في الأسعار، مع كل خبر جديد أو تسرب سياسي.

الطلب العالمي

إلى جانب العوامل الجيوسياسية، يظل الطلب العالمي على النفط عنصراً مهماً في دعم الأسعار، حيث شهدت بعض الاقتصادات تحسناً في النشاط الصناعي والنقل، وقد ساهم هذا التحسن في تعزيز استهلاك الطاقة، ما دعم الأسعار رغم التحديات. كما أن

2 إغلاق مضيق هرمز يعيد رسم خريطة الإمدادات

توقعات النمو في الأسواق الناشئة تلعب دوراً إضافياً في دعم الطلب، رغم وجود مخاوف من تباطؤ اقتصادي في بعض الدول الكبرى. ويعزز هذا التوازن النسبي في الطلب من استقرار الأسعار عند مستويات مرتفعة.

توازن العرض

تعاني الأسواق من اختلال نسبي في توازن العرض والطلب، حيث أدت التوترات إلى تقليص الإمدادات أو نمواً. هذا الوضع ساهم في خلق بيئة داعمة لارتفاع الأسعار، حيث يجد السوق صعوبة في تعويض النقص بسرعة. كما أن قرارات الدول المنتجة، سواء بزيادة الإنتاج أو تثبيته، تبقى عاملاً حاسماً في إعادة التوازن. وتزداد أهمية هذا العامل في ظل محدودية الطاقة الفائضة لدى بعض المنتجين.

تأثيرات التضخم

ارتفاع أسعار النفط ينعكس بشكل مباشر على معدلات التضخم عالمياً، حيث يؤدي إلى زيادة تكاليف النقل والإنتاج. وقد بدأت بعض الاقتصادات بالفعل في تسجيل ارتفاعات في الأسعار نتيجة هذه التطورات، ما يزيد من الضغوط على البنوك المركزية. كما أن استمرار هذا الاتجاه قد يدفع إلى تشديد السياسات النقدية، وهو ما قد يؤثر بدوره على النمو الاقتصادي ويزيد من احتمالات التباطؤ.

الأسواق المالية

تأثرت الأسواق المالية بتحركات النفط، حيث شهدت بعض البورصات تقلبات نتيجة ارتفاع أسعار الطاقة. في المقابل، استفادت أسهم شركات النفط من هذه التطورات، حيث سجلت مكاسب ملحوظة.

2

إغلاق مضيق هرمز يعيد رسم خريطة الإمدادات

تسيطر على الأسواق، حيث يفضل المستثمرون الحفاظ على مرونة عالية في مراكزهم تحسباً لأي تغير مفاجئ في المعطيات.

مزيج معقد من العوامل السياسية والاقتصادية

في المحصلة، تعكس تحركات أسعار النفط مزيجاً معقداً من العوامل السياسية والاقتصادية، حيث يتداخل تأثير العرض والطلب مع التطورات الجيوسياسية بشكل غير مسبوق. ويبدو أن السوق دخل مرحلة جديدة من الحساسية المفرطة تجاه الأخبار، ما يجعل التوقعات أكثر صعوبة. ومع استمرار هذا المشهد، من المرجح أن تبقى الأسعار في نطاق مرتفع نسبياً، مدعومة بعوامل المخاطر، إلى حين ظهور مؤشرات واضحة على استقرار الأوضاع أو عودة التوازن إلى الإمدادات العالمية.

التقلبات في المدى القريب

في ظل هذه المعطيات، تبقى النظرة المستقبلية لأسعار النفط مرتبطة بشكل كبير بالتطورات السياسية في الشرق الأوسط. ومن المرجح أن تستمر التقلبات في المدى القريب، مع بقاء الأسعار عند مستويات مرتفعة نسبياً. كما أن أي انفراجة دبلوماسية قد تؤدي إلى تراجع سريع في الأسعار، في حين أن استمرار التوترات قد يدفعها إلى مستويات أعلى، ما يجعل السوق في حالة ترقب دائم.

سلوك المستثمرين

شهدت الأسواق خلال الفترة الأخيرة تغيراً ملحوظاً في سلوك المستثمرين، حيث ارتفعت وتيرة المضاربات قصيرة الأجل بالتزامن مع تصاعد الأحداث السياسية. وأصبح المتعاملون أكثر ميلاً للتحرك السريع بناءً على الأخبار، ما ساهم في زيادة التقلبات اليومية. كما أن دخول صناديق التحوط بكثافة في عقود النفط أضاف مزيداً من الزخم للحركة السريعة، سواء صعوداً أو هبوطاً، ويعكس هذا السلوك حالة عدم اليقين التي

تحركات دبلوماسية تضغط مؤقتاً على الأسعار

التوترات الجيوسياسية تفرض اتجاهها صعودياً

برنت وغرب تكساس يسجلان ارتفاعات قوية

إمدادات بديلة

في ظل استمرار التوترات الجيوسياسية، بدأت بعض الدول المستهلكة للنفط في البحث عن بدائل لتأمين احتياجاتها من الطاقة، سواء عبر زيادة الاعتماد على المخزونات الاستراتيجية أو تنويع مصادر الاستيراد. وقد لجأت بعض الاقتصادات الكبرى إلى تعزيز مشترياتها من منتجين خارج منطقة الشرق الأوسط، في محاولة لتقليل المخاطر المرتبطة بالإمدادات. إلا أن هذه التحركات تبقى محدودة التأثير في المدى القصير، نظراً لصعوبة تعويض الكميات التي تمر عبر مضيق هرمز، وهو ما يبقي السوق في حالة حساسية لأي اضطراب إضافي. كما أن ارتفاع تكاليف النقل والتأمين يزيد من الضغوط على الأسعار النهائية.



المعادن النفيسة تستفيد من توقعات تخفيف التوترات وسط استمرار ضغوط جني الأرباح

الذهب والفضة يرتفعان بدعم آمال التهدئة وتراجع الدولار



انخفاض الدولار يمنح دفعة للمعادن المقيمة بالعملة الأميركية أمام المشتريين الدوليين

2

الفضة تحقق قفزة يومية قوية بأكثر من 3% لكنها تفشل في تفادي التراجع الأسبوعي

1

الفضة والصناعة

تكتسب الفضة أهمية خاصة لأنها لا تعتمد فقط على الطلب الاستثماري، بل تدخل في قطاعات صناعية واسعة، من بينها الإلكترونيات والطاقة الشمسية وبعض الصناعات الدقيقة. ولذلك، فإن أي تحسن في توقعات النمو أو النشاط الصناعي يمكن أن يمنحها دعماً إضافياً مقارنة بالذهب، وقد تكون القفزة القوية في جلسة الجمعة مرتبطة بجانب من هذا العامل، إذ إن تحسن المعنويات العامة وتراجع الدولار يدعمان الطلب الاستثماري والصناعي في الوقت نفسه. لكن في المقابل، فإن أي تباطؤ اقتصادي عالمي قد يضغط على الفضة بشكل أكبر من الذهب، لأنها أكثر ارتباطاً بالدورة الاقتصادية.

توازن دقيق بين الطلب وضغوط جني الأرباح

في المحصلة، جاءت مكاسب الذهب والفضة في جلسة الجمعة نتيجة تفاعل عدة عوامل في وقت واحد، أبرزها آمال التهدئة الجيوسياسية، وتراجع الدولار، وتراجع نسبي في مخاوف التضخم. لكن تسجيل خسائر أسبوعية للمعدنين يؤكد أن السوق لم تتحول بعد إلى مسار صعودي واضح ومستقر. فالذهب لا يزال محكوماً بتوازن دقيق بين الطلب على الملاذ الآمن وضغوط جني الأرباح، بينما تتحرك الفضة بين جاذبية الاستثمار وتوقعات الطلب الصناعي. ومن المرجح أن تستمر التقلبات خلال الفترة المقبلة، في انتظار مؤشرات أوضح بشأن مسار المفاوضات، واتجاه الدولار، وتوقعات الفائدة، ومدى قدرة الأسواق على استيعاب التطورات السياسية دون موجات بيع جديدة.

أداء الذهب

زاد الذهب في تعاملات الجمعة، إذ ارتفعت العقود الآجلة للمعدن الأصفر تسليم يونيو بنسبة 0.32%، بما يعادل 14.90 دولار، لتصل إلى 4644.50 دولار للأوقية. وساعد هذا الصعود على تقليص الخسائر الأسبوعية إلى نحو 2%، بعدما تعرض الذهب لضغوط واضحة خلال الجلسات السابقة. ويعكس هذا الأداء أن المعدن الأصفر لا يزال يتحرك بين عاملين متعارضين؛ الأول يتمثل في استمرار الطلب عليه كملأ آمن وسط حالة عدم اليقين، والثاني يرتبط بعمليات جني الأرباح بعد المستويات المرتفعة التي بلغها سابقاً. لذلك، لم يكن ارتفاع الجمعة كافياً لمحو خسائر الأسبوع، لكنه أظهر أن الذهب لا يزال يحتفظ بجاذبية قوية لدى المستثمرين عند أي تراجع في الدولار أو تصاعد في المخاطر.

والتجارة، وعادة ما تؤدي التوترات الكبرى في الشرق الأوسط إلى رفع توقعات التضخم، بسبب احتمالات صعود أسعار النفط وزيادة تكاليف النقل والتأمين. ومع تراجع هذه المخاوف نسبياً، يصبح الطلب على الذهب كأداة للتحوط من التضخم أقل قوة، وهو ما يفسر استمرار الخسائر الأسبوعية رغم ارتفاع جلسة الجمعة. إلا أن هذا لا يعني اختفاء المخاطر بالكامل، بل يشير إلى أن السوق بدأت تسعر احتماليين متوازنين: تهدئة محتملة من جهة، وتصعيد قائم من جهة أخرى.

الفائدة والعوائد

يبقى مسار الفائدة الأميركية والعوائد على السندات عاملاً رئيسياً في تحديد اتجاه الذهب والفضة خلال المرحلة المقبلة. فالذهب لا يدر عائداً، وبالتالي يتأثر عادة بارتفاع العوائد الحقيقية، لأن المستثمرين يقارنون بين الاحتفاظ بالمعدن الأصفر وبين الاستثمار في أدوات مالية تحقق دخلاً ثابتاً، وإذا اتجهت التوقعات نحو خفض الفائدة أو تراجع العوائد، فقد يحصل الذهب على دعم إضافي. أما إذا عادت التوقعات إلى ترجيح بقاء الفائدة مرتفعة لفترة أطول، فقد يتعرض المعدن لضغوط جديدة، وهذا العامل ينطبق بدرجة مختلفة على الفضة، التي تتأثر أيضاً بتوقعات الطلب الصناعي والنشاط الاقتصادي.

والتجارة، وعادة ما تؤدي التوترات الكبرى في الشرق الأوسط إلى رفع توقعات التضخم، بسبب احتمالات صعود أسعار النفط وزيادة تكاليف النقل والتأمين. ومع تراجع هذه المخاوف نسبياً، يصبح الطلب على الذهب كأداة للتحوط من التضخم أقل قوة، وهو ما يفسر استمرار الخسائر الأسبوعية رغم ارتفاع جلسة الجمعة. إلا أن هذا لا يعني اختفاء المخاطر بالكامل، بل يشير إلى أن السوق بدأت تسعر احتماليين متوازنين: تهدئة محتملة من جهة، وتصعيد قائم من جهة أخرى.

سلوك المستثمرين

تحركات الذهب والفضة تعكس أيضاً تغيراً واضحاً في سلوك المستثمرين، الذين باتوا أكثر حساسية للأخبار السياسية والاقتصادية. فمع كل إشارة إلى تهدئة أو تصعيد، تتحرك الأسعار بسرعة، سواء عبر الشراء للتحوط أو البيع لجني الأرباح. ويبدو أن كثيراً من المتعاملين لا يريدون بناء مراكز طويلة الأجل قبل اتضاح المسار السياسي بين إيران والولايات المتحدة، وكذلك

انفراجة سياسية

لعبت آمال الانفراجة الجيوسياسية دوراً مهماً في تحويل مسار الأسعار خلال جلسة الجمعة، إذ رأى المستثمرون في المقترح الإيراني الجديد فرصة محتملة لتخفيف التصعيد وفتح مسار تفاوضي مع الولايات المتحدة. وهذه التوقعات ساعدت على تهدئة جزء من المخاوف المرتبطة باستمرار الحرب، كما خففت نسبياً الضغوط التضخمية المتوقعة الناتجة عن اضطرابات سلاسل الإمداد وأسواق الطاقة. ومع ذلك، فإن الأسواق تعاملت مع هذه التطورات بحذر، لأن مجرد تقديم مقترح تفاوضي لا يعني بالضرورة الوصول إلى اتفاق سريع أو شامل. لذلك، بقيت المكاسب محدودة في الذهب، بينما استفادت الفضة بدرجة أكبر من تحسن شهية المخاطرة وتراجع الدولار.

الدولار والأسعار

كان انخفاض الدولار الأميركي من أبرز العوامل الداعمة للذهب والفضة في نهاية الأسبوع، إذ يجعل تراجع العملة الأميركية المعادن المقيمة بها أقل تكلفة للمشتريين من خارج الولايات المتحدة. وهذا العامل يكتسب أهمية خاصة في أسواق المعادن النفيسة، لأن الطلب العالمي يتأثر مباشرة بحركة الدولار والعوائد الأميركية. فعندما يتراجع الدولار، تزداد القدرة الشرائية للمستثمرين الذين يستخدمون عملات أخرى، ما يرفع الطلب على السبائك والعقود الآجلة. كما أن ضعف العملة الأميركية قد يعكس توقعات بتراجع التضخم، وهو عامل يمنح الذهب والفضة دعماً إضافياً في فترات التقلب.

ارتفعت أسعار الذهب والفضة عند تسوية تعاملات الجمعة، مستفيدة من تحسن نسبي في معنويات المستثمرين بعد ظهور مؤشرات سياسية فتحت الباب أمام احتمال تهدئة التوترات المرتبطة بالحرب مع إيران. وجاء هذا التحسن بعد إعلان طهران تقديم مقترح تفاوضي جديد للولايات المتحدة، ما دفع الأسواق إلى إعادة تقييم حجم المخاطر الجيوسياسية التي سيطرت على التداولات خلال الفترة الماضية، ورغم أن هذا التطور لم يكن كافياً لتغيير الصورة العامة بالكامل، فإنه منح المعادن النفيسة دفعة واضحة في نهاية الأسبوع، خصوصاً مع تراجع الدولار الأميركي، وهو عامل عادة ما يدعم أسعار الذهب والفضة المقيمة بالعملة الأميركية.

قفزة الفضة

في المقابل، كان أداء الفضة أكثر قوة خلال جلسة الجمعة، إذ ارتفعت العقود الآجلة للمعدن الأبيض تسليم يوليو بنسبة 3.24%، بما يعادل 2.403 دولار، لتصل إلى 76.431 دولار للأوقية. ورغم هذه القفزة اليومية الكبيرة، ظلت الفضة منخفضة على أساس أسبوعي بنسبة 0.66%، ما يعكس حجم الضغوط التي تعرضت لها في بداية الأسبوع، وتتميز الفضة بأنها تتحرك عادة بعوامل مزدوجة، فهي من جهة معدن نفيس يستفيد من الطلب الاستثماري في أوقات التوتر، ومن جهة أخرى معدن صناعي يتأثر بتوقعات النشاط الاقتصادي العالمي. ولهذا، جاءت تحركاتها أكثر حدة من الذهب، سواء في الصعود أو التراجع.



المستثمرون يوازنون بين التحوط وجني الأرباح بعد موجة صعود قوية في الأسعار

5

تراجع مخاوف التضخم يحد من الطلب الدفاعي على الذهب رغم استمرار الضبابية

5

البيتكوين قرب 78 ألف دولار وسط توازن دقيق بين المخاطر والفرص

العملات الرقمية تحت المجهر

1 البيتكوين يحافظ على مستويات مرتفعة قرب 78 ألف دولار وسط تداولات نشطة وتقلبات محسوبة

2 الأسواق العالمية بين الذهب القياسي والعملات الرقمية كخيارين للتحوط وتنويع المحافظ

الفائدة، تميل السيولة إلى الخروج من الأصول ذات المخاطر العالية، والعكس صحيح. لذلك، فإن أي تغيير في توجهات البنوك المركزية قد يكون له تأثير مباشر على السوق. كما أن توقعات الفائدة المستقبلية تلعب دوراً مهماً في توجيه قرارات المستثمرين.

تقلبات مستمرة

رغم هذا التطور، لا تزال العملات الرقمية عرضة لتقلبات حادة، حيث يمكن أن تتحرك الأسعار بشكل كبير خلال فترات قصيرة. ويجعل هذا العامل الاستثمار فيها محفوفاً بالمخاطر، لكنه يوفر أيضاً فرصاً لتحقيق أرباح كبيرة. لذلك، يعتمد النجاح في هذا السوق على إدارة المخاطر بشكل فعال.

التكنولوجيا الداعمة

تعتمد العملات الرقمية على تقنيات متقدمة، مثل البلوك تشين، التي توفر مستوى عالٍ من الأمان والشفافية من خلال تسجيل المعاملات بشكل لامركزي يصعب التلاعب به، ويستمز الابتكار في هذا المجال في دعم نمو السوق، وفتح آفاق جديدة للتطبيقات المالية، خاصة مع تطور العقود الذكية والتطبيقات اللامركزية. كما تسهم هذه التقنيات في تسريع عمليات التحويل وتقليل التكاليف مقارنة بالأنظمة التقليدية، وهو ما يعزز من جاذبية العملات الرقمية لدى المستخدمين والمستثمرين على حد سواء، ويدفع نحو تبنيها بشكل أوسع تدريجياً.

حالة من التوازن بين الفرص والمخاطر

في النهاية، تعكس تحركات العملات الرقمية حالة من التوازن بين الفرص والمخاطر، حيث تستفيد من زيادة الاهتمام، لكنها تظل عرضة للتقلبات المرتفعة مقارنة بالأصول التقليدية، ومن المرجح أن تستمر هذه الحالة في المدى القريب، مع بقاء جميع السيناريوهات مفتوحة، سواء استمرار الزخم أو حدوث تصحيحات سريعة، وهو ما يجعل السوق بحاجة إلى متابعة دقيقة من قبل المستثمرين، واعتماد استراتيجيات مرنة قادرة على التكيف مع التغيرات السريعة في البيئة الاقتصادية والمالية.

توقعات المستقبل

يتوقع المحللون استمرار التقلبات في الفترة المقبلة، في ظل استمرار العوامل الاقتصادية والسياسية المؤثرة، إلى جانب ارتباط السوق الوثيق بتحركات السيولة العالمية وشهية المخاطرة. كما أن السوق قد يشهد تحركات قوية في حال حدوث تطورات مفاجئة، سواء إيجابية أو سلبية، مثل التغيرات في السياسات النقدية أو المستجدات الجيوسياسية. وفي المقابل، قد تدعم بعض العوامل الإيجابية، مثل دخول مؤسسات جديدة أو تطورات تنظيمية، استقرار السوق نسبياً على المدى المتوسط.



تنظيم السوق

يعد التنظيم أحد أهم التحديات التي تواجه سوق العملات الرقمية، حيث تعمل الحكومات على وضع أطر قانونية لتنظيم هذا القطاع. وقد يؤدي ذلك إلى زيادة الشفافية وجذب مزيد من المستثمرين، لكنه قد يفرض قيوداً على بعض الأنشطة.

يتجه البعض إلى العملات الكبرى الأكثر استقراراً، بينما يفضل آخرون العملات الصغيرة ذات العوائد المحتملة الأعلى. ويؤدي هذا التباين إلى حركة مستمرة للسيولة داخل السوق، ما يخلق فرصاً ومخاطر في الوقت نفسه. كما أن هذا التنوع في الاستراتيجيات يعزز من عمق السوق، لكنه يزيد أيضاً من تعقيد التوقعات المستقبلية.

شهية المخاطرة

تلعب شهية المخاطرة دوراً رئيسياً في تحديد اتجاه السوق، حيث تتغير وفقاً للتطورات الاقتصادية والسياسية. وفي الوقت الحالي، تبدو هذه الشهية متوازنة نسبياً، حيث لا يوجد اندفاع كبير نحو المخاطرة، ولا عزوف كامل عنها، ما يفسر استقرار الأسعار ضمن نطاقات محددة. ويعكس هذا التوازن حالة الترقب التي تسيطر على المستثمرين، في انتظار وضوح الرؤية بشأن الاتجاهات الاقتصادية العالمية.

تأثير الفائدة

تؤثر السياسات النقدية، خصوصاً أسعار الفائدة، بشكل غير مباشر على سوق العملات الرقمية. فعندما ترتفع

يعكس هذا السلوك نزحاً في فهم الأسواق، حيث أصبح المستثمرون أكثر وعياً بأهمية إدارة المخاطر، ويعزز هذا الاتجاه من استقرار المحافظ الاستثمارية، حيث يساعد على تقليل تأثير التقلبات الحادة في أي سوق منفرد.

تحركات العملات

كما سجلت أبرز العملات المشفرة الأخرى تحركات متفاوتة، حيث بلغت: إيثريوم: 2,300.29 دولار، وتيثريوم: 0.9997 دولار، وبيتانانس كوين: 615.30 دولار، وريبيل (XRP): 1.3841 دولار.

وتعكس هذه التحركات اختلاف طبيعة كل عملة، حيث تعتمد على عوامل متعددة، مثل التطورات التقنية، وحجم الاستخدام، ومستوى القبول في الأسواق. كما أن هذا التباين يبرز الفروق بين المشاريع المختلفة داخل سوق العملات الرقمية، حيث تتباين أهدافها واستخداماتها، وهو ما ينعكس بشكل مباشر على أدائها في السوق.

تباين الاستراتيجيات

يبرز التفاوت في أداء العملات الرقمية اختلاف استراتيجيات المستثمرين، حيث

يواصل سوق العملات الرقمية جذب اهتمام واسع من المستثمرين حول العالم، حيث باتت هذه الأصول تمثل عنصراً أساسياً في المشهد المالي الحديث، بعد أن كانت في السابق مقتصره على فئة محدودة من المتعاملين. ويأتي هذا الاهتمام في ظل بيئة اقتصادية عالمية تتسم بعدم اليقين، نتيجة تقلبات الأسواق التقليدية وتغير السياسات النقدية في الاقتصادات الكبرى، وقد أدى هذا الوضع إلى تعزيز مكانة العملات الرقمية كخيار استثماري بديل، سواء لتحقيق العوائد أو للتحوط من المخاطر، وهو ما يفسر استمرار تدفق السيولة نحو هذا السوق رغم التحديات. كما يعكس هذا التوسع في الاهتمام تحولاً تدريجياً في نظرة المستثمرين إلى طبيعة الأصول الرقمية، حيث لم تعد مجرد أداة مضاربة قصيرة الأجل، بل أصبحت جزءاً من استراتيجيات استثمارية طويلة الأجل، خاصة مع دخول مؤسسات مالية كبرى إلى هذا المجال، وهو ما أضاف قدراً من المصداقية والاستقرار النسبي على السوق.

مستوى البيتكوين

وسجلت عملة البيتكوين، أمس السبت، مستوى بلغ نحو 78,205.3 دولار، في مؤشر على قدرتها على الحفاظ على مستويات مرتفعة نسبياً رغم التذبذب. ويعكس هذا الأداء قوة الطلب على العملة، خاصة من قبل المستثمرين الذين يرون فيها مخزناً للقيمة في مواجهة تقلبات العملات التقليدية. كما أن هذا المستوى السعري يضع البيتكوين ضمن نطاقات تاريخية مرتفعة، ما يعزز من جاذبيتها، لكنه في الوقت نفسه يزيد من حساسية السوق لأي عمليات تصحيح محتملة. ويشير مراقبون إلى أن استقرار

منافسة الذهب

يتزامن هذا الأداء مع تسجيل الذهب مستويات قياسية تجاوزت 5000 دولار للأونصة، ما يعكس زيادة الإقبال على الأصول الآمنة. ويضع هذا الارتفاع الذهب في منافسة مباشرة مع العملات الرقمية، خاصة من حيث دوره كملأ

3 تغيير شهية المخاطرة يدفع المستثمرين لإعادة توزيع الأصول بين التقليدية والرقمية

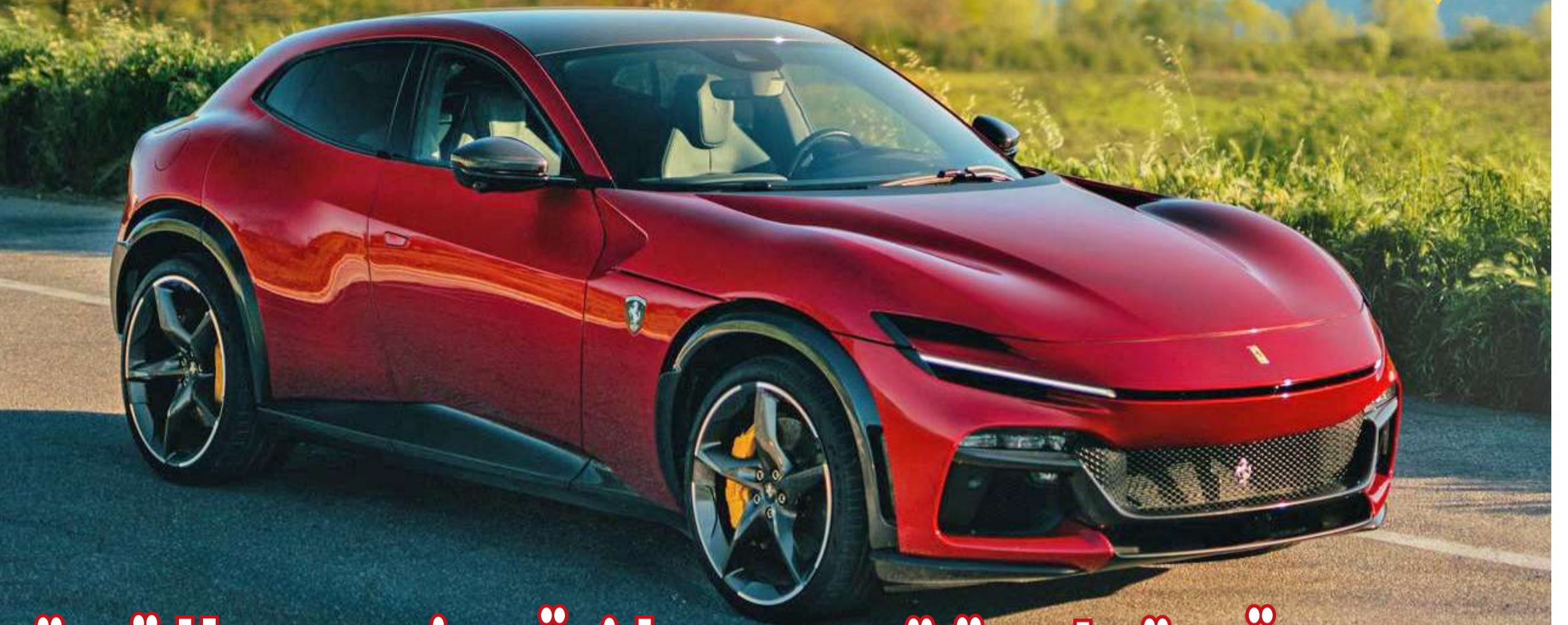
5 البيئة الاقتصادية العالمية تضيف حالة من الترقب وتدعم استمرار التقلبات

4 إيثريوم وبقية العملات المشفرة تسجل تحركات متفاوتة تعكس اختلاف شهية المستثمرين

دخول المؤسسات

شهدت الفترة الأخيرة دخولاً متزايداً من قبل المؤسسات المالية، وهو ما يعزز من ثقة المستثمرين في هذا السوق. وتتميز هذه المؤسسات باستراتيجيات طويلة الأجل، ما يساهم في تقليل حدة التقلبات، لكنه لا يلغيها بالكامل. كما أن هذا الدخول يعكس تحولاً في النظرة إلى العملات الرقمية كأصل استثماري معترف به.

فيراري بوروسانغوي:



هجومية متطورة تعيد صياغة مفهوم القوة

كتب محمد عطوي



تميزت فيراري عبر تاريخها بمحركاتها ذات الطابع الخاص، خصوصاً محركات V8 و V12 التي أصبحت جزءاً من هويتها الصوتية والميكانيكية، إضافة إلى فلسفة تصميم تعتمد على الجمع بين الانسيابية الهوائية والقوة الخام، ولم يقتصر إرثها على الطرقات، بل امتد بقوة إلى حلبات الفورمولا 1، حيث تُعد من أكثر الفرق تنويجاً وإنجازاً في تاريخ البطولة.

تُعد شركة فيراري واحدة من أبرز رموز صناعة السيارات الرياضية الفاخرة في العالم، واسماً ارتبط منذ عقود بالسرعة، والدقة الهندسية، وروح التنافس في أعلى مستويات رياضة السيارات. تأسست الشركة في إيطاليا على يد إنزو فيراري، ومنذ انطلاقتها الأولى رسخت حضورها في عالم السباقات قبل أن تتحول إلى علامة فاخرة تجسد مفهوم الأداء الممزوج بالفن الهندسي.

أما نظام المكابح فيتكون من أقراص أمامية بقياس 38 × 398 ملم، وخلفية بقياس 34 × 380 ملم، ما يعزز قوة الإيقاف والثبات عند السرعات العالية. ويعتمد نظام نقل الحركة على ناقل أوتوماتيكي مزدوج القابض من ثماني سرعات، ضمن منظومة الأداء المعروفة باسم «إف 1 دي سي تي»، المدعومة بأنظمة تحكم إلكترونية متقدمة تشمل نظام التحكم في الانزلاق رباعي الدفع، ونظام التعليق النشط من فيراري، ونظام التحكم في الجر، ونظام منع انغلاق المكابح المطور مع تقدير التماسك من الجيل الثاني، إضافة إلى نظام التحكم في الثبات الإلكتروني.

بسعة إجمالية تبلغ 6496 سنتيمتراً مكعباً، ويقطر أسطوانة يبلغ 94 ملم وشوط 78 ملم، ويولد المحرك قوة قصوى تصل إلى 725 حصاناً عند 7750 دورة في الدقيقة، مع عزم دوران يبلغ 716 نيوتن متر عند نطاق يتراوح بين 3000 و 5750 دورة في الدقيقة، بينما يصل الحد الأقصى للدوران إلى 8250 دورة في الدقيقة، وبنسبة انضغاط 13.6:1، مع معدل قوة نوعية يبلغ 111 حصاناً لكل لتر. أما من حيث الأبعاد والوزن، فتبلغ طول السيارة 4973 ملم، والعرض 2028 ملم، والارتفاع 1589 ملم، مع قاعدة عجلات بطول 3018 ملم، ومسار أمامي 1737 ملم، ومسار خلفي 1720 ملم، ويصل الوزن الجاف إلى 2033 كيلوجراماً، مع توزيع وزن يبلغ 49% في الأمام و 51% في الخلف، وسعة خزان وقود تصل إلى 100 لتر، وصندوق أمتعة بسعة 473 لتراً.

وفيما يتعلق بالإطارات والعجلات، تعتمد السيارة بمقاس R22 35/255 في الأمام مع جنوط بقياس 9.0J، ومقاس R23 30/315 في الخلف مع عجلات بقياس 11.0J.

الأداء

تتجاوز السرعة القصوى للسيارة 310 كيلومترات في الساعة، بينما تتسارع من 0 إلى 100 كيلومتر في الساعة خلال 3.3 ثوان، ومن 0 إلى 200 كيلومتر في الساعة خلال 10.6 ثوان. كما تحتاج إلى 32.8 متراً للتوقف من سرعة 100 كيلومتر في الساعة، و 129 متراً من سرعة 200 كيلومتر في الساعة.

في النهاية، يظل عالم السيارات الرياضية مساحة تتقاطع فيها الهندسة مع الدقة، حيث لا تُقاس القيمة بالأرقام وحدها، بل بالإحساس الذي تنتجه خلف المقود. وبينما تتطور التقنيات وتتغير مفاهيم الأداء والراحة، تبقى بعض العلامات محافظة على هويتها الخاصة التي تجمع بين الشغف والدقة والتفرد.

المواصفات التقنية

تعتمد السيارة على محرك مكوّن من اثنتي عشرة أسطوانة بزوايا 65 درجة مع نظام تزييت بالحوض الجاف،



تجربة قيادة تتجاوز الأرقام

وعلى الرغم من الطابع العملي الذي يميز فيراري بوروسانغوي في هذه الحزمة، إلا أن تجربة القيادة تكشف جانباً مختلفاً يتجاوز فكرة السيارة متعددة الاستخدامات. فالأمر لا يتعلق بالمواصفات الرقمية أو أنظمة التحكم فقط، بل بإحساس متدرج يتشكل مع كل استجابة من المحرك، وكل انتقال في حركة الهيكل، وكأن السيارة تعيد تعريف العلاقة بين الوزن والدقة والانسيابية.

ومع الدخول في المنعطفات المتتالية أو عند تغيير الاتجاه بسرعة، يظهر

لتقليل تمايل هيكل السيارة بنسبة تصل إلى 10%، ما يمنح السيارة إحساساً أعلى بالتماسك واستجابة أدق لأوامر السائق، خصوصاً عند الدخول في المنعطفات المتتالية أو تغيير الاتجاهات بسرعة.

استجابة أسرع

كما شملت التحديثات استراتيجيات تبديل السرعات، التي أصبحت أكثر سرعة وحسماً، لا سيما في وضعي القيادة الرياضية القسوى وإيقاف نظام الثبات الإلكتروني، حيث يظهر التحسن بوضوح أثناء التسارع، مع تعزيز الإحساس بالقوة والانطلاق، وفي الوضع اليدوي، تصبح التبديلات أكثر رياضية عند نطاقات دوران المحرك المتوسطة والعالية، وتحديدًا فوق 5500 دورة/دقيقة، ما يعزز تفاعل السائق مع السيارة بشكل مباشر.

كما تم ضبط الصوت داخل المقصورة ليصبح أكثر حضوراً أثناء التشغيل والتسارع، بما يبرز الشخصية الميكانيكية لحرك الاثني عشر أسطوانة الطبيعي السحب.

في خطوة تعكس استمرار تطور مفهوم الأداء الرياضي في فئة السيارات عالية الارتفاع، كشفت شركة فيراري عن حزمة جديدة تحمل اسم التجهيز الخاص للقيادة الديناميكية لسيارتها فيراري بوروسانغوي، صُممت خصيصاً لتعميق الطابع الرياضي لأول سيارة رباعية الأبواب والمقاعد في تاريخ «الحصان الجامح». ويأتي هذا التطوير ليمنح تجربة قيادة أكثر حدة وديناميكية، من خلال تحسين استجابة السيارة على السطوح الميكانيكية والإلكترونية، مع الحفاظ في الوقت نفسه على مرونتها الكاملة في الاستخدام اليومي، وهي إحدى أبرز السمات التي تميز طراز فيراري بوروسانغوي.

أداء أكثر دقة

تحتفظ السيارة بجميع عناصرها الأساسية، بما في ذلك المقصورة الريحية ذات المقاعد الأربعة، ووضع القيادة المرتفعة ذات الطابع الرياضي، إلى جانب سهولة الاستخدام اليومي، وتعتمد نسخة التجهيز الخاصة للقيادة على نفس البنية الهندسية المتقدمة المبينة على تصميم نظام نقل الحركة الخلفي المتكامل، مع محرك مكوّن من اثنتي عشرة أسطوانة طبيعي السحب في موقع أمامي وسطي، وناقل حركة في الخلف، إضافة إلى أحدث أنظمة التحكم الديناميكي.

وشهدت هذه النسخة إعادة معايرة شاملة لعناصر الأداء، أبرزها نظام التعليق النشط، الذي جرى ضبطه



في هذه الصفحة، سنأخذكم في رحلة عبر الزمن لنستعرض سلسلة مميزة عن السيارات القديمة، حيث نكشف عن تاريخ كل طراز، تصميمه الفريد، وأبرز الخصائص التي جعلته أيقونة خالدة في عالم السيارات، سوف نتعرف على الطرازات التي شكلت صناعة السيارات، والتقنيات التي سبقت عصرها، والحكايات المرتبطة بها، كما نغوص في تفاصيل التصميم والفخامة والأداء الذي ميز كل سيارة في عصرها. انضموا إلينا لمتابعة روائع الماضي، واستعادة ذكريات السيارات الكلاسيكية التي تركت بصمة لا تنسى في تاريخ السيارات، وللاستمتاع بعالم مليء بالشغف، الطرازات النادرة، والقصص الشيقة وراء كل محرك وعجلة.

شيفروليه كورفيت 1958:

أيقونة البداية التي رسمت هوية السيارات الرياضية



تأتي سيارة شيفروليه كورفيت 1958 بتصميم يجسد روح حقبة الخمسينيات، حيث امتزج الطابع الرياضي بالأناقة الأمريكية التقليدية، وتتميز السيارة بطلاء خارجي ثنائي اللون يجمع بين الأسود والأبيض، ما يمنحها حضوراً بصرياً لافتاً ويعكس هوية تلك المرحلة الذهبية من صناعة السيارات، إلى جانب خطوط انسيابية ومنحنيات واضحة تعزز طابعها الكلاسيكي.

في المقصورة الداخلية، يظهر تناغم بين اللونين الأبيض والأسود عبر مقاعد جلدية تعكس مستوى من الفخامة المرتبط بالسيارات الكلاسيكية في تلك الفترة، مع لمسات عملية إضافية تشمل النوافذ

الكهربائية وأحزمة الأمان، ما يضيف بعداً من الراحة والسلامة مقارنة بطبيعتها الأصلية. وعلى الصعيد التاريخي، ظهرت كورفيت قبل طرازات موستنغ وكمارو لتكون السيارة الوحيدة المتوفرة في فئتها في ذلك الوقت، وهو ما جعلها محط اهتمام واسع وتعرضت في المقابل لمزيج من الانتقادات



خط الإنطلاق

5 نصائح ضرورية قبل القيادة

1 ضرورة إيقاف المحرك أثناء التزود بالوقود



تشغيل المحرك أثناء تعبئة الوقود قد يسبب مخاطر حريق أو انفجار بسبب الأبخرة القابلة للاشتعال، إضافة إلى احتمال تأثيره على نظام العادم وأداء المحرك. إطفاء السيارة أثناء التزود بالوقود يعزز السلامة، ويقلل المخاطر على المحيطين، كما يضمن تشغيلاً أكثر استقراراً بعد إعادة التشغيل.

2 الكويلت الأصلية تضمن استقرار المحرك

استخدام الكويلت الأصلية أو الموثوقة يضمن أداءً مستقرًا ويقلل عمر المحرك، بينما قد تسبب القطع المقلدة ضعف الشرارة، وزيادة استهلاك الوقود، وتقطع أثناء القيادة، إضافة إلى أعطال في نظام الإشعال. ورغم ارتفاع تكلفتها، تبقى الكويلت الأصلية الخيار الأفضل لأنها تقلل الأعطال المتكررة وتحافظ على كفاءة المحرك على المدى الطويل.

3 التشخيص الإلكتروني يسرّع كشف أعطال السيارات



تعتمد السيارات الحديثة على نظام OBD2 (التشخيص على متن المركبة) لقراءة أكواد الأعطال بدقة وسرعة عبر أجهزة الفحص بدل التخمين. كما تستخدم بعض السيارات أنظمة متقدمة مثل CAN Bus (شبكة التحكم)، ما يوفر بيانات أدق عن الأداء، ويجعل أجهزة الفحص والمراكز المتخصصة ضرورية لتشخيص أسرع ومنع تفاقم الأعطال.

4 ترك المحرك يعمل بعد التوقف يحمي التيربو

يُنصح بترك محرك السيارة يعمل لدقيقة أو دقيقتين بعد القيادة الطويلة، خصوصاً في السيارات المزودة بتيربو، لتبريد الزيت واستقرار حرارة المحرك بدل إطفائه مباشرة، ما يقلل تآكل المكونات ويحمي الشاحن التوربيني.

5 علامات وموعد تغيير سادات الفرامل في السيارة

يختلف موعد تغيير الفرامل حسب نوع السيارة وطريقة القيادة، لكن غالباً تدوم سادات الفرامل حتى حوالي 50,000 ميل. ويُنصح بفحصها بشكل دوري مع كل صيانة للتأكد من حالتها وسلامتها.

أخبار وقصص من العالم... بعجلات

بي واي دي تصل إلى 16 مليون سيارة كهربائية... خطوة تعكس تسارع التحول العالمي

من كل زاوية على كوكبنا، تخرج حكايات وأحداث قد تبدو للوهلة الأولى بعيدة عن عالم المركبات، لكنها في جوهرها تتقاطع معه بطريقة أو بأخرى. سواء كانت ابتكارات تقنية في أقاصي الشرق، أو مغامرات قيادة في طرقات وعرة بأميركا الجنوبية، أو حتى قوانين جديدة تُعيد تشكيل مفهوم التنقل في أوروبا، كل قصة هناك تدور عجالاتها في اتجاه واحد... عالم التنقل الذكي والمحركات المتطورة.

النسخة الجديدة من «دينزا N9»، بتطورات كبيرة في البطارية، والمدى الكهربائي، وسرعة الشحن، وأنظمة القيادة الذكية، مع الحفاظ على الأداء القوي. كما تدعم السيارة شحنًا فائق السرعة وتقنيات مساعدة متقدمة للسائق، ما يعكس تطور بي واي دي التقني السريع.



ويؤكد هذا الإنجاز أن السيارات الكهربائية لم تعد خياراً محدوداً، بل أصبحت اتجاهاً رئيسياً في صناعة السيارات، مع توسع واضح نحو الفئات الفاخرة والأسواق العالمية، بما فيها منطقة الخليج.

وخفض التكاليف. والفخمة، والتي تعكس توجه الشركة نحو دخول قطاع السيارات الراقية إلى جانب سوق السيارات الجماهيري. وتتميز كانت الجيل الثاني من سيارة «دينزا N9»

حققت شركة بي واي دي إنجازاً عالمياً بإنتاجها للسيارة رقم 16 مليون من فئة المركبات العاملة بالطاقة الجديدة، ما يعكس النمو السريع للشركة والطلب المتزايد عالمياً على السيارات الكهربائية والهجينة.

ويأتي هذا الإنجاز نتيجة توسع بي واي دي في تقديم مزيج من السيارات الكهربائية بالكامل والهجينة القابلة للشحن، ما مكّنها من تلبية احتياجات أسواق مختلفة حول العالم. كما ساهم تكامل إنتاجها خصوصاً في صناعة البطاريات في تعزيز قدرتها على النمو

خياراتنا

مازيراتي تكشف عن ساعة UltraFino الفاخرة بروح الأداء الرياضي



أطلقت مازيراتي بالتعاون مع دار الساعات السويسرية بيانتييه ساعة UltraFino بإصدار محدود يعكس هوية العلامة في عالم الأداء والفخامة.

تتميز الساعة بتصميم فائق النحافة يبلغ 9.9 ملم، وهي مصنوعة من ألياف الكربون والتيتانيوم، مع واجهة مفتوحة مستوحاة من تصميم سيارات

مازيراتي الرياضية، ما يمنحها طابعاً هندسياً يجمع بين القوة والخفة. تعتمد الساعة على حركة ميكانيكية متقدمة بتقنية التوربيون الطائر، مع دقة عالية ومكونات مصقولة يدوياً، إضافة إلى احتياطي طاقة يصل إلى 60 ساعة ومقاومة للصدمات والماء، ويعكس هذا الإصدار الدمج بين صناعة السيارات الفاخرة والدقة السويسرية، في منتج يجسد روح مازيراتي القائمة على الأداء والتصميم حتى خارج عالم السيارات.

مسار التحول في الاقتصاد الصيني 15

قوة الاقتصادات الكبرى بين الأسواق المالية والنموذج النقدي العالمي

كتب جورج حبيب

الأظمة المالية، واستكشاف العوامل التي تقف خلف إعادة هيكلتها، مع التوقف عند أبرز التحديات التي تواجهها، والفرص التي يمكن أن تفتحها أمام الاقتصاد الحديث، في سياق عالمي يتسم بالتغير السريع وتعقد العلاقات الاقتصادية.

وفي ظل هذه التحولات، تبرز أهمية إعادة النظر في البنية المالية وآليات عملها، ومدى كفاءتها في توجيه الموارد نحو الاستخدامات الأكثر إنتاجية، إضافة إلى قدرتها على دعم الابتكار وتوسيع قاعدة الاستثمار في مختلف القطاعات. هذه السلسلة تأتي لتقديم قراءة تحليلية معمقة في تطور

يشهد العالم اليوم تحولات اقتصادية عميقة تعيد تشكيل المفاهيم التقليدية المرتبطة بالنمو والاستثمار والتمويل، حيث لم يعد النظام المالي مجرد إطار تقني لإدارة الأموال، بل أصبح عنصراً حاسماً في تحديد مسارات التنمية وقدرة الاقتصادات على التكيف مع المتغيرات العالمية.



تفرض طبيعة النظام النقدي العالمي القائم على الائتمان واقعاً يمنح الدول المصدرة للعملات الاحتياطية الرئيسية قدرة استثنائية على جذب مدخرات بقية دول العالم، وذلك من خلال استمرارها في تسجيل عجز في الحساب الجاري، وهو ما يشكل أحد المصادر الجوهرية لما يُعرف بعائد سكة العملة. وفي المقابل، لا يقتصر دور هذه الدول على الاستفادة من هذا الامتياز المالي، بل يمتد أيضاً إلى أداء وظيفة شبه عالمية تتمثل في دعم الطلب الكلي الدولي، بما يعكس على حركة التجارة والنمو في الاقتصادات الأخرى.

غير أن هذا النموذج لا يمكن إسقاطه على الحالة الصينية بالشكل نفسه، إذ إن البنية الاقتصادية للصين لا تزال غير مهيأة للاضطلاع الكامل بهذا الدور العالمي، كما أنها لا تتيح لها في الوقت ذاته الاستفادة الكاملة من مزايا امتلاك عملة احتياطية رئيسية. وعند المقارنة مع الاقتصاد الأمريكي، تتضح الفجوة البنوية بوضوح، حيث يقوم الاقتصاد الأمريكي بدرجة كبيرة على الاستهلاك المحلي والاستيراد، وهو ما يجعله لاعباً رئيسياً في تشكيل الطلب العالمي، إذ يستحوذ على حصة مرتفعة من الاستهلاك العالمي سواء على مستوى الأفراد أو الحكومة مقارنة ببقية الاقتصادات الكبرى.

وعلى الرغم من أن الصين تمكنت خلال السنوات الماضية من تحقيق تفوق واضح في جانب الصادرات، فإن استمرار ارتفاع حجم الواردات الأمريكية أسهم في خلق فجوة تجارية تُعد من أهم القنوات التي تستقطب المدخرات العالمية نحو الاقتصاد الأمريكي. في المقابل، يعكس النموذج الصيني اتجاهات معاكسة، حيث تفوق الصادرات الواردات بشكل مستمر، الأمر الذي يؤدي عملياً إلى خروج المدخرات بدلاً من دخولها، وذلك في ظل استمرار هيمنة الدولار على النظام النقدي والمالي العالمي. وتظهر الصين اليوم كقوة إدارية واستثمارية كبرى بالنظر إلى حجم اقتصادها، إلا أن غياب عملة احتياطية ذات قبول دولي واسع يحد من قدرتها على تحويل هذا الفائض الإداري إلى نفوذ مالي عالمي فعال. ورغم مساهمتها

المالي العالمي. إذ تمثل الاستثمارات الدولية الصافية مؤشراً شاملاً يوضح الفرق بين ما تمتلكه الدولة من أصول خارجية وما عليها من التزامات، كما يكشف عن مدى كفاءة توظيف رأس المال داخل الاقتصاد.

ومن خلال هذا المؤشر يمكن التمييز بين الدول التي تلعب دور الوسيط المالي العالمي، وتلك التي تظل في موقع المورخ أو الملتقي الصافي لرؤوس الأموال. وعند مقارنة الصين بالولايات المتحدة، تتضح فجوة كبيرة في هذا الجانب، فعلى الرغم من تقارب حجم الاقتصادين نسبياً، فإن حجم الأصول والخصوم الدولية في الحالة الصينية لا يزال أقل بكثير من نظيره الأمريكي، ما يعكس درجة اندماج أضعف في التدفقات المالية العالمية.

ورغم أن الصين تحقق فائضاً في صافي أصولها الخارجية، فإن هذا الفائض لا يعكس بالضرورة قوة مالية نشطة، بقدر ما يرتبط بتراكم احتياطيات ضخمة من العملات الأجنبية، التي تتأثر قيمتها بمرور الوقت وبالتقلبات في الأسواق العالمية. وهو ما يسلط الضوء على تحديات هيكلية تتعلق بكفاءة إدارة هذه الأصول وقدرتها على توليد عوائد مستدامة.

وفي النهاية، يتضح أن تعزيز الدور الدولي للعملة الصينية لا يرتبط بحجم الاقتصاد وحده، بل يتطلب سلسلة من التحولات البنوية تشمل تطوير الأسواق المالية، وتعميق سوق المشتقات، وتحسين كفاءة إدارة الأصول والخصوم، إلى جانب تعزيز الانفتاح المالي. وبالتالي، فإن تحول اليوان إلى عملة احتياطية عالمية يظل مرهوناً بإصلاحات هيكلية عميقة تتجاوز النمو الاقتصادي التقليدي.

العالمي، لا تزال بحاجة إلى تطوير أعمق لبنيتها المالية إذا ما أرادت تعزيز قدرة عملتها على لعب دور أكبر في النظام النقدي الدولي.

سوق المشتقات ودورها في ترسيخ المكانة النقدية

ولا تكتمل منظومة العملة الاحتياطية دون وجود سوق متقدمة للمشتقات المالية إلى جانب أسواق رأس المال التقليدية، إذ تمثل هذه الأسواق الأداة الأساسية لإدارة المخاطر المالية على المستوى العالمي. فالمشتقات المالية تتيح آليات متقدمة للتحوط وتوزيع المخاطر، وهو ما يجعلها عنصراً محورياً في استقرار النظام المالي الدولي. ويُعد حجم وتنوع المشتقات المرتبطة بكل عملة مؤشراً مباشراً على مكانتها في النظام النقدي العالمي. وفي هذا الإطار، لا تزال حصة المشتقات الموقومة باليوان محدودة نسبياً، سواء على مستوى إجمالي المشتقات أو على مستوى مشتقات أسعار الفائدة، وهو ما يعكس درجة منخفضة من التطور مقارنة بعدد من الاقتصادات الناشئة، فضلاً عن اقتصادات المتقدمة التي تمتلك أسواق مشتقات واسعة وعميقة.

هيكل الأصول والخصوم... قراءة في القوة المالية الدولية

ولا يمكن تقييم القوة المالية لأي اقتصاد من خلال أسواقه الداخلية فقط، بل يجب النظر إلى موقعه ضمن هيكل الأصول والخصوم الدولية، الذي يعكس بدوره حجم اندماج الدولة في النظام

السوق اليابانية لتصبح من بين أكبر أسواق الأسهم عالمياً. غير أن هذا النمو في الحجم لا يعكس بالضرورة عمقاً مالياً مماثلاً، إذ لا يزال حجم السوق بالنسبة إلى الاقتصاد الصيني محدوداً، خصوصاً عند مقارنته بالسوق الأمريكية الأكثر نضجاً وتكاملاً.

ويعود هذا التباين إلى مجموعة من العوامل، من بينها اعتماد سياسات اقتصادية قصيرة الأجل في بعض المراحل، إضافة إلى القيود التنظيمية والإدارية التي أثرت على ديناميكية السوق. فقد ساهمت هذه القيود في بقاء عدد كبير من الأسهم ضعيف الجاذبية الاستثمارية، كما حُدّت من دخول شركات جديدة إلى السوق، الأمر الذي انعكس على مستوى التنوع والعمق داخل السوق المالية. ولا يزال عدد الشركات المدرجة أقل من نظيره في الاقتصادات المتقدمة، بل وأقل في بعض الحالات من أسواق ناشئة أخرى، وهو ما يعكس بطء عملية بناء سوق مالية متعددة المستويات قادرة على استيعاب مختلف أنواع المؤسسات.

ولا يختلف وضع سوق السندات كثيراً عن سوق الأسهم، بل يمكن القول إنه يعاني من تأخر أكبر نسبياً. فعلى الرغم من النمو التدريجي في حجمه خلال السنوات الماضية، فإن حصته من السوق العالمية لا تزال محدودة مقارنة بحجم الاقتصاد الصيني. كما أن عمق هذا السوق، عند قياسه بنسبة قيمته إلى الناتج المحلي الإجمالي، يظل دون المتوسط العالمي، وأقل من مستويات الاقتصادات الكبرى، ما يكشف عن فجوة هيكلية في تطوره. وفي المحصلة، تشير هذه المعطيات إلى أن الصين، رغم ثقلها الاقتصادي

وواسعة النطاق ومتعددة المستويات، تتسم بدرجة عالية من السيولة والمرونة، بما يعزز ثقة المستثمرين داخل الدولة وخارجها.

كما أن وظيفة حفظ القيمة لا يمكن أن تكون مستقرة دون وجود منظومة متكاملة لإدارة المخاطر المالية، وهو ما يستلزم تطوير أسواق مشتقات مالية متقدمة، قادرة على توفير أدوات متنوعة للتحوط وإعادة توزيع المخاطر. ومن ثم، فإن قوة العملة لا تنفصل عن تطور البنية المؤسسية للأسواق المالية التي تدعمها.

وعند تحليل سوق رأس المال في الصين، تظهر صورة تجمع بين التوسع الكمي من جهة، والقيود الهيكلية من جهة أخرى. فقد شهدت البورصة الصينية خلال السنوات الماضية توسعاً ملحوظاً في القيمة السوقية، حتى تجاوزت في مراحل معينة أسواقاً أوروبية كبرى، ثم تخطت

المحظوظة في الطلب العالمي، فإن تعزيز هذا الدور يظل مرهوناً بإعادة توازن هيكلها الاقتصادي، بما يرفع من مستوى الاستهلاك المحلي ويزيد من درجة الانفتاح على الواردات خلال المرحلة المقبلة.

اتساع الأسواق المالية وبنيتها التنظيمية

ولا تقوم مكانة العملة الاحتياطية العالمية على حجم الاقتصاد أو قوة التجارة الخارجية فقط، بل ترتبط أيضاً بمدى تطور البنية المالية التي تدعم هذه العملة. إذ يفترض في العملة الاحتياطية أن تكون قادرة على تلبية الطلب العالمي، وأن تؤدي في الوقت ذاته وظيفة خدمية للاقتصاد الدولي، وفي مقدمتها العمل كأداة موثوقة لحفظ القيمة. وتحقيق هذا الدور يتطلب وجود أسواق رأسمالية عميقة

العملة الاحتياطية بين النفوذ العالمي ومتطلبات الاقتصاد المحلي

اختلال هيكل الأصول والخصوم في النظام المالي الدولي

حدود النمو في أسواق رأس المال وأثرها على العمق المالي

اختلاف بنية الاستثمارات الدولية بين الصين والولايات المتحدة

المتحدة استثماراتها الخارجية نحو أصول عالية العائد، خاصة الاستثمارات المباشرة، ما يعكس قدرة أكبر على إعادة توزيع رأس المال لتحقيق عوائد تفاضلية بين جانبي الأصول والخصوم. وبذلك يتضح أن الفارق الجوهرى بين النموذجين لا يكمن فقط في حجم الاستثمارات الدولية، بل في طبيعة توظيفها وهيكل عوائدها، وهو ما يحدد الدور الحقيقي لكل اقتصاد داخل النظام المالي العالمي.

بين الأصول والخصوم، بما يعكس ضعف كفاءة توظيف الفوائض المالية خارجياً. أما الولايات المتحدة، فتأخذ موقع «الوسيط المالي العالمي»، حيث تعتمد بنيتها الاستثمارية على استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية في شكل استثمارات في المحافظ المالية، خصوصاً السندات الحكومية ذات العائد المنخفض، والتي تُعد أقرب إلى أدوات إدارية آمنة تشبه الودائع المصرفية. في المقابل، توجه الولايات

ظل سياسات نقدية توسعية في الولايات المتحدة مثل التيسير الكمي، التي تقلل من العائد الحقيقي لهذه الاحتياطيات وترفع من مخاطر أكل قيمتها. وفي المقابل، تتسم الخصوم الخارجية للصين بتركيز كبير في الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهي استثمارات غالباً ما تحقق عوائد مرتفعة نسبياً، ما يؤدي إلى مفارقة لافتة تتمثل في ارتفاع صافي وضعها الاستثماري الدولي، رغم وجود خلل في توزيع العائد

يعكس تحليل هيكل الاستثمارات الدولية الصافية لكل من الصين والولايات المتحدة تبايناً واضحاً في الدور المالي الذي تؤديه كل منهما داخل النظام النقدي العالمي. فبينما تبدو الصين في موقع «المودع الصافي»، حيث تتركز أصولها الخارجية بشكل أساسي في احتياطيات من العملات الأجنبية تمثل النسبة الأكبر من إجمالي أصولها، فإن هذا التكوين يجعل عوائدها الاستثمارية عرضة لتقلبات قيمة العملات، خاصة في

من جاي بول إلى كيفن وارث

المستثمرون يستعدون لانتقال عاصف في «الفيدرالي الأمريكي»

وقت يوجد فيه تباين في الآراء مع لجنة السوق المفتوحة الفيدرالية المسؤولة عن تحديد سعر الفائدة. وقد أدى قرار بول، الذي وصفه وزير الخزانة سكوت بيستنت على منصة «إكس» بأنه «يُخالف التقليد»، إلى تعميق الصراع العلني بين الاحتياطي الفيدرالي والحكومة الأمريكية. ودعا الرئيس دونالد ترامب مراراً وتكراراً البنك المركزي إلى خفض أسعار الفائدة، وشنت إدارته عدة دعاوى قضائية ضد المؤسسة وأعضائها، وهو ما وصفه بول سابقاً بأنه «ذريعة» للضغط على البنك لتخفيف سياسته النقدية. وقال ترامب على منصة «تروث سوشال» مساء

الاحتياطي الفيدرالي الشهر المقبل بعد أن وافقت لجنة الشؤون المصرفية في مجلس الشيوخ على ترشيحه. ورغم تصريح بول بأنه لن يسعى لأن يكون «رئيساً خفياً» يؤثر على السياسة النقدية، يطلق مديره الصناديق تحذيرات من أن استمرار وجوده سيؤثر على الإشارات التي يرسلها البنك المركزي إلى سوق سندات الحكومة الأمريكية البالغ حجمها 30 تريليون دولار، والذي يعد مرجعاً لسعر الفائدة في الاقتصاد العالمي. وقال مارك داودينغ، كبير مسؤولي الاستثمار في الدخل الثابت لدى شركة آر بي سي بلو باي لإدارة الأصول: «قد يلقي وجود بول بظلاله على وارث، واستمرار وجوده كمحافظ قد يزيد من التقلبات في

يتجهز مستثمرو السندات لانتقال عاصف في رئاسة مجلس الاحتياطي الفيدرالي، من جاي بول إلى كيفن وارث، وهو ما قد يوجج التقلبات في أهم سوق مالية في العالم. وقال بول، الأربعاء الماضي، إنه سيبقى في مجلس محافظي الاحتياطي الفيدرالي بصفة عضو مصوت بعد تنحيه عن الرئاسة، مخالفاً بذلك سابقة استمرت 80 عاماً. وأضاف بول أنه سيظل بمنصب محافظ، وهي فترة تنتهي عام 2028 - على الأقل حتى يتم الانتهاء من التحقيق الجنائي الذي تجريه وزارة العدل الأمريكية بشأن إدارته لعمليات تجديد البنك المركزي. ومن المتوقع أن يتولى وارث رئاسة مجلس



معلومة ورقم

17.5

مليار دولار

أكد معهد كبل للاقتصاد العالمي أن الزيادة التي أعلن عنها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب للرسوم الجمركية على السيارات والشاحنات القادمة من الاتحاد الأوروبي قد تكبد ألمانيا خسائر إنتاج بنحو 15 مليار يورو (17.58 مليار دولار).

اليابان تضخ 30 مليار دولار لإنقاذ عملتها من هاوية الدولار

وفق ما ذكرت وكالة أنباء «جيجي برس» وصحيفة «نيكاي» الاقتصادية. كما نشرت صحيفة «يوموري شيمبون» اليابانية أرقاماً مماثلة، نقلاً عن مصدر حكومي أكد عملية التدخل. وكان وزير المال الياباني قد ألمح إلى أن طوكيو باتت قريبة من التدخل في السوق لدعم الين؛ نظراً إلى انخفاض قيمة العملة إلى أدنى مستوى لها مقابل الدولار منذ منتصف عام 2024.

إلى إمكانية التدخل لدعم عملتها. وتراجع الين مقابل الدولار في الأشهر الأخيرة؛ على خلفية الحرب في إيران وارتفاع أسعار النفط، فضلاً عن اتساع فارق أسعار الفائدة بين الولايات المتحدة واليابان. بلغت قيمة التدخل ما بين 5 و6 تريليونات ين (32 إلى 38 مليار دولار)، بحسب تقديرات متعاملين في السوق استناداً إلى بيانات ودائع الحسابات الجارية التي نشرها بنك اليابان، الجمعة.

تدخلت اليابان في سوق الصرف، الخميس، بما لا يقل عن 5 تريليونات ين (32 مليار دولار)، بحسب وسائل إعلام يابانية؛ بهدف دعم عملتها مقابل الدولار الأمريكي، في أول خطوة من نوعها منذ عام 2024. وتراجع الين إلى أقل بقليل من 160 ينًا مقابل الدولار، وهو أدنى مستوى له منذ صيف عام 2002، حين أنفقت السلطات اليابانية مليارات الدولارات لدعمه. وكانت طوكيو قد لمحت قبل أيام

دردشة اقتصادية

قراءة حديثة تكشف كيف أعادت النيوليبرالية توظيف أخلاقيات العمل

أخلاقيات العمل تحت ضغط السوق.. تحوّل من الكرامة إلى أداة لهيمنة

1 النيوليبرالية تعيد تشكيل أخلاقيات العمل لصالح رأس المال على حساب العمال

2 تحرير الأسواق ينقل السلطة من الدولة إلى الشركات الكبرى ويضعف الرقابة

التي رافقت هذا المسار، مشيراً إلى أن تراجع الديمقراطية الاجتماعية منذ سبعينيات القرن الماضي لعب دوراً محورياً في إعادة تشكيل العلاقة بين العمل ورأس المال. فقد تم استبدال السياسات التي كانت تركز على رفاهية الأفراد بنهج يضع الكفاءة الاقتصادية في مقدمة الأولويات. ورغم أن هذا النهج ساهم في معالجة بعض التحديات الاقتصادية، مثل التضخم، إلا أنه جاء على حساب جودة العمل وحقوق العاملين.

خيار مستقبلي

في ضوء هذه التحولات، تطرح أندرسون رؤية بديلة تقوم على إعادة إحياء أخلاقيات عمل أكثر توازناً، تضمن تحقيق العدالة إلى جانب الكفاءة. وتشدد على أهمية توفير بيئة عمل تقوم على الثقة والتعاون، بدلاً من الخضوع والإكراه، مع تعزيز دور العمال في اتخاذ القرار، سواء من خلال النقابات أو نماذج تنظيمية مثل التعاونيات. كما تدعو إلى إعادة النظر في معايير تقييم النجاح الاقتصادي، بحيث لا تقتصر على معدلات النمو، بل تشمل أيضاً جودة الحياة والعدالة الاجتماعية. ويخلص الطرح إلى أن أخلاقيات العمل لم تعد مجرد مسألة فريدة، بل أصبحت قضية مرتبطة ببنية النظام الاقتصادي ككل. وبينما تستمر السياسات الحالية في التركيز على الإنتاجية، يبرز تحدٍ أساسي يتمثل في إعادة التوازن بين متطلبات السوق وحقوق الإنسان، ويؤكد الكتاب أن استعادة هذا التوازن تتطلب مراجعة عميقة للمنظومة القيمية التي تحكم العمل، بما يضمن بناء اقتصاد أكثر إنصافاً واستدامة، يضع الإنسان في صلب أولوياته بدلاً من اعتباره مجرد أداة إنتاج.



فجوة اجتماعية

هذا الانقسام الفكري انعكس لاحقاً في السياسات الاقتصادية، حيث تم تبني عناصر من كلا الاتجاهين، لكن مع مرور الوقت، طغت الرؤية المحافظة في ظل صعود النيوليبرالية. ونتيجة لذلك، ترسخت فكرة أن النجاح يعتمد بشكل كامل على الجهد الفردي، بينما يتم تجاهل العوامل الهيكلية مثل التعليم والفرص الاقتصادية. هذا التوجه أسهم في توسيع الفجوة بين الطبقات، وزاد من الضغوط على الأفراد لتحمل مسؤولية أوضاعهم الاقتصادية بشكل كامل. كما يتناول الكتاب التحولات السياسية

هذه البيئة تعزز ثقافة الخضوع، حيث يصبح العامل مضطراً للامتثال للحفاظ على وظيفته، في ظل محدودية البدائل المتاحة.

ويستعرض الكتاب الجذور التاريخية لأخلاقيات العمل، موضحاً أنها نشأت في سياق ديني وأخلاقي ربط العمل بالانضباط والواجب. إلا أن هذه القيم لم تكن موحدة، بل انقسمت منذ البداية إلى اتجاهين رئيسيين. الاتجاه الأول، المحافظ كان يميل إلى تبرير الفوارق الاجتماعية وربط الفقر بضعف أخلاقي، في حين تبني الاتجاه الثاني، التقدمي، رؤية تقوم على العدالة والمساواة ورفض وصم الفقراء.

لم يؤد بالضرورة إلى تحرير الأفراد، بل نقل السلطة من المجال العام إلى مؤسسات خاصة تمارس تأثيراً مباشراً على حياة العاملين.

هيمنة السوق

في ظل هذا الواقع، أصبحت الشركات الكبرى تمارس شكلاً من السيطرة غير المباشرة على العمال، من خلال تحديد شروط العمل ومستويات الأجور وبيئة الأداء. ومع ضعف الرقابة، تزداد قدرة هذه المؤسسات على فرض سياسات قد لا تراعي بالضرورة حقوق العامل أو رفاهيته، ويشير التحليل إلى أن

تطرح الفيلسوفة إليزابيث أندرسون في كتابها، المشار إليه في، قراءة نقدية لتحوّل أخلاقيات العمل من منظومة تهدف إلى تحقيق الكرامة الإنسانية إلى أداة تُستخدم لفرض الانضباط داخل بيئات العمل. وتنتقل من سؤال محوري يتعلق بمدى ارتباط هذه الأخلاقيات بخدمة الإنسان، أو توجيهها لتعظيم أرباح النخب الاقتصادية، وتوضح أن التحولات التي شهدتها سوق العمل خلال العقود الماضية أدت إلى إعادة تعريف القيم المرتبطة بالإنتاج والالتزام، بحيث أصبحت تميل إلى خدمة متطلبات السوق أكثر من تلبية احتياجات العامل.

تحوّل أخلاقي

تشير الكاتبة إلى أن أخلاقيات العمل لم تعد معياراً عاماً يُطبّق على جميع الأطراف، بل باتت تُفرض بشكل أساسي على العمال. ففي الوقت الذي يُطلب فيه من الموظف الالتزام الكامل، والعمل لساعات طويلة، وتحمل الضغوط المختلفة، لا يخضع أصحاب رأس المال للمعايير ذاتها. هذا التفاوت أدى إلى خلق علاقة غير متكافئة، يتحول فيها العامل إلى طرف ملزم أخلاقياً، بينما يتمتع الطرف الآخر بهامش واسع من الحرية الاقتصادية دون التزامات مماثلة. وترتبط أندرسون هذا التحوّل بصعود النيوليبرالية، التي أعادت صياغة دور السوق والدولة. فبدلاً من أن تكون الدولة جهة تنظيم وضبط، تم تقليص دورها لصالح آليات السوق، ما أفسح المجال أمام الشركات الكبرى لتعزيز نفوذها، وتوضح أن هذا «التحرير»

إدارة الاعلان

جان حنا

advertisement.aalamaleqtisad@gmail.com

لارسال الأخبار

إدارة التحرير

info@aalamaleqtisad.com

مدير التحرير

نادين شعيتو

editor@aalamaleqtisad.com

رئيس التحرير

ميشيل وليام

+961 81671128

editor@aalamaleqtisad.com